جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية, علوم التسيير علوم تجارية

الشعبة :علوم مالية ومحاسبية

التخصص : دارسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب : وادة علي

بعنوان :

أثر التسيير الجبــائي في تدنية المخاطر الجبائية

–دراسة حالة–

(مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري ورقلة ETUO)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ عتيق العلا.....(الدرجة العلمية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة)رئيسا

الدكتور/شربي محمد الأمين.....(الدرجة العلمية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذ/ بعيليش نور الدين.....(الدرجة العلمية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية :2016/2015

إهـــداء

أشكر المولى العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم وأعاننا على ما فيه الخير ومنحنا القدرة على التفكير والتفاني في إنجاز هذا العمل وقدرنا على إتمامه فألف حمد وشكر يا رب.

يسرني أن أهدي خالصة جهدي:

- إلى رمز الحنان وملاك الروح ومنبع العطاء والصبر، إلى التي علمتني حب العلم ومعنى الإحترام وأتمنى من الله أن يطيل في عمرها و يمدها بالصحة والعافية ألا وهي أمي الغالية.
- إلى من يعجز اللسان ويخفى القلم عن وصف فضله وجميله، للذي أنبتني نباتا حسنا وكان لي بمثابة السراج المنير، إلى الذي دفعني إلى معترك الحياة بثقة وإعتزاز إلى أبي العزيز أطال الله في عمره.
- إلى كافة أفراد عائلتي من إخوتي وأخواتي صغيرا وكبيرا.
- و إلى كل أصدقائي اللذين لا أستطيع أن أصفهم إلا بالكنز العظيم الذي أمتلكه وأدعو الله أن يديم المحبة والألفة كما أدعو الله أن لا أفقدهم

" ياسين، عثمـــان، طارق، حذيفة، وحيـــد، عـــادل "

إلى كل اللذين وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

وادة علي

شكر وعرفان

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل

الشكر الجزيل لمن قدم العون بأسلوب أو بآخر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وأخص بالذكر :

❖ الأستاذ المشرف: **شربي محمد الأمين** الذي لم يبخل علينا بالمعلومات والنصائح والتوجيهات.

❖ الأساتذة: **بعيليش نور الدين، قزون محمد العربي، محمد عادل عياض، هواري السويسي، قريشي خير الدين** اللذين لم يبخلوا علينا بالنصح.

❖ إطارات مؤسسة النقل الحضري والشبه الحضري ورقلة: **غالمي حميد، بن قوقة هشام** لسخائهم في تقديم المعلومات والوثائق.

❖ محافظ الحسابات: **بن عبدي** الذي لم يبخل علينا بالمعلومات.

❖ زملائي في العمل: **بن القاضي براهم محمود شفيق، عبادة فيصل، لكحل نور الهدى، جزار إبراهيم**.

الملخص:

تعمل المؤسسة على تعزيز قدراتها المالية، من أجل تحقيق الربح ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تدنية المخاطر المختلفة التي تواجهها، وأهمها المخاطر الجبائية.

ركزت دراستنا على إبراز أثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية الداخلية في المؤسسة الإقتصادية، لكون التسيير الجبائي إحدى الأدوات الإستباقية التي تأتي قبل المراجعة الجبائية، حيث يستعمله المسير لتقليص العبء لحده الأدنى، ولتحقيق ذلك لابد أن يكون المسير على دراية بالمزايا التي يقرها التشريع الجبائي، مع توفر عوامل داخلية مساعدة من نظام معلومات، إجراءات تنظيمية، ذلك أن المخاطر الخارجية تزداد كلما زادت المخاطر الجبائية من أصل داخلي.

إعتمدنا في دراستنا هذه على أداتين هما المقابلة الشخصية، ودراسة الوثائق، حيث تم الإعتماد على المقابلة الشخصية لتقييم المخطر الجبائي المرتبط بالعوامل الداخلية، كما تم دراسة الوثائق لقياس المخطر الجبائي المرتبط بهذه العوامل للتوصل إلى فهم أوضح للإشكالية المطروحة.

خلصت دراستنا إلى أن المؤهلات والمعارف للمسير، الإجراءات التنظيمية، تقسيم المهام، نظام المعلومات، تساهم في تدنية المخاطر الجبائية كلما زاد حجم نشاط المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: تسيير جبائي، مخاطر جبائية، مراجعة جبائية، تشريع جبائي.

Résumé

L'entreprise à pour tâche de renforcer les pouvoirs financiers afin d'assurer des bénéfices et pour cela elle doit minimiser les risques et leurs faire face surtout les risques fiscaux.

Cette étude consiste à démontrer l'effet de la gestion fiscale dans la diminution des fiscaux intérieurs au sein de l'entreprise économique, le fait que la gestion fiscale et l'un des articles proactives qui survient avant l'audit fiscale, qui est utilisé par le responsable afin d'apaiser le fardeau au niveau intérieur, et pour en arriver là, le responsable doit être conscient des faveurs prouvées par la législation fiscale, en ayant des facteurs intérieur suivis d'une aide informatique, des mesures réglementaires vue que les risques extérieur augmente au faire et à mesure que les risques fiscaux d'une source intérieure.

On se base dans cette étude sur deux chose, le contacte direct et l'étude des documents, mais on se base sur le contact direct avec la personne pour évaluer les risques fiscaux reliés aux facteurs intérieur, les documents servent à mesures le risque fiscal relié à ses facteurs pour arriver à comprendre mieux le problème exposé.

Cette étude s'est soldée si on peut dire, que les compétences et le savoir du responsable, les mesures réglementaires, la répartition des tâches, l'outil informatique jouent un rôle vital afin de minimiser les risques fiscaux vis-à-vis de l'extension de l'entreprise.

Les mots clés : gestion fiscale, risques fiscaux , audit fiscale, législation fiscale.

قائمة المحتويات

الموضـوع	الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر.....	IV
الملخص.....	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الأشكال.....	VII
قائمة الجداول.....	VIII
قائمة الملاحق.....	IX
قائمة الإختصارات والرموز.....	X
المقدمة.....	ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية	
المبحث الأول: الأدبيات النظرية.....	3
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.....	20
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة	26
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.....	29
الخاتمة.....	53
قائمة المراجع والمصادر.....	56
الملاحق.....	59
الفهرس.....	97

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	طبيعة الأخطار الجبائية الداخلية	5
02	الهيكل التظيمي للمؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري ورقلة ETUO	28

قائمة الجداول

رقم الجداول	عنوان الجدول	الصفحة
01	بعض العقوبات المترتبة عن عدم التصريح أو التأخر في الإيداع	6
02	عقوبات النقص والغش في الوعاء	7
03	الفرق بين الخيار الإستراتيجي والخيار التكتيكي	17
04	تقييم الخطر الجبائي المتعلق بكفاءات ومؤهلات الشخص المكلف بتسيير الجباية	30
05	تقييم الخطر الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية للشخص المكلف بتسيير الجباية فيما يخص الرقابة الجبائية	31
06	تقييم الخطر الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخص شروط العبء الجبائي للشخص المكلف بتسيير الجباية	32
07	تقييم الخطر الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخص TVA	32
08	تقييم الخطر الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي صنف رواتب وأجور	33
09	تقييم الخطر الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائي فيما يخص IBS	34
10	تقييم الخطر الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخص الأعباء المقدرة	34
11	تقييم الخطر الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخص العقوبات الجبائية	35
12	تقييم الخطر المتعلق بنظام المعلومات في المجال الجبائي	36
13	تقييم الخطر المتعلق بالإجراءات والتنظيم في المجال الجبائي	37
14	تقييم الخطر المتعلق بالإجراءات وتوزيع المهام في المجال الجبائي	39
15	مدي توافق التصريحات الخاصة بـ G50 مع الآجال القانونية	40
16	الوعاء المصرح به في G50	41
17	فحص حساب النتيجة الجبائية	43
18	الرسم على القيمة المضافة المسترجع لفواتير الصيانة للسيارة السياحية	44
19	قياس الخطر المرتبط بوعاء حقوق الطابع	45
20	قياس الخطر المرتبط بالمداخيل المتأتية من كراء المباني	45
21	قياس الخطر الجبائي الإجمالي	46

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 1	حساب الزبائن لسنة 2015	60
الملحق رقم 2	التصريح الشهري G50 لشهر ديسمبر 2015	71
الملحق رقم 3	وثيقة تصفية الضريبة على أرباح الشركات G50	75
الملحق رقم 4	الميزانية الجبائية المصرح بها لسنة 2015	78
الملحق رقم 5	قائمة الرسم على القيمة المضافة المسترجع لسنة 2015	92

قائمة الإختصارات والرموز:

الإختصار/ الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
ETUO	ETABLISSEMENT DE TRANSPORT URBAIN ET SUBURBAIN	**مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري ورقلة**
COTA	CONTROLE TECHNIQUE AUTOMOBILE	**المراقبة التقنية للمركبات**
ANSEJ	AGENCE NATIONALE DE SOUTIEN A L'EMPLOI DES JEUNES	**الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**
CNAC	CAISSE NATIONALE D'ASSURANCE CHOMAGE	**الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**
ANGEM	AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO-CREDIT	**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**
DGE	DIRECTION DES GRANDES ENTREPRISES	**مديرية كبريات المؤسسات**
TVA	TAXE SUR VALEUR AJOUTEE	**الرسم على القيمة المضافة**
TAP	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE	**الرسم على النشاط المهني**
IBS	IMPOT SUR LE BENEFICE DES SOCIETES	**الضريبة على أرباح الشركات**
IRG SALAIR	IMPOT SUR LE REVENUE GLOBALE SALAIR	**الضريبة على الدخل الإجمالي صنف مرتبات وأجور**

المقـــدمة

طرح الإشكالية:

إن المؤسسة الإقتصادية كيان ينشط في وسط شديد التعقيد يتميز بعدم الإستقرار لذا وجب عليها التكيف مع هذا الوسط إذا أرادت الإستمرار ومن أهم هذه العوامل العامل الجبائي، والمتمثل في القوانين الجبائية التي تفرضها الدولة على المؤسسة الإقتصادية في شكل ضرائب تقوم بجبايتها، إذ أن العامل الجبائي يشكل خطر على المؤسسة إن لم تستطع مسايرته فقد يؤدي إلى إفلاسها، كبقية العوامل الاخرى الموجودة في محيطها كالمنافسين مثلا، وبالتالي يعتبر هذا العامل من أكبر الإنشغالات بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية من حيث التكلفة، لأنه ينتج عنه تدفقات مالية خارجة من خزينة المؤسسة إلى خزينة الدولة وتدفقات مالية خاصة بتكلفة تسيير المخاطر الناجمة عن العامل الجبائي، مثل المبالغ المدفوعة إلى مكاتب الإستشارات الجبائية، الأجور المدفوعة للمستخدمين المكلفون بالمصلحة الجبائية، شراء برامج حاسوبية متطورة خاصة بالمحاسبة يوجد بها التصريح الجبائي التلقائي، وكذلك المبالغ المدفوعة من أجل تكوين المستخدمين جبائيا أو من أجل التحكم في هذه البرامج الحاسوبية الخاصة بالمحاسبة التي تحتوي على التسيير التلقائي للجباية وكل هذا بالتالي يؤثر على قدرتها التمويلية هذا من جانب التكلفة أما من جانب الوقت المستهلك في تسييرها، والذي يتجلى في السهر المستمر على متابعة جديد القوانين الجبائية وتطبيقها في الآجال الزمنية المحددة .

وبالتالي يعتبر العامل الجبائي إلتزام من منظور المؤسسة يجب عليها مسايرته والتوافق معه ولا يمكنها تحقيق ذلك إلا من خلال ما أصطلح على تسميته بالتسيير الجبائي، والذي يوفر إمكانية المؤسسة في التعامل مع الجباية وتسييرها خدمة لأهدافها ، وأن تستغل الجباية للوقاية من خلال إدراجها ضمن وظيفة التسيير للمؤسسة أي أن على التسيير الجبائي أن يدعم أنشطة أعمال المؤسسة، لأن أهميته تكمن في تعزيز القدرات المالية للمؤسسة من خلال تدنية المخاطر المرتبطة بتسيير الجباية الناتجة عن سوء التعامل معها التي تكلف المؤسسة غرامات إضافية تمثل خطر جبائي من المنظور الإقتصادي لأنها تكلفة لا يقابلها إيراد هذا من ناحية، وكذلك الوقت المستهلك في تسيير هذا الخطر من ناحية أخرى.

وهكذا يعتبر تسيير الخطر الجبائي أحد الرهانات والتحديات التي تواجه المسير في المؤسسة وخاصة أن البيئة الجزائرية تمتاز بعدم الإستقرار في مجال التشريع.

مشكلة الدراسة:

إن مجال الخطر الجبائي واسع له مصادر خارجية لا تتحكم المؤسسة فيها، ومصادر داخلية قد تستطيع المؤسسة السيطرة عليها إذا عرفت كيفية الإستفادة من التسيير الجبائي في ذلك، بالتالي ستقتصر دراستنا على تسيير الخطر الجبائي من مصادر داخلية لإن المصادر الخارجية غير متحكم فيها وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للمسير في المؤسسة الإقتصادية الإستفادة من التسيير الجبائي لتقليل من المخاطر الجبائية الداخلية؟

الأسئلة الفرعية:

ومنه يمكننا أن نطرح الإشكاليات التالية:

1. هل للمؤهلات والمعارف التي يملكها المسير أثر في التقليل من المخاطر الجبائية؟
2. هل يمكن أن يلعب نظام المعلومات دور في التحكم في المخاطر الجبائية ؟
3. هل وجود إجراءات داخلية على مستوى المؤسسة خاصة بالجباية يساهم في التقليل من المخاطر الجبائية؟
4. أيمكن أن يساهم توزيع المهام في المؤسسة في تدنية المخاطر الجبائية؟
5. أيمكن أن يزيد حجم نشاط المؤسسة في زيادة المخطر الجبائي؟

فرضيات الدراسة:

و نقترح الفرضيات التالية للإجابة على التساؤلات السابقة:

1. تساهم المؤهلات والمعارف التي يملكها المسير في التحكم في المخاطر الجبائية؛
2. يدعم نظام المعلومات التحكم في المخاطر الجبائية؛
3. وجود إجراءات جبائية داخلية في المؤسسة يقلل من المخاطر الجبائية؛
4. توزيع المهام في المؤسسة الإقتصادية يساهم في تدنية المخاطر الجبائية؛
5. حجم نشاط المؤسسة يساهم في زيادة الخطر الجبائي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- كون التسيير الجبائي من الإهتمامات الحديثة للباحثين، والدليل على قلة ذلك المراجع في هذا المجال وخصوصا باللغة العربية، أما عن المجال المهني فإنه لا يحظى بالإهتمام الكافي في المؤسسات الجزائرية، وذلك بسبب العقلية الضيقة للمسييري الشركات؛
- إبراز أن التسيير الجبائي الأمثل هو الذي يمكن المؤسسة من التحكم في الخطر الجبائي من أصل داخلي، وبالتالي فالتسيير الجبائي وسلية معاصرة، تهدف إلى تعظيم ربحية المؤسسة من خلال تدنية المخاطر الجبائية الداخلية؛
- شد إنتباه مسييري الشركات لأهمية التسيير الجبائي في تجنيب المؤسسة الوقوع في الرقابة الجبائية هذا من جهة، وتدنية المخاطر الجبائية في حالة تعرضها لرقابة جبائية من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف المتواخاة من هذه الدراسة في:

- التعرف على البدائل والخيارات التي يمنحها المشرع الجزائري للمؤسسات، وما هو دور التسيير الجبائي لتحقيق أهداف المؤسسة؛
- المزايا التي يحققها تسيير الخطر الجبائي للمؤسسة؛
- محاولة التعرف على تأثير التسيير الجبائي في التقليل من المخاطر الجبائية.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد شغل هذا الموضوع إهتمامنا على وجه الخصوص، وهذا راجع للأسباب التالية:

- إعتبار موضوع التسيير الجبائي حديث الظهور في الجزائر وهذا ما يبرزه لنا ندرة المراجع الخاصة به باللغة العربية؛
- الرغبة في معرفة الإضافة التي يقدمها التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية؛
- التعرف على المخاطر الجبائية وكيفية التحكم فيها؛
- هدف شخصي والمتمثل في الميول لهذا النوع من المواضيع، وكذا مدى أهمية الموضوع لمواصلة الحياة المهنية.

المنهج المتبع:

لمعالجة الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تم إستخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي من جهة، وقراءة لبعض الدراسات السابقة هذا فيما يخص الجانب النظري، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد إخترنا مؤسسة إقتصادية يقع مقرها الرئيسي بورقلة من أجل الوقوف على جميع التصريحات الجبائية المختلفة وهذا من أجل إسقاط الجانب النظري عليها ومحاولة إيجاد أثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية الداخلية لذلك فقد تم إستخدام منهج دراسة الحالة (المقابلة الشخصية وتحليل الوثائق).

حدود الدراسة:

من أجل الإلمام بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة حدد مجال دراستنا كمايلي:

1. المجال المكاني:أما عن الإطار المكاني للدراسة فهو متعلق بالواقع الجزائري، حيث يحاول البحث إظهار مدى تأثير التسيير الجبائي في التقليل من المخاطر الجبائية في المؤسسة الإقتصادية من خلال دراسة حالة من واقع المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (مؤسسة النقل الحضري والشبه الحضري ورقلة)، فقد تم إختيارها للأسباب التالية:
   - لأن مقرها الرئيسي يقع في ورقلة وبالتالي يمكننا الوقوف على جميع التصريحات الجبائية؛
   - لأنها مؤسسة حديثة النشأة (غالبية المؤسسات حديثة النشأة لا تتحكم في تسيير الخطر الجبائي)
   - التعاون المنقطع النظير من طرف إطاراتها (لأن العديد من المؤسسات تعتبر الوثائق الجبائية سرية وبالتالي لا يتعاونون جبائيا)
2. المجال الزمني: بغية الإلمام بإشكالية البحث والوصول إلى نتائج عملية لأثبات أو نفي صحة الفرضيات فضلنا إختيار الفترة الزمنية، والمقدرة بسنة من أجل تقييم الإنتظام الجبائي، وفترة أربع سنوات بالنسبة للضرائب غير المصرح بها.

تقسيمات الدراسة:

للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة بالإجابة على الإشكالية المطروحة، إقتضت الدراسة تناول الموضوع في فصلين :

الفصل الأول مقسم إلى مبحثين فالمبحث الأول يتضمن مطلبين، حيث خصص المطلب الأول لأساسيات حول الخطر الجبائي، أي تناولنا مفهوم الخطر الجبائي ومصادره المختلفة وأنواعه (بدأنا بالخطر الجبائي لأنه الهدف الأساسي من وجود التسيير الجبائي)، أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه أساسيات في التسيير الجبائي أي مفهوم التسيير الجبائي ومبادئه

وأهدافه وأسسه وكيفية تدنية الخطر الجبائي، أما في المبحث الثاني تم تناول أهم الدراسات السابقة التي تركز موضوعها حول أحد متغيرات دراستنا، فقد حاولنا إبراز أوجه الشبه والإختلاف بينها.

الفصل الثاني يتمحور على دراسة حالة حيث يتم التعرف على أثر النظام الجبائي على المؤسسة محل الدراسة ألا وهي مؤسسة النقل الحضري والشبه الحضري ورقلة، إذ تم التعرف على الضرائب التي يجب أن تخضع لها المؤسسة حيث قمنا بمحاورة الأشخاص اللذين يساهمون في التسيير الجبائي في المؤسسة عن طريق المقابلة الشخصية والإطلاع على الوثائق من أجل تقييم المخاطر الداخلية المرتبطة بالتسيير الجبائي وتدعيم هذا التقييم بقياس الخطر الجبائي ومن ثمة الوقوف على صحة الفرضيات من جهة وأهمية التسيير الجبائي في التقليل من الخطر الجبائي.

الفصل الأول

تمهيد:

يعد العامل الجبائي من أهم العناصر الموجودة في محيط المؤسسة الإقتصادية التي يجب عليها التكيف معه ومسايرته بإستمرار حتى لا تواجه مخاطر تتمثل في عقوبات مالية قد تسبب في إفلاسها أي زوالها، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تسيير الخطر الجبائي الذي يصبح ذا أهمية كبيرة خصوصا في الدول التي تمتاز بعدم إستقرار في تشريعها أي لديها مرونة كبيرة في سن القوانين كالجزائر مثلا.

لذلك سوف نحاول التطرق في هذا الفصل لأهم الأساسيات التي تخص تسيير الخطر الجبائي مركزين على أهميته ودوره في تدنية المخاطر من جهة، وإلى أهم الدراسات السابقة في هذا المجال من جهة أخرى.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

في هذا المبحث سنتناول أهم العناصر المتعلقة بتسيير الخطر الجبائي حيث سنبدأ بماهية الخطر الجبائي ثم ننتقل إلى ذكر أهم العناصر المتعلقة بالتسيير الجبائي، حيث قمنا بتقديم الخطر الجبائي عن التسيير الجبائي لأنه بدون وجود خطر جبائي يهدد المؤسسة الإقتصادية لما كان هناك جدوى من دراسة التسيير الجبائي.

المطلب الأول :أساسيات حول الخطر الجبائي

قبل التطرق إلى تسيير الخطر الجبائي لابد من التعرف على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالخطر الجبائي وهي كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم الخطر الجبائي

يعرف الخطر الجبائي على أنه تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية، وتتمثل هذه الأعباء في العقوبات والغرامات عموما، حيث ينشأ الخطر الضريبي نتيجة عدم إحترام التشريع الجبائي أو بسبب التعقيد والغموض في النظام الضريبي[1].

الفرع الثاني: مصادر الخطر الجبائي

إن التفريق بين المصادر الخارجية والداخلية للخطر لا يعني أن لا يوجد تفاعل بين هذين المصدرين، حيث تزداد المخاطر من أصل خارجي نتيجة الضعف الداخلي.

1- مخاطر خارجية: المخاطر من أصل خارجي يمكن أن تقسم إلى أربعة أصناف :

1-1 تعقد النصوص القانونية الجبائية: إن تعقيد النظام الجبائي يجعل تطبيقه أكثر صعوبة بالنسبة للإدارة الجبائية في حد ذاتها، فبما بالك بالمكلف بدفع الضريبة، إنطلاقا من هذه الفكرة فالنظام الجبائي الذي يمتاز بالتعقيد هو نظام لا يمكن التحكم فيه، وبالتالي يمكن قياس تعقيد النصوص الجبائية من خلال المعيارين التاليين[2]:

- كثرة إصدار النصوص القانونية: يجعل من القانون الجبائي قانون واسع وهذا ما يؤدي إلى تعقده وغموضه، ولهذا يجد المكلف بالضريبة نفسه في وضعية حرجة، لا يستطيع معها معرفة وتفسير نظامه الجبائي بشكل مؤكد؛
- غموض النصوص وعدم وجود ضمانات قانونية للمكلف: يظهر عدم وجود ضمانات قانونية في العديد من الظواهر التي منها على وجه الخصوص عدم الإستقرار وغموض النصوص التشريعية.

2-1 عدم التطابق بين المحاسبة والجباية : ما دام القانون الجبائي يفرض نفسه على حسابات المؤسسة، بحيث تكون المحاسبة مقيدة ببعض القواعد الضريبية، إذ في بعض الأحيان تجد المؤسسة نفسها في مواجهة مشكلة بين القاعدة الجبائية ومتطلبات إعطاء معلومة مالية صادقة.

لحل مشكلة الإختلاف بين القاعدة المحاسبية والقاعدة الجبائية نورد القاعدتين التاليتين[3]:

أ. عندما تكون القاعدة المحاسبية في النظام المحاسبي فيها تعارض مع القاعدة الضريبية، فإنه يطبق قاعدة الإستقلالية أي أن المعيار المحاسبي يتراجع عنه من أجل تحديد النتيجة الجبائية.

ب. كل القواعد المحاسبية في النظام المحاسبي التي ليس فيها تعارض مع نصوص صريحة من النظام الجبائي تعتبر كقاعدة مشتركة بين الموضوعين المحاسبي المالي والقانون الجبائي.

---

[1] JAQUES DUHEM, MICHEL JAMMES, **audit et gestion fiscale de l'entreprise**, edition EFE, Paris, 1996 P :75.

[2] REDHA KHELASSI, **Précis d'audit fiscale de l'entreprise**, BERTI Edition, Alger, 2013 P :145.

[3] REDHA KHELASSI, op ,cit , P: 146.

1-3 الفقه الإداري : يرتكز الفقه الإداري على شرح النصوص الجبائية التي بها غموض بتعابير واضحة ودقيقة، من أجل تحديد معناه الحقيقي، بدون تغيير محتواها، لكن في بعض الأحيان يمكن أن يذهب الفقه الإداري إلى ما وراء النص المفسر، بتشويه محتواه، وبفرضه رؤيا تختلف عن رؤية المشرع، والواقع أن القاضي الجبائي هو المؤهل لذلك.

1-4 عدم كفاءة بعض مراقبي الضرائب: فعلا في كثير من الاحيان عدم كفاءة بعض المراقبين وبنية حسنة يمكن أن تسبب في صدمة حقيقية لدى الاشخاص المراقبين، الصدمة التي يشعر بها المكلف الملتزم ومحترم لإلتزاماته نتيجة سوء خبرة المراقب الجبائي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة مفادها أنه من المستحيل تجنب إعادة التقييم الجبائي وعدم إمكانية أن يكون في وضعية صحيحة.

1-5 تنظيم بعض القطاعات: يجعل تنظيم وبنية بعض القطاعات التي يسيطر عليها اللارسمية من الصعب جدا بل من المستحيل على الناشطين في القطاع في أن يكونوا في وضعية جبائية شفافة وبالتالي يكونون عرض لخطر جبائي غير متحكم فيه.

2- مصادر داخلية:و هي مقسمة كما يلي[1]:

2-1 مخاطر مرتبطة بالإجراءات: للوقاية من المخطر الجبائي لابد من تبني مجموعة من الطرق والإجراءات الجبائية، فعدم وجودها أو عدم تكييفها مع إحتياجات الجباية يؤدي إلى زيادة الخطر الجبائي، فلذلك لابد من الأخذ في الحسبان الإجراءات الجبائية عند إعداد الإجراءات الخاصة بالمؤسسة (إجراءات إعداد التصريحات الجبائية،...إلخ) والتحقق من فعاليتها بالنسبة مع بعض طرق الرقابة.

2-2 المخاطر المرتبطة بالأشخاص: وهي تتمثل في خطر الإهمال، التجاهل، عدم الكفاءة، عدم التعاون، غياب روح الجماعة، فيجب أن يتحلى الموظفون بسلوكات تحبذ الإحترام الطوعي للقانون الجبائي، وإن ضمان الكفاءات الجبائية والمؤهلات الشخصية لا يتطلب فقط أن توظف المؤسسة الموظفين المؤهلين، لكن أيضا السهر على تكوينهم الأساسي و المستمر[2].

2-3 المخاطر المرتبطة بعمليات الإستغلال: وهو الخطر الذي يتولد عن عمليات الإستغلال خاصة المتعلقة بالتموين، المخزون، الإمتثال لتشريعات الجبائية، توظيف وتسريح الموظفين، فضلا عن ذلك نقل السلع، الفوترة للزبائن، وهناك مخاطر أخرى يمكن أن تتولد عن العمليات التي تكون بين المجمعات.

2-4 مخاطر مرتبطة بتكنولوجيا: هذه المخاطر مرتبطة بالتحكم في وسائل الأعلام الآلي والأنترنات [3] والبرامج في حد ذاتها هل هي تساهم في تسهيل إعداد التصريحات الجبائية مثلا ؟ بأن يتم إعداد التصريح تلقائيا إنطلاقا من التسجيلات المحاسبية في برنامج المحاسبة بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون البرنامج لديه قاعدة معطيات مؤمنة.

ويمكن تلخيص المخاطر الداخلية من خلال الشكل التالي:

---

[1] REDHA KHELASSI, op ,cit, P : 157.

[2] M.H.PINARD-FABRO, **Audit fiscal**, édition Francis Lefebvre, Paris, 2008, p :38

[3] REDHA KHELASSI, op ,cit ,, P:158.

الشكل رقم 01: طبيعة الأخطار الجبائية الداخلية

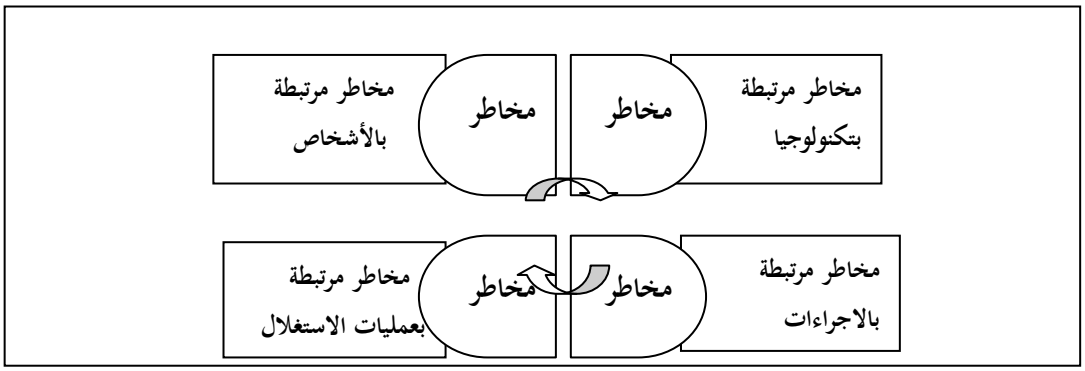

المصدر: REDHA KHELASSI, **Précis d'audit fiscale de l'entreprise**, BERTI Edition, Alger, 2013 P :157

الفرع الثالث: أنواع الخطر الجبائي

يهدف التسيير الجبائي إلى تحقيق الإنتظام الجبائي وكذا الفعالية الجبائية، وعليه يمكننا تقسيم أنواع المخاطر الجبائية إلى:

1- مخاطر عدم الانتظام الجبائي:

إن النظام الجبائي الجزائري قائم على التصريح، وبالتالي ألزم المؤسسات بالتصريح بإلتزاماتها وفق رزنامة زمنية محددة وإجراءات جبائية محددة مسبقا، إن هذه الإلتزامات المتعددة قد تضع المؤسسة موضع خطر جبائي يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم إلتزامها بالقواعد الجبائية وعدم إيفائها لشروط الإستفادة من إمتيازات جبائية وأهم وضعيات هذا الخطر[1]:

أ. الإمتناع أو التأخير في إيداع التصريحات: حيث تلجأ المصالح الجبائية إلى تقدير الأسس بطريقة تلقائية مع تطبيق غرامة مالية محددة.

ب. الغش في التصريح: ففي هذه الحالة تقوم إدارة الضرائب بإعادة تقويم الأوعية الجبائية مع تطبيق العقوبات.

ت. غياب المتابعة للإختيارات الجبائية: إن إنتقاء المؤسسة لإختيار جبائي ما بهدف الحصول على مزاياه المالية لتدعيم قدرتها المالية قد يتحول إلى مصدر للخطر الجبائي، في حالة عدم تطبيقها وإحترامها لهذه الشروط، وذلك عند عدم توفر شروط الإستفادة من هذه الخيارات أو توقف المؤسسة في مرحلة ما عن تحقيق الشروط الضرورية للحصول عليه، ويترتب عن ذلك إسقاط حق المؤسسة في الإستفادة من هذه الإمتيازات وإخضاعها للضريبة وتعرضها لعقوبات جبائية والتي تعد بمثابة تكاليف إضافية.

من خلال الجدولين التاليين نوضح العقوبات الناجمة عن عدم الانتظام الجبائي لأهم التصريحات.

[1] قحموش سمية، **دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011 ص:26.

الجدول رقم 01: بعض العقوبات المترتبة عن عدم التصريح أو التأخر في الإيداع (بتصرف)

طبيعة التصريح	غياب التصريح	التأخر في إيداع التصريح
التصريح بالوجود[1]	30.000 دج	مدة التأخير شهر: 30.000 دج[2]
التصاريح الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الأجمالي [3] والرسم على النشاط المهني[4]	■ بعد الشهرين المواليين لنهاية الآجال تطبق زيادة 25% بشكل تلقائي؛ ■ إن لم يصل التصريح إلى الإدارة خلال 30 يوما الموالية من تاريخ التبليغ، وعند عدم التجاوب من المكلف تطبق زيادة قدرها 35%.	■ مدة التأخير لا تتجاوز الشهر تطبق عقوبة 10% على الحقوق المستحقة؛ ■ مدة التأخير تتجاوز الشهر وتقل عن الشهرين تطبق عقوبة 20%؛ ■ تسديد متأخر للضريبة تطبق 10% كعقوبة مع إضافة 3% عن كل شهر تأخير بداية من الشهر الثاني لتاريخ الأستحقاق دون تجاوز 25%. ■ بالنسبة لضريبة على الدخل الأجمالي صنف المرتبات والأجور يتم تحديد الأساس تلقائيا من طرف الإدارة الجبائية، إذا لم يتم التصريح بها في 20 يوم من الشهر الموالي، وتحسب الحقوق في حدود 20% عن الأساس المحدد تلقائيا[5] .
التصريحات التي تحمل عبارة "لا شيء" أو المستفدون من إعفاء جبائي أو المحققيين لخسارة.[6]		■ 2.500 دج مدة التأخير شهر واحد؛ ■ 5.000 دج مدة التأخير تتجاوز الشهر وتقل عن شهرين؛ ■ 10.000 دج مدة التأخير تتجاوز شهرين.
التصريح المفصل الخاص بالزبائن G03	■ فقدان الإستفادة من التخفيض المنصوص عليه في المادة 219 من ق.ض.م.ر.م[7]؛ ■ تطبيق غرامة جبائية من 1.000 إلى 10.000 دج كل مرة تثبت فيها أخطاء، أو إغفالات أو عدم صحة المعلومات المطلوبة وتطبيق الزيادات بسبب نقص التصريح وفقا للمادة 193 من ق.ض.م.رم؛ ■ إسترجاع الرسم على القيمة المضافة المحمل للمشتريات بقيمة المبيعات بالجملة غير المصرح بها في الجدول الخاص بالزبائن.	

المصدر: حميداتو صالح، **دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر 2012/2011 ص:110.

[1] المادة 194 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجمهورية الجزائرية الديمراطية،2016.

[2] المادة 182 من نفس القانون، الجمهورية الجزائرية الديمراطية،2016

[3] المادة 192 من نفس القانون ، الجمهورية الجزائرية الديمراطية،2016

[4] المادة 226 من نفس القانون ، الجمهورية الجزائرية الديمراطية،2016

[5] المادة 130 من نفس القانون ، الجمهورية الجزائرية الديمراطية،2016

[6] المادة 322 من نفس القانون ، الجمهورية الجزائرية الديمراطية،2016

[7] المادة 228 من نفس القانون ، الجمهورية الجزائرية الديمراطية،2016

الجدول رقم 02:عقوبات النقص والغش في الوعاء

عقوبات النقص في وعاء الاخضاع	عقوبات الغش و التدليس في وعاء الاخضاع
■قيمة الحقوق المغفلة أقل أو تساوي 50.000دج تكون نسبة الزيادة 10%؛ ■قيمة الحقوق المغفلة أكبر من 50.000دج وأقل أو تساوي 200.000دج تكون نسبة الزيادة 15%؛ ■قيمة الحقوق المغفلة أكبر تماما من 200.000دج تكون نسبة الزيادة 25%	■عند القيام بأعمال تدليسية تطبق زيادة موافقة لنسبة الأخفاء المرتكبة من طرف المكلف،توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي تم إخفاؤها مقارنة بالحقوق المستحقة بعنوان نفس الشهر؛ ■لا يمكن أن تقل هذه الزيادة عن 50% وعندما لا يدفع أي حق تحدد النسبة بـ 100%؛ ■ تطبق كذلك نسبة 100% عندما تتعلق الحقوق المتملص منها بالحقوق الواجب جمعها عن طريق الإقتطاع من المنبع.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نص المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2016 وكذلك بالاستعانة بالدليل التطبيق للتصريحات الجبائية الصادر عن الإدارة الجبائية

2- مخاطر الخيارات الجبائية الخاطئة [1]:

تسعى المؤسسة إلى الإستفادة من المزايا والخيارات التي يطرحها التشريع الجبائي وذلك بغية تدنئة الأعباء الجبائية، ولكن لتحقيق هذا الهدف يعترض طريق المؤسسة عدة مخاطر نذكر أهمها كمايلي:

2-1 المخاطر الجبائية المترتبة عن الإعفاءات الجبائية في إطار نظام دعم الإستثمار

أعطى المشرع الجزائري للمؤسسات الإقتصادية التي تقوم بنشاط الإنتاج أو تقديم الخدمات (إستثنى المشرع نشاط البيع والشراء) عدة إمتيازات وأوكلت عملية تنظيم هذا الإجراء للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

كما تقوم الإدارة الجبائية بتسيير عملية الإعفاء ومراقبة الإستثمار بصفة دورية ومراقبة مدى إحترام المؤسسة لإلتزاماتها المحددة في قرار منح المزايا لمرحلتي الإنجاز والإستغلال.

وقد وضح الأمر رقم 01-03 الصادر سنة 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار والذي عدل بالأمر 06-08 الصادر سنة 2006 المتعلق بتطوير الإستثمار (عدلت بعض مواده في قانون المالية 2015).

ولا يمكن أن يستفاد من هذه الإعفاءات إلا بعد المعاينة الميدانية للمصالح الجبائية للشروع في النشاط ويمكن أن تمدد مدة الإعفاء إلى خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشأ 100 منصب شغل، ويترتب عن عدم إحترام الشروط سحبها (الإعفاءات).

زيادة على هذا تلزم الإدارة الجبائية المؤسسة المستفيدة من الإمتياز بمايلي[2]:

أ. ضرورة إيداع التصريحات الشهرية أو الفصلية (حسب الحالة) في آجالها القانونية؛

ب. ضرورة إيداع التصريح السنوي في الآجال المحددة؛

ت. ضرورة الإستجابة والسماح لأعوان الإدارة الجبائية بمعاينة العتاد والتجهيزات المقتناة في إطار دعم الإستثمار؛

ث. ضرورة إيداع كشف تقدم الإستثمار تزامنا مع إيداع التصريح السنوي للنتائج[3]؛

ج. ضرورة إعادة إستثمار حصة الأرباح الموافقة للإعفاء أو التخفيض في الضريبة على أرباح الشركات في أجل أربعة سنوات؛

---

[1] حميداتو صالح، **دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر 2012/2011 ص:112.

[2] نفس المرجع، ص:113.

[3] المواد 03 و04 من القرار الوزاري المشترك للجمهورية الجزائرية، المؤرخ بتاريخ 24 فيفري 2009.

ح. ضرورة إستغلال العتاد والتجهيزات المقتناة في إطار دعم الإستثمار في النشاط المصرح به والمبين في قرار منح المزايا الجبائية؛

خ. ضرورة تحقيق رقم الأعمال والربح بواسطة العتاد المبين أعلاه والذي تم إقتناؤه في إطار دعم الإستثمار.

إن عدم الإلتزام بشروط الاستفادة يعرضها للخطر الجبائي والمتمثل فيما يلي:

أ. سحب مقرر منح الإمتيازات الجبائية وبالتالي إسترداد مبلغ التحفيز مع تطبيق عقوبة 30 % من الحقوق المعفاة (حسب قانون المالية 2015)؛

ب. في حالة التنازل عن العتاد والتجهيزات المقتناة في إطار دعم الإستثمار خلال الفترة القانونية المحددة لإهتلاكها، فإن على المؤسسة إسترداد نسبة من الرسم على القيمة المضافة المحمل لشراء هذه التجهيزات المتنازل عنها وتحسب النسبة كمايلي: عدد السنوات المتبقية/مدة الإهتلاك؛

ت. في حالة إستغلال الإستثمار المقتنى في إطار دعم الاستثمار في الوجهة غير المخصصة له (نوع الإستثمار وتسمية النشاط)، يتم إسترداد التحفيز في مجال الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات مع تطبيق عقوبة (25%) من الحقوق المعفاة، زيادة عن إسترجاع نسبة الرسم على القيمة المضافة التي تم الإستفادة منها في إطار الشراء بالإعفاء لتجهيزات الإستثمار، وذلك من تاريخ إستغلال الإستثمار في نشاط غير النشاط موضوع الإمتياز.

2-2 المخاطر الجبائية المترتبة عن الإعفاءات الموجهة للشباب المستثمر:

أعطى المشرع الجزائري للشباب المستثمر عدة إمتيازات جبائية لتشجيعهم على إنشاء مؤسسات خاصة وذلك عبر ثلاث هيئات وهي[1]:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

ويمكن حصر هذه الإمتيازات الجبائية حسب مرحلتين كالتالي:

أ. إمتيازات خاصة بمرحلة الانجاز:

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار إنشاء النشاطات الصناعية[2]؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بالإنشاء أو التوسيع[3]؛
- الإعفاء من جميع حقوق تسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات[4].

ب. إمتيازات خاصة بمرحلة الإستغلال:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات إبتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال ترفع هذه المدة في المناطق الواجب ترقيتها إلى ستة سنوات، وتمدد مدة الإعفاء هذه إلى عامين إضافيين إذا تعهد

[1] حميداتو صالح، مرجع سابق، ص:115.

[2] المادة 258 من **قانون التسجيل** لسنة 2015 (لم يتغير نص المادة بالنسبة لقانون المالية 2016)

[3] المادة 42 -4 من **قانون الرسم على رقم الأعمال** لسنة 2015 (لم يتغير نص المادة بالنسبة لقانون المالية 2016)

[4] المادة 347 مكرر 05 **من قانون التسجيل** لسنة 2015 (لم يتغير نص المادة بالنسبة لقانون المالية 2016)

المستثمرون بتوظيف ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محددة، ويترتب عن عدم إحترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب التوظيف سحب الإعتماد والمطالبة بالحقوق و الرسوم مستحقة التسديد[1]؛

- الإعفاء الكلي من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات إبتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال، ترفع هذه المدة في المناطق الواجب ترقيتها إلى ستة سنوات، وتمدد مدة الإعفاء هذه إلى عامين إضافيين إذا تعهد المستثمرون بتوظيف ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محددة[2]؛
- الإعفاء الكلي من الرسم العقاري على الأملاك المبنية لمدة ثلاث سنوات إبتداء من تاريخ إنجازها ترفع هذه المدة في المناطق الواجب ترقيتها إلى ستة سنوات، وتمدد مدة الإعفاء هذه إلى عشر سنوات في المناطق التي تستفيد من إعانة الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب أما المقامة في مناطق تستفيد من إعانة الصندوق الخاص بتطوير مناطق الهضاب العليا فتمدد مدة الإعفاء إلى ستة سنوات[3].

زيادة عن الإعفاءات أعلاه فهناك تخفيضات أخرى تخص الضريبة على الدخل الأجمالي والضريبة على أرابح الشركات حسب الحالة، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال ثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون التخفيض كالتالي[4]:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض 70%.
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض 50%.
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض 25%.

للاستفادة من هذه الامتيازات تسعى المؤسسة لتغطية شروط هذا الإمتياز والتي أهمها[5]:

- تنفيذ الاستثمار المصرح به؛
- إقتناء العتاد المحدد بقرار منح الامتيازات؛
- عدم التنازل عن التجهيزات والعتاد المقتناة في إطار هذه العملية طيلة الفترة القانونية المحددة للاهتلاك؛
- تخصيص التجهيزات والعتاد للنشاط المصرح به؛
- إيداع جميع التصريحات في آجالها ووفق الإجراءات المعمول بها؛
- السماح لموظفي الإدارة الجبائية بإجراء المعاينات الميدانية للتأكد من الوجود الحقيقي للعتاد وإستغلاله في الغرض المخصص له.
- الإلتزام بشرط التوظيف في حالة السعي للاستفادة من فترة التمديد المشار إليها في المادتين 13، 138 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة.

تسعى المؤسسة جاهدة للإستفادة من هذه الإمتيازات قصد تقليص الأعباء الضريبية وذلك بتوفير شروط الإستفادة منها، لأن عدم القيام بهذه الإلتزامات سوف يعرض المؤسسة لمخاطر أهمها[6]:

---

[1] المادة 13 من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015 بالنسبة للضريبة على الدخل الاجمالي (لم يتغير نص المادة بالنسبة لقانون المالية 2016) والمادة 138 من نفس القانون لسنة 2015 بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات (لم يتغير نص المادة بالنسبة لقانون المالية 2016)

[2] دلت على ذلك المادة 142 من من نفس القانون لسنة 2015 (لم يتغير نص المادة بالنسبة لقانون المالية 2016)

[3] المادة 252 –04 من نفس القانون لسنة 2015 (لم يتغير نص المادة بالنسبة لقانون المالية 2016)

[4] المادة 13 من **قانون المالية التكميلي** لسنة 2011 (موجودة في الأحكام الجبائية غير المقننة لقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2015 (لم يتغير نص المادة بالنسبة لقانون المالية 2016))

[5] حميداتو صالح، مرجع سابق، ص:116.

[6] حميداتو صالح، مرجع سابق، ص:116.

- تحرم المؤسسة من الامتيازات سابقة الذكر مع تطبيق عقوبة في الحالات التالية:
  - ♣ عدم إيداع التصريحات الشهرية والسنوية بصفة منتظمة؛
  - ♣ تخصيص العتاد والتجهيزات في غير النشاط المصرح به والمستفيد من الإمتياز الجبائي؛
  - ♣ عدم السماح لموظفي الإدارة الجبائية بإجراء المعاينة الميدانية للتأكد من الوجود الحقيقي للعتاد وإستغلاله في الغرض المصرح به؛
  - ♣ في حالة التنازل عن العتاد والتجهيزات خلال الفترة القانونية المحددة لأهتلاكه، فزيادة عن المطالبة بتسديد قيم التحفيز فيما يخص الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، فإن المؤسسة مطالبة بإسترجاع نسبة من الرسم على القيمة المضافة الخاص بإقتناء العتاد المتنازل عنه والذي إستفادة من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة تحدد هذه النسبة كمايلي: عدد السنوات المتبقية/مدة الإهتلاك مع زيادة 25% في حال عدم التصريح الطوعي بإسترداد هذه المبالغ.

2-3 المخاطر الجبائية المترتبة عن إعادة إستثمار الأرباح

تطبق على الأرباح المعاد إستثمارها تخفيض نسبته 30% فيما يخص تحديد الدخل الواجب إدراجه في أسس الضريبة على الدخل الإجمالي شريطة توفر مايلي[1]:

- يجب إعادة إستثمار الأرباح في الإستثمارات القابلة للإهتلاك ماعدا السيارات السياحية التي لا تشكل الأداة الرئيسية للنشاط خلال السنة المالية لتحقيقها أو خلال السنة المالية الموالية، وفي هذه الحالة الأخيرة، يجب على المستفيدين من هذا الإمتياز إكتتاب إلتزام بإعادة الإستثمار؛
- مسك محاسبة منتظمة، بحيث يجب أن يدرجوا في التصريح السنوي نتائج الأرباح المستفادة من التخفيض وإلحاق قائمة الإستثمارات المحققة مع الإشارة إلى طبيعتها وتاريخ دخولها في الأصول وسعر تكلفتها؛
- في حالة التنازل أو وقف التشغيل الذي يحدث في أجل أقل من خمس سنوات على المؤسسة أن تدفع لقابض الضرائب الفرق بين الضريبة المفروضة دفعها والضريبة المسددة في سنة الأستفادة من التخفيض مع تطبيق زيادة 5 في المائة، كما تؤسس ضريبة تكميلية في حالة عدم إحترام الألتزام بإعادة الإستثمار المذكور في الفقرة الاولى مع زيادة 25 في المائة.

2-4 المخاطر المترتبة عن الإمتيازات الناجمة عن نشاطات إنجاز المساكن الإجتماعية والترقوية والريفية

إن الهدف من هذا الإعفاء هو إجتماعي من أجل التقليل من أزمة السكن إذ يعتبر هذا تحفيز للشركات للإستثمار في هذا المجال فقد أعطها القانون الجزائري الإمتيازات التالية [2] :

- إخضاعها للمعدل المخفض 7% في مجال الرسم على القيمة المضافة؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

للاستفادة من هذه المزايا على المؤسسة الإلتزام بدفتر الشروط الذي بينه القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 صفر عام 1427 الموافق لـ08 مارس 2006[3]، المتضمن نموذج دفتر الشروط المتعلق بالإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي وأرباح الشركات

---

[1] المادة 21 -03 من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015 (لم يتغير نص المادة بالنسبة لقانون المالية 2016)

[2] القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 صفر عام 1427 الموافق لـ08 مارس 2006 المتضمن نموذج دفتر الشروط المتعلق بالإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي وأرباح الشركات المطبق على الأرباح الناجمة عن نشاطات إنجاز المساكن الإجتماعية والترقوية والريفية، الجريدة الرسمية، العدد 28 بتاريخ 30 أفريل 2006 .

[3] المتضمن نموذج دفتر الشروط المتعلق بالإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي وأرباح الشركات المطبق على الأرباح الناجمة عن نشاطات إنجاز المساكن الإجتماعية والترقوية والريفية، الجريدة الرسمية، العدد 28 بتاريخ 30 أفريل 2006.

المطبق على الأرباح الناجمة عن نشاطات إنجاز المساكن الإجتماعية والترقوية والريفية، الجريدة الرسمية، العدد 28 بتاريخ 30 أفريل 2006.

وتتعرض المؤسسة عند عدم إلتزامها بشروط المبينة في القرار المشترك لمخاطر جبائية تتمثل في إخضاعها للضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات مع تطبيق زيادة قدرها 25 في المائة في حالة عدم تسديدها طوعا من طرف المكلف وفي آجالها القانونية.

3- مخاطر مرتبطة بشروط العبء الجبائي:

للعبء الجبائي شروط يجب توافرها حتى يتم خصمه من وجهة نظر جبائية وهذه الشروط يمكن تقسيمها إلى شروط عامة وشروط خاصة وهي كالأتي:

أ. **الشروط العامة:** وهي الشروط التي يجب أن تتوافر في جميع الأعباء بغض النظر عن نوعها وهي كالآتي[1]:

- أن يكون العبء مرتبط بنشاط المؤسسة إرتباطا مباشرا؛
- أن يكون للعبء سند قانوني (فواتير، عقود توثيق،...) مستوفي للشروط القانونية؛
- أن يؤدي العبء إلى زيادة في خصوم الميزانية أو لنقصان في أصولها أي أن يكون حقيقيا؛
- أن يكون مسجل في محاسبة المؤسسة وفق متطلبات النظام المحاسبي ومعايير المهنة؛
- ألا يتجاوز السقف المسموح به من طرف المشرع الجبائي.

ب. **الشروط الخاصة:** وهي تلك الشروط الخاصة بكل نوع من المصاريف وتظهر أهم هذه الشروط في هذه المستويات التالية:

I. **تحديد النتيجة الجبائية للمؤسسة** : تنص المادة –140 – من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي :

"الربح الخاضع للضريبة هو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات من أية طبيعة كانت التي تنجزها كل مؤسسة أو وحدة أو مستثمرة تابعة لمؤسسة واحدة ، وفي ذلك على الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول أثناء الإستغلال أو في نهايته".

يتشكل من الربح الصافي من الفرق بين قيم الأصول الصافية لدى إفتتاح وإختتام الفترة التي يجب إستخدام النتائج المحققة فيها كقاعدة للضريبة، ويقصد بالأصول الصافية الفائض في قيم الأصول من بين جملة الخصوم.

إن الضريبة على أرباح الشركات IBS تحسب على أساس الربح الجبائي، وهذا الأخير يختلف على الربح المحاسبي الذي يظهر في جدول حسابات النتائج، ويحدد الربح المحاسبي بالفرق بين الإيرادات والتكاليف المسجلة حسب طبيعتها خلال السنة المالية، أما الربح الجبائي فهو ذلك الربح المحاسبي مع إجراء بعض التعديلات ويتضح ذلك من خلال العلاقة التالية:

- {الربح الجبائي = الربح المحاسبي + المصاريف غير قابلة للحسم – الحسومات }

1/ المصاريف غير قابلة للحسم: عبارة عن تلك التكاليف التي أدرجت في الربح المحاسبي إلا أن مصلحة الضرائب قد تفرضها نهائيا لأنها لا تعتبر مصاريف إستغلال أو أنها تتجاوز الحد الأقصى من طرف إدارة الضرائب، كما قد تفرضها بصفة مؤقتة إلى أن يتم تسديدها، بالنسبة للتكاليف التي تفرضها مؤقتة فهي مبينة في نص المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أما بالنسبة للتكاليف التى ترفض نهائيا فهي مبينة في نص المادة 169 من نفس القانون الذي سبق ذكره.

[1] قزون محمد العربي، **محاضرة ألقاها في مقياس التشريع الجبائي**، بتاريخ: 2016/01/05.

2/ الحسومات: هي عبارة عن تلك التكاليف التي لم تدرج في حساب الربح المحاسبي وتعتبرها إدارة الضرائب كتكاليف تطرح من إيرادات المؤسسة، هذه التكاليف مبينة في نص المواد: 147، 147 مكرر، 172، 173، 174 من قاون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

II. **الشروط المتعلقة بالإهتلاك:** ونبدأ هذه الشروط من التعليمة[1] المتعلقة بالأصلاح الجبائي للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة حيث من ضمن ما جاء في التعليمة هو تحديدها لنظام الإهتلاك الخطي، حيث بينت أن حساب قسط الإهتلاك يكون على أساس القيمة الأصلية للأصل وبينت كيفية حساب نسبة الإهتلاك الخطي وذلك بقسمة العدد 100 على مدة حياة الأصل، وبينت كذلك أن إهتلاك الأصل يبدأ من أول يوم وضعت فيه قيد التشغيل وبينت معدات إهتلاك الأصول الأكثر شيوعا.

إلا أن الإستثمارات التي يتم إقتناؤها عن طريق القرض الإيجاري يتم إهتلاكها وفقا لمدة عقد القرض[2].

ولكي يتم قبول مخصصات الإهتلاك كأعباء قابلة يجب توفر الشروط التالية[3] :

- أن يكون العنصر قابل للإهتلاك؛
- أن يكون العنصر مقيدا محاسبيا ضمن عناصر المؤسسة؛
- أن يحسب أساس الإهتلاك خارج الرسم على القيمة المضافة بالنسة للمكلفين الخاضعين له، وأن يكون الأساس متضمن لكل الرسوم بالنسبة للمكلفين غير الخاضعين له؛
- يجب الإنتباه للحدود القصوى وهذا ما ذكرناه في تحديد النتيجة الجبائية عندما يتعلق الأمر بالسيارات السياحية حيث يتم إحتساب الإهتلاك على أساس 1.000.000 دج
- يجب أن تكون طريقة الإهتلاك واضحة وقد حدد المشرع في المادة 174-1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أن نظام الإهتلاك المالي الخطي يطبق على كل التثبيتات.

غير أنه رخص للمؤسسات التي تنشط في القطاع السياحي أن تهتلك مبانيها ومحلات وفق طريقة الإهتلاك التنازلي، ويمكن إختيار الخضوع لطريقة الإهتلاك التصاعدي عن طريق تقديم طلب عن طريق رسالة مرفقة بتصريحها السنوي ويقتضي إختيار هذه الطريقة إستبعاد أي طريقة أخرى.

III. **الشروط المتعلقة بالمؤونات:** هي تلك الأرصد المشكلة بغرض مواجهة الخسائر أو التكاليف المبينة بوضوح والتي يتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية، شريط أن تكون مقيدة في الحسابات المالية للسنة وتكون مبينة في كشف الأرصدة المنصوص عليه في المادة 152[4]، ولكي تصبح كعبء قابل للخصم يجب توفر شروط الشكل والمضمون وهي كالتالي[5]:

أ. **شروط الشكل:**

- مسجلة محاسبيا؛
- مبينة في كشف يلحق بالتصريح الجبائي.

---

[1] التعليمة رقم 246/ME/DGI/DELF/LF/92

[2] المادة 141-3 من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015 بدون تغيير في 2016.

[3] ولهي بوعلام، **التحكم في التسيير الجبائي لأعباء المؤسسة للمساهمة في إتخاذ القرار، الملتقى الدولي**، صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، 15/14 أفريل 2009، ص:7.

[4] المادة 141-5 من **قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة** لسنة 2015 بدون تغيير في 2016.

[5] ولهي بوعلام، **مرجع السابق**، ص:8.

ب. شروط المضمون:

- تحديد طبيعة الخسارة وأن يكون التقدير غير مبالغ فيه؛
- تكون الخسارة في حد ذاتها قابلة للخصم؛
- تكون الخسارة متعلقة بدورة الحالية، ومترتبة عن النشاط الاستغلالي للمؤسسة.

الفرع الرابع:تقييم الخطر الجبائي

إن تقييم الخطر الجبائي خطوة مهمة لتحسين تسيير المؤسسة جبائيا فبواسطته نتمكن من الحكم على مدى حسن تعامل المؤسسة مع العامل الجبائي بحيث تقييم الخطر الجبائي يمر بالمراحل التالية :

1- معرفة النظام الجبائي الذي تخضع له المؤسسة: فقبل البدأ في عملية تقييم الخطر الجبائي للمؤسسة لابد من معرفة النظام الجبائي الذي تخضع له المؤسسة، لأنه عندما نعرف النظام الجبائي للمؤسسة نعرف الضرائب التي تخضع لها المؤسسة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال المعرفة المعمقة للقوانين سواء كانت في مجال الجبائي أو التجاري لأنها تعتبر المرجع الاساسي الذي نحكم من خلاله على حسن التسيير الجبائي الذي يعتبر الأداة الأساسية في التحكم في الخطر الجبائي.

2- معرفة المخاطر المرتبطة بالضرائب والرسوم: ويتطلب ذلك معرفة كيفية حساب وعاء الضرائب التي تخضع لها المؤسسة، والحدث المنشأ لكل ضريبة، وآجال تحصيل هذه الضرائب، ومعرفة العقوبة المقررة لكل مخالفة سواء على مستوى الوعاء أو الحدث المنشأ أو آجال التحصيل لأن الخطر الجبائي مرتبط بكل خطوة في تحديد الضريبة.

3- تحليل السوابق الجبائية للمؤسسة: إن تكوين نظرة أكثر وضوحا على الإلتزامات الجبائية للمؤسسة يتطلب الرجوع إلى الدورات السابقة لمعرفة علاقة الإدارة الجبائية مع المؤسسة بإعتبارها مطالبة بتقديم تصريح يتضمن الوضعية الجبائية لها وفق ما يتطلبه التشريع المعمول به[1]، ولتحليل السوابق الجبائية للمؤسسة نفحص مايلي[2]:

- المعلومات التي تطلبها الإدارة الجبائية من المؤسسة والتي تخص السنوات السابقة، وذلك بالإطلاع على المراسلات التي ترسلها الإدارة الجبائية من جهه ورد المؤسسة من جهة أخرى على هذه المراسلات من أجل تقييم تعامل المؤسسة مع هذه المراسلات؛
- الإحتجاجات التي تقدمها المؤسسة لدى إدارة الضرائب؛
- التقييم الجبائي الذي قامت به الإدارة الجبائية لديون المؤسسة وفي أي مجال (الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي...) والذي يمكن الإستفادة منه في دورات لاحقة في تحسين أدائها الجبائي.

وبالتالي فإن هذه العناصر سابقة الذكر تسمح بتكوين نظرة عن السوابق الجبائية للمؤسسة وهكذا تتمكن المؤسسة من تكوين نظرة حول الشكوك التي تراود الإدارة الجبائية عنها خاصة إذا كانت لم تتعرض للرقابة لمدة طويلة هذا من جهة وتحليل نقاط قوتها وضعفها في المجال الجبائي من جهة أخرى، فعلى صعيد هذه النقطة الاخيرة على المؤسسة القيام بفحص تكميلي لنقاط القوة، والقيام بتحقيق معمق فيما يخص نقاط الضعف.

[1] حميداتو صالح، مرجع سابق، ص:107.

[2] REDHA KHELASSI, op ,cit , P :.381.

4- التحليل المالي لتصريح المؤسسة: إن التحليل المالي لتصريحات المؤسسة يتطلب معرفة جيدة بتقنيات الأساسية للتحليل المالي والذي يسمح بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة، فهذا التشخيص يفيد في المجال الجبائي في الوقوف على مدى الصعوبات التي تواجهها المؤسسة في تسيير خزينتها لأن المؤسسة التي تواجه صعوبات في تسيير خزينتها قد تضطر في بعض الأحيان لتمويل بعض إحتياجاتها بتقليل أو تأخير دفعتها للإدارة الجبائية[1].

المطلب الثاني : أساسيات في التسيير الجبائي

في هذ المطلب سنتعرف على أهم المفاهيم التي تخص التسيير الجبائي.

الفرع الأول:مفهوم التسيير الجبائي

يعتبر التسيير الجبائي أحد فروع التسيير المالي ويقصد به إدراج العامل الجبائي في إتخاذ القرار، وذلك بهدف تمكين المؤسسة من الإستفادة من المزايا التي يطرحها التشريع الجبائي وتقليص الأعباء الضريبية إلى حدها الأدنى وذلك من خلال قدرتها على إستغلال الفرص والمزايا الضريبية التي يمنحها القانون والتحكم فيها، وكذلك البحث عن أحسن الطرق والخيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الإلتزام بقواعد التشريع الجبائي[2].

الفرع الثاني: مميزات التسيير الجبائي وأهدافه :

ونبدأ بتعداد مميزات التسيير الجبائي قبل أهدافه وهي كالتالي:

I. مميزات التسيير الجبائي: يتميز التسيير الجبائي بالمميزات التالية[3]:

1- يتميز التسيير الجبائي بمستويين هما:

1-1 المستوى الأدنى: ويتمثل في القواعد الأساسية للتحديد الضريبة (الحدث المنشأ، الوعاء، المعدل، التصريح، التسديد)؛

2-1 المستوى الأعلى: وهو ذلك المستوى الذي يربط بين الجباية من جهة وقانون الاعمال والقانون المحاسبي من جهة أخرى، فالتسيير الجبائي يكون على المستوى الأعلى للجباية متجاوزا التطبيق البسيط للقواعد الجبائية إلى ربط الجباية مع قانون الاعمال والقانون المحاسبي.

2- إستعمال الوسائل المشروعة قانونا:

يفترض التسيير الجبائي إيجاد تحليل عقلاني للتشريعات من أجل تحسس وإيجاد مختلف الخيارات الممنوحة من طرف المشرع، ومنه إيجاد هامش حركة ضمن الإطار القانوني، ومنه فإن التسيير الجبائي ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن الغش الضريبي،كما أنها تختلف عن التهرب الضريبي مع الإقرار بوجود غموض في بعض التشريعات الجبائية التي تجعل الحد الفاصل بين التسيير والتهرب الجبائي بسيطا للغاية.

1- القرار الطوعي للتسيير الجبائي:

إن قوام التسيير الجبائي هو مبدأ حرية التسيير الجبائي الذي ينص على حرية المكلف في إختيار الوضعية المناسبة له. فالتسيير الجبائي يرتكز على فكرة الإختيار الجبائي، فعملية إتخاذ القرار تتضمن وجود بديلين أو أكثر، فهذه القرارت تعكس إرادة المؤسسة في إختيار البديل الجبائي المناسب الذي يقره المشرع الجبائي، وذلك بهدف تقليص الضرائب المستحقة على المؤسسة، فبإنعدام

---

[1] REDHA KHELASSI, op ,cit , P :.381.

[2] زواق الحواس، **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار الملتقى الدولي**، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 15/14،أفريل 2009 ،ص:2.

[3] محمد عادل عياض، **محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات**، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة، الجزائر 2002 /2003 ص:04 .

هذه الخيارات والبدائل يصبح التسيير الجبائي مجرد تطبيق بسيط للقواعد والإجراءات الجبائية المحددة مسبقا، وبالتالي يتم إفراغ التسيير الجبائي من محتواه بغياب البدائل المتاحة.

II. أهداف التسيير الجبائي: يهدف التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

أ- الأمن الجبائي:

يمكن للمؤسسة أن تحقق الأمن الجبائي إذا كانت في وضعية قانونية سليمة تجاه إدارة الضرائب، بحيث إذا وقعت المؤسسة في عملية رقابة من طرف الإدارة الجبائية، لا يؤدي هذا لتعرض المؤسسة لعقوبات وغرامات.

ولكي تتمكن المؤسسة من تحقيق أمنها الجبائي عليها أن تقوم بتطوير مهمة ودور المراجعة الجبائية الداخلية التي تمثل التغذية العكسية في هذا النظام الجبائي للمؤسسة فمن المعروف لكي ينجح أي نظام خاص بالتسيير عليه أن يولي أهميه لهذه النقطة حيث تمكن المراجعة الجبائية الداخلية من:

- ✓ تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة؛
- ✓ تحديد الإستراتيجية الجبائية للمؤسسة وتقييمها؛
- ✓ تخفيض العبء الضريبي من خلال تحسين أداء وفعالية التسيير الجبائي.

ب-التحكم في العبء الجبائي:

يعرف العبء الجبائي على أنه تلك الآثار التي تحدثها الضريبة على أسعار السلع وعلى أسعار عوامل الإنتاج [2] حيث تساهم الأعباء الجبائية في الرفع من تكاليف الإنتاج بإعتبارها جزءا من سعر التكلفة لأي منتوج هذا ما يزيد من أهمية التحكم فيها ويتجلى ذلك من خلال:

- ✓ العمل على تخفيض العبء الضريبي؛
- ✓ تأجيل دفع الضريبة من أجل الإستفادة من وفرات مالية تعزز وضعية الخزينة.

ت-ضمان الفعالية الجبائية:

يمكن تحقيق الفعالية الجبائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث تتحقق الفعالية الجبائية المباشرة من خلال إستغلال المؤسسة لمختلف الحوافز الجبائية المتاحة لها في الوضع القانوني الذي هي فيه، مما يسمح لها بتحقيق وفرات مالية مباشرة، أما الفعالية الجبائية غير المباشرة فهي تتحقق من خلال تلك الخيارات القانونية المختلفة التي يمكن للمؤسسة إعتمادها.

ث-خدمة إستراتيجية المؤسسة:

إن التسيير الجبائي هو جزء من نظام التسيير العام للمؤسسة، يجب أن يحدد أهدافه تبعا للأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، فمفهوم التسيير الجبائي يرتكز على مبدأ حرية التسيير الجبائي الذي ينص على حرية إختيار المكلف للوضيعة المناسبة له، ونظرا لدور الجباية بإعتبارها عنصرا فعالا في إتخاذ القرارات داخل المؤسسة، فالمعطيات الجبائية تتدخل في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة، بحيث تؤخذ كإحدى محددات إتخاذ القرار الإستراتيجي، ويتجلى ذلك من خلال[3]:

- ✓ الدور الذي تلعبه الجباية في إختيار الشكل القانوني للمؤسسة نتيجة إختلاف الأحكام الجبائية التي تطبق على كل منها؛

---

[1] محمد عادل عياض ، مرجع سابق ،ص:07 .

[2] حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسة المالية** ،الدار الجامعية ،القاهرة مصر، 2002 ص:390 .

[3] حميداتو صالح، مرجع سابق، ص:95

- ✓ الدور الذي تلعبه الجباية في إختيار المكان الجغرافي للنشاط، داخل الدولة الواحدة أو بين الدول نتيجة إختلاف الأحكام التي تطبق على كل منها؛
- ✓ تحديد خيارات النمو مثل أشكال التمويل ومدى تأثير العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل، فإلمام المسير بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية يمكنه من أخذ صورة واضحة عن مصادر التمويل المختلفة والمزايا الضريبية التي تحققها المؤسسة من إختيارها لأي منها، والتي على أساسها تتم المفاضلة بينها أو إختيار مزيج منها[1].

الفرع الثالث: مبادئ وحدود التسيير الجبائي

1- مبادئ التسيير الجبائي: للتسيير الجبائي مبدأين هما:

1-1 مبدأ حرية التسيير: وهو أن تكون لدى المسير الجبائي إمكانية الاختيار بين البدائل المتاحة قانونا، وذلك من خلال إدراكه للمزايا الضريبية التي يحققها هذا الإختيار، فالمكلف بالضريبة من خلال تسييره لأعماله من حقه أن يستفيد إلى الحد الأقصى من الإمتيازات التي تسمح له الظروف بالإستفادة منها[2]، وذلك حسب مهاراته في التعامل مع الجباية. فمجرد البدء في تنفيذ هذا القرار التسييري يكتسب القوة القانونية تجاه إدارة الضرائب التي تعمل على إحترام هذا الإجراء إذا كان لا يخالف التشريع المعمول به، أما إذا كانت الخيارات سيئة فلا يمكن تصنيفها على أنها نوع من التحايل الضريبي إلا إذا إستطاعت إدارة الضرائب إثبات سوء نية المكلف[3].

وهنا لابد أن نشير إلى أنواع الخيارات الجبائية من حيث الأهمية حيث تنقسم إلى[4]:

1-1-1 الخيارات الجبائية الإستراتيجية: هي تلك الخيارات التي تحدد الخصائص الجبائية للمؤسسة، إذ أن هذه الخيارات تتخذها المؤسسة بالقرارات المتعلقة بالمستويات العليا:

- ➢ اختيار طريقة الاخضاع؛
- ➢ اختيار نظام الاخضاع؛
- ➢ القرارات المؤثرة على الذمة المالية للمؤسسة.

1-1-2 الخيارات الجبائية التكتيكية: متعلقة بالتسيير الجاري، وتمارس هذه الخيارات بصفة منتظمة تحت سلطة المسؤول عن الشؤون الجبائية مثلا تكون كالتالي:

- ➢ اختيار طريقة الاهتلاك؛
- ➢ طريقة حساب نسب الأخضاع (prorata) الخاصة بالرسم على القيمة المضافة.

[1] زواق الحواس، مرجع سابق، ص:03.

[2] CHRISTINE COLLETE ,**Gestion fiscale des entreprise**, Ellips, Paris,1998 ,P :24

[3] محمد عادل عياض ، مرجع سابق ،ص:10 .

[4] REDHA KHELASSI, op ,cit , P :291.

الجدول رقم03 : الفرق بين الخيار الإستراتيجي والخيار التكتيكي

العناصر	الخيار الاستراتيجي	الخيار التكتيكي
مستوى المسؤولية	المدير العام	مسؤول مصلحة الجباية
تأثير الاختيار	دائم	منتظم
استعمال الاختيار	اتفاقية غير خاصة	دائم (يتصف بتكرار)
النطاق الجبائي	قوي	ضعيف

المصدر: REDHA KHELASSI, **Précis d'audit fiscale de l'entreprise**, BERTI Edition, Alger, 2013 P :291

2-1 مبدأ عدم التدخل في التسيير: إن التشريع الضريبي يلزم المؤسسة بالإيفاء بإلتزاماتها الضريبية وفق الشروط المحددة مسبقا، فليس للإدارة الجبائية الحق أن تتدخل في نمط تسيير المؤسسة أو أن تنتقد خياراتها مادامت المؤسسة تفي بإلتزاماتها القانونية[1]، فمثلا يحق للمسير أن يهتلك معدات الانتاج التي تساهم مباشرة في الإنتاج حسب الطريقة التي تلائمه فيحق له الإختيار بين الإهتلاك الخطي والإهتلاك التنازلي[2].

فمبدأ عدم التدخل في تسيير المؤسسة إذن يطبق على إدارة الضرائب التي يجب أن توجه مراقبتها للدفاع عن مصالح الخزينة العمومية والمتمثلة في تحصيل الضرائب التي على عاتق المكلفين في أجالها المحددة وبالطرق والإجراءات المعمول بها.

2- حدود التسيير الجبائي:

رغم الحرية التي أقرها المشرع للمؤسسة في تسيير حياتها إلا أنه يجب أن يتم في ظل التقيد ببعض الحدود والتي تصنف إلى[3]:

1-2 الحدود القانونية: أعطى المشرع كامل الحرية للمؤسسة في تسيير حياتها في ظل إحترام القواعد القانونية الخاصة بها، فعدم إحترام التشريعات الجبائية من طرف المؤسسة يعتبر تعسفا قانونيا، فالتعسف في إستعمال الحق لا يخص التشريعات الجبائية فقط بل يتعداها إلى كامل التشريعات الأخرى.

فيعتبر إستعمال الحق تعسفا في الحالات التالية:

- إذا وقع بصدد الإضرار بالغير؛
- إذا كان يرمي إلى الحصول على فائدة قليلة بالنظر إلى الضرر الناشئ للغير؛
- إذا كان الغرض منه الحصول على فائدة غير مشروعة.

إذن يكون الفعل تعسفيا إذا توفر فيه القصد، والفعل غير المشروع.

ومن أبرز مظاهر التعسف التي يجب على المسير تجنبها[4]:

- عدم مطابقة ما يظهر على الوثائق الثبوتية للمؤسسة لواقع العمليات كتخفيض قيم العقود والصفقات، أو تزييف العقود، والفواتير والمؤسسات الوهمية؛
- التسيير من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للإدارة، والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت في شكل بيع؛
- إستعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.

---

[1] حميداتو صالح، مرجع سابق، ص:97.

[2] المادة 174 من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجمهورية الجزائرية سنة 2016.

[3] حميداتو صالح، مرجع سابق، ص:97.

[4] زواق الحواس، مرجع سابق، ص:02،03.

مما سبق يمكن إستنتاج بعض مظاهر التعسف في إستعمال الحق وهي:

- إخفاء الطبيعة الحقيقية للعملية عن طريق تعاقدات صورية هدفها تجنب و تخفيض العبء الضريبي؛
- تحقيق الهدف الضريبي، فمجرد إنعدام أي هدف غير التملص من /أو تخفيض الضريبة، يحق للإدارة الضرائب أن تؤهل التصرف لأن يكون تعسفا في إستعمال الحق، وعلى المكلف أن يثبت أن العملية ذات فائدة إقتصادية للمؤسسة إلى جانب الهدف الضريبي المحقق[1].

2-2 الحدود المالية: ما هو مألوف أن تتخذ المؤسسة قرارات تضمن لها تحقيق أهدافها العامة، على سبيل المثال تحديد مكآفات المسيرين، إعطاء قروض لإحدى الفروع ...إلخ، فهذه القرارات لها آثار مالية وإقتصادية سلبية على المؤسسة عندها يمكن تصنيفها "تصرفات غير عادية في التسيير".

فالتصرف غير العادي في التسيير هو ذلك التصرف الذي يكون ضد مصالح المؤسسة والذي لا يقدم أي مقابل مباشر أو غير مباشر، مادي أو غير مادي لمؤسسة هدفها تحقيق الربح، وهو فعل لا يشكل خرقا للإلتزامات الجبائية للمؤسسة وعليه فإن النظر في هذا التصرف يكون على المستوى الإقتصادي وليس القانوني[2]، فبالرجوع إلى قرارات التسيير داخل المؤسسة نجدها صحيحية من الناحية القانونية ولكن قد نجد لها تأثير إقتصادي أو مالي سلبي على المؤسسة، ومن ناحية الأفعال غير العادية في التسيير نجد:

- تقديم قروض للمسيرين بدون فوائد؛
- تحمل المؤسسة أعباء خاصة للمسير؛
- التنازل عن عقارات للمسيرين بأسعار منخفضة عن الأسعار الحقيقية؛
- التنازل عن حقوق تجاه مؤسسات ليست لها علاقة تجارية دائمة مع المؤسسة، والسبب الوحيد لذلك قد يكون وجود نفس الشركاء أو المسيرين في المؤسستين.

نلاحظ أن تحديد التصرف غير العادي في التسيير يخضع إلى الذاتية في الحكم على طبيعة القرار عادي أو غير عادي، فما قد تعتبره إدارة الضرائب بأنه تصرف غير عادي قد لا يكون كذلك بالنسبة للمسير، ضف إلى ذلك فإن مفتش الضرائب قد لا يدرك العلاقة النسبية بين القرار المتخذ ومصلحة المؤسسة[3] ولهذه الأسباب حدد المشرع الجبائي الجزائري بشكل واضح الأعباء القابلة للخصم أثناء حساب النتيجة والقيمة القصوى لهذه الأعباء[4].

الفرع الرابع: تسيير الخطر الجبائي

وستناول في هذه النقطة طبيعة تسيير الخطر الجبائي والعناصر الأربعة للتسيير الجيد للخطر الجبائي

1. **طبيعة تسيير الخطر الجبائي:** يعتبر تسيير الخطر الجبائي الخطوة الأولى لكل تسيير جبائي فعال لأن الهدف الأساسي من هذا الأخير تحقيق الأمن الجبائي، بحيث أن الهدف من التسيير الجبائي هو تحديد الإحتياطات اللازمة لتفادي هذا الخطر وتتمثل في إتخاذ الإجراءات الوقائية[5]:

- إحترام القواعد الجبائية المتعلقة بالتصريح وإحترام آجال الدفع؛

---

[1] محمد عادل عياض ، مرجع سابق ،ص:13 .

[2] محمد عادل عياض ، مرجع سابق ،ص:15 .

[3] محمد عادل عياض ، مرجع سابق ،ص:16 .

[4] المادة 168، 169، 170، 171، من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجمهورية الجزائرية سنة 2016.

[5] شاوي إسماعيل، **أثر الجباية على التسيير المالي للمؤسسة**، مذكرة نهاية التخرج لنيل دراسات عليا في الجباية، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، 2005، ص:74-75.

- أن توكل مهمة التسيير الجبائي لمختص يلم بالقواعد الجبائية، وإنشاء خلية جبائية مكلفة بالتحسين الدائم للتسيير الجبائي وإستغلال الإمكانيات المتاحة في ميدان الجباية؛
- القيام بإجراءات المراقبة الجبائية الداخلية وتطوير مهمة المراجعة الجبائية؛
- إنشاء قاعدة بيانات تسمح بمعالجة المعلومات وإطلاع المسيرين على المستجدات في المجال الجبائي؛

وتجدر الاشارة إلى أن هذه الإجراءات لا تزيل كليا الخطر الجبائي، لكنها وبتطبيقها في شروط ملائمة تسمح بإستبعاد الآثار السلبية لأي مراقبة جبائية يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.

2. **عناصر التسيير الجيد للخطر الجبائي**: قبل ذكر هذه العناصر لابد من الإشارة أنه لنجاح هذه العناصر في المؤسسة وخصوصا المؤسسات التي تتكون من عدة وحدات لابد أن يكون هناك إتصال بين المصلحة الجبائية والمديرية العامة وباقي الوحدات وأن يتقاسموا نفس وجهة النظر، وبالتالي يصبح بالإمكان تقييم وتسيير المخاطر الجبائية بمساعدة العناصر الأربعة للتسيير الجيد للمخاطر الجبائية وهي كالتالي[1]:

أ. **تحديد وتقييم الخطر**: يتم فحص كل جانب من جوانب المؤسسة من زاوية الأخطار الجبائية؛

ب. **تدنية الأخطار**: في هذا السياق على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وضع آليات للمراقبة تسمح بتدنية المخاطر وإكتشاف إحتمالية وقوعها؛

ت. **ضمان المتابعة المستمرة**: لابد أن تكون هناك مجموعة مكلفة بضمان التنسيق وتحسين إستراتيجية المؤسسة في معالجة وإتخاذ التدابير اللازمة من ضمنها تسيير المخطر الجبائي؛

ث. **وضع سياسة وإستراتيجية للمواجهة المخاطر الجبائية**: على الإدارة العليا في المؤسسة أن تضع توجيهات يجب إتباعها فيما يخص مواجهة المخطر الجبائي، بحيث يجب أن تحدد عتبة للمخاطر الجبائية وأن تحدد أساليب مناسبة تسهل وتسمح بإمكانية وضع خطة جبائية.

[1] REDHA KHELASSI, op ,cit , P :225.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

بعد ما تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري لتسيير المخاطر الجبائية، والمخاطر الكامنة في النظام الجبائي الجزائري، سنقدم في هذا المبحث من خلال المطلب الأول أهم الدراسات في مجال التسيير الجبائي وتدنية المخطر الجبائية هذا من جهة وفي المطلب الثاني سنحاول تقديم مقارنة بين هذه الدراسات وعملنا المتواضع من جهة أخرى.

المطلب الأول : قراءة لبعض الدراسات السابقة

يعد دراسة أثر العامل الجبائي على المؤسسة من المواضيع الخصبة التي تطرق لها الباحثين والمفكرين في مجال التسيير، فبعدهم درس أثره على المؤسسة الإقتصادية من خلال ربطه بمفهوم التسيير الجبائي، والبعض الآخر من الباحثين ربطه بمفهوم المراجعة الجبائية وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب من خلال بعض الدراسات في هذا المجال وهي كالتالي:

الفرع الأول:دراسة محمد عادل عياض "محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات "[1]:

إن إشكالية هذا البحث تدور حول: ما هو أثر النظام الجبائي الجزائري على شركات الأموال وكيف يمكن لهذه الأخيرة تسيير جبايتها خدمة لأهدافها ودون الوقوع في التهرب أو الغش الجبائي؟

فقد إهتم الباحث في هذه الدراسة على مفهوم التسيير الجبائي بشكل عام، وذلك من خلال النظر إلى مبادئ التسيير الجبائي، وكذا حدوده، ومفهوم الخيارات الجبائية، وأكد الباحث على أهمية إدراج العامل الجبائي ضمن محددات صنع القرار في المؤسسة، ونشير هنا إلى أن الباحث أبرز أثر العامل الجبائي من خلال دراسة نظرية لأثر الجباية على خزينة المؤسسة وبعض السياسات التي تتبعها المؤسسة من أجل التخفيف من الآثار السلبية للجباية على هذه الأخيرة أي خزينة المؤسسة وأثرها على مختلف مصادر التمويل، والتسيير الجبائي لنتائج المؤسسة.

وقد أوضح الباحث أثر النظام الجبائي على شركات الأموال في مختلف المجالات، والخيارات التسييرية المتاحة في التشريع الجزائري مع إعطاء مقارنة مع تلك الخيارات التي يمنحها التشريع الجبائي الفرنسي.

الفرع الثاني:دراسة حميدلتو صالح "دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية"[2]:

تدور إشكالية هذا البحث حول التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية في المؤسسة الإقتصادية؟

حيث هدف الباحث في دراسته إلى إظهار دور المراجعة الجبائية في تدنية المخاطر الجبائية للمؤسسة الإقتصادية، وكذا إعتبار الجباية إحدى محددات إتخاذ القرار داخل المؤسسة.

حيث تعرض الباحث خلال بحثه للآدبيات النظرية للمراجعة الجبائية والشروط والكفاءات التي يجب أن تتوفر في المراجع الجبائي وتطرق كذلك لضرورة التسيير الجبائي في المؤسسة الإقتصادية والأهداف المرجوة منه، معرجا على المخاطر الجبائية التي يمكن أن تواجه المؤسسة الإقتصادية مدعما دراسته بدارسة ميدانية تهدف لإبراز دور المراجعة الجبائية في تدنية المخاطر الجبائية.

---

[1] محمد عادل عياض، **محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات**، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة، الجزائر 2002 /2003.

[2] حميداتو صالح، **دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية**، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر 2012/2011.

الفرع الثالث:دراسة صابر عباسي "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية"[1]:

إشكالية هذا البحث هي حول: ما مدى أثر تسيير العامل الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قام الباحث بدارسة الأسس النظرية للتسيير الجبائي في المؤسسة من حيث التطرق إلى ماهيته، أهدافه، حدوده، ثم قام بتحليل الأسس النظرية للأداء المالي والمعايير التقليدية والحديثة المبنية على خلق القيمة، إذ أن الباحث إهتم في دراسته على كيفية الإستفادة من التسيير الجبائي في رفع الإداء المالي للمؤسسة، وقد دعم دراسته بدراسة تطبيقية حول مدى ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات الإقتصادية ومدى تأثيره على أدائها المالي.

الفرع الرابع: دراسة أ.زواق الحواس "فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار"[2]:

إشكالية هذه المداخلة كانت كالآتي:كيف يمكن إدراج العامل الجبائي في الوظيفة التسييرية لصناعة قرارت تمويل سليمة ورشيدة من قبل المسير؟

قام الباحث بتقسيم مداخلته إلى أربع محاور حيث أبرز في المحور الأول مفهوم التسيير الجبائي وأسسه وحدوده، أما في المحور الثاني أبرز أثر العامل الجبائي في صناعة القرار التمويلي، وفي المحور الثالث تناول بدراسة مكاسب المؤسسة من توظيف العامل الجبائي في صناعة القرار التمويلي، وفي المحور الرابع ذكر الباحث التوصيات والنتائج التي توصل لها من خلال بحثه التي انتصبت حول النصوص التشريعية الضريبية وكيفية الاستفادة منها وعلى ضرورة أن يتمتع المسير الجبائي بثقافة جبائية تمنكه من توظيف العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل.

الفرع الخامس: دراسة أنيس مويلحي [3]"la gestion fiscale de l'entreprise (cas de la tunisie)"

إشكالية هذه الدراسة تجيب على التساؤل التالي: ما هي أهمية التسيير الجبائي للمؤسسة؟

قام الدارس للموضوع بدراسة نظرية في قسمين، فخصص القسم الأول لمفهوم التسيير الجبائي وأهدافه وحدوده، وتطرق فيه أيضا لأثر العامل الجبائي على كل خيار تسييري للمؤسسة، أمل في القسم الثاني فقام بتحليل التسيير الجبائي للضرائب المباشرة وطرق دفعها،وكذلك بالنسبة للضرائب غير المباشرة فعل نفس الشئ.

الفرع السادس:دراسة محمد بن حاج ساعد

[4]"l'audit fiscal dans les PME :propostion d'une demarche pour l'expert-comptable"

إشكالية هذه الدراسة تدور حول: كيف يمكن الإستفادة من المراجعة الجبائية في تسيير الخطر الجبائي؟

قسم الباحث دراسته إلى قسمين ففي القسم الأول تطرق إلى الإطار النظري للمراجعة الجبائية حيث ركز في هذه النقطة على أهداف المراجعة الجبائية والمتمثلة في قياس الخطر الجبائي ،تقييم الفعالية الجبائية ،وركز كذلك على إستقلالية المراجعة الجبائية، بحيث قام بدراسة إستقلاليتها بالنسبة للمراجعة المالية، المراجعة القانونية، المراقبة الجبائية.

---

[1] صابر عباسي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011.

[2] زواق الحواس، **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار الملتقى الدولي**، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 15/14،أفريل 2009.

[3] ANIS MOUELHI, **La gestion fiscale de l'entreprise (cas de la Tunisie)**, Mémoire de fin d'étudier de troisième cycle spécialisé en finance publique option Fiscalité, IEDF, 2006

[4] MOHAMED BEN HADJ SAAD, **L'audit fiscal dans les PME**, Proposition d'une Démarche pour l'expert comptable, Université Sfax, 2008

أما في القسم الثاني تطرق إلى خطوات وتقنيات المراجعة الجبائية والتي لخصها في: المعرفة العامة بالشركة ونظامها الجبائي، مراجعة مدى إمتثال الشركة للقوانين الجبائية ومدى إستفادتها من الفرص التي يتيحها القانون الجبائي، إعداد تقرير المراجعة الجبائية.

المطلب الثاني مقارنة بين الدراسات السابقة

في هذا المطلب سوف نقوم بإجراء مقارنة بين الدراسات التي تطرقنا لها في المطلب الأول مركزين على أهم النقاط المحورية.

الفرع الأول: أوجه التشابه

وتتركز أوجه التشابه في النقاط التالية:

- ✓ معظم الدراسات قامت بتطرق إلى مفهوم التسيير الجبائي وحدوده ومبادئه؛
- ✓ أغلبية الدراسات تطرقت إلى أهمية إدراج العامل الجبائي في إتخاذ القرار سواء كان هذا يخص خيارا جبائيا أو إختيار طريقة التمويل...إلخ؛
- ✓ كل الدراسات كانت تدرس آثار العامل الجبائي على المؤسسة الإقتصادية بشكل أو بأخر؛
- ✓ معظم الدراسات تناولت الجانب التشريعي للجباية.

الفرع الثاني:أوجه الإختلاف:

وكانت تتمحور حول ما يلي:

- ✓ نلاحظ أن الدراسات التي كان موضوعها الأساس يتمحور حول التسيير الجبائي قامت بتركيز على دراسة أثر هذا الأخير على الجانب المالي في المؤسسة؛
- ✓ الدراسات التي كان موضوعها الأساسي التسيير الجبائي ركزت على الجانب النظري وأهملت الجانب المهني أي التطبيقي؛
- ✓ نلاحظ أن الدراسات التي تناولت المراجعة الجبائية ركزت دراستها على المخاطر الجبائية من منظور مهني خصوصا الدراسة الأخيرة لمحمد بن حاج ساعد.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز أهم آثار العامل الجبائي على المؤسسة الإقتصادية المتمثل في المخطر الجبائي الذي تتعرض له المؤسسة، وهو عبارة عن تلك الأعباء الإضافية التي قد تتحملها نتيجة عدم مراعاتها للقانون الجبائي، ولكي تستطيع المؤسسة مواجهة هذا المخطر عليها أن تتبع أسس التسيير الجبائي، لأن من أهم أهداف هذا الأخير تدنية المخاطر الجبائية من أصل داخلي لأن المخاطر الخارجية تزداد من زيادة المخاطر الداخلية.

هذه المخاطر الجبائية الداخلية ترتبط إرتباطا وثيقا بتأهيل المستخدمين في المجال الجبائي، تكييف نظام المعلومات مع الإحتياجات الجبائية، إعداد إجراءات تنظيمية داخلية خاصة بالجانب الجبائي، توزيع المهام في مصلحة المحاسبة بما يساعد على تحسين أداء الأفراد جبائيا.

وهذا ما سنحاول إبرازه بشكل ملموس في الجانب التطبيقي من الدراسة والذي سيكون في الفصل الموالي.

الفصـل الثاني

تمهيد:

بعد أن تناولنا مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية التي تهمنا في دراستنا هذه في الفصل السابق، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط تلك المفاهيم النظرية على دراستنا الميدانية من أجل أن نلمس أهمية الجانب النظري على أرض الواقع، فقد إعتمدنا في دراستنا التطبيقية على أداتين رئيسيتين هما المقابلة الشخصية، والوثائق التي أمكننا الإطلاع عليها حيث أن الهدف من هذا الفصل إبراز أهمية التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية من خلال إبراز ما ينجر عن غياب مفهوم التسيير الجبائي من مخاطر جبائية يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، وكيف يمكن للمؤسسة من مواجهة هذه المخاطر الجبائية، عن طريق إقتراع الحلول المناسبة في مجال التسيير الجبائي، وهذا ما ميز دراستنا عن الدراسات السابقة التي ربطت مفهوم التسيير الجبائي بالمردودية المالية، أو ربطها الخطر الجبائي بالمراجعة الجبائية.

ففي هذا الفصل سنحاول إبراز أثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية في مؤسسة ETUO مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري ورقلة، حيث تركزت دراستنا على أثر التسيير الجبائي على المخاطر الداخلية فقط لإن المخاطر الخارجية غير متحكم فيها، فقد تتبعنا أثر التسيير الجبائي بداية من العامل البشري وصولا إلى الاجراءات والتنظيم داخل المؤسسة، ثم قمنا بقياس الخطر الجبائي المرتبط بهذه العوامل الداخلية، ثم بعد ذلك قمنا بتحليل النتائج المتوصل لها من خلال الدراسة، وعلى ضوء ذلك نقوم بإختبار الفرضيات.

ويقسم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول خصص لتبيان الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما الثاني فنتناول فيه النتائج المتوصل إليها ومناقشتها والحلول المقترحة.

المبحث الأول:الطريقة والأدوات المستخدمة

للقيام بأي دراسة لابد من تتبع منهج معين وطريقة معينة للوصول إلى النتائج المرجوة، ولذلك سوف نوضح في هذا المبحث الطريقة والأدوات التي اعتمدنا عليها في إجراءنا لهذه الدراسة، وتحديد المتغيرات وقياسها بغية الوصول إلى النتائج مع إختبار الفرضيات الموضوعة.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

يتضمن هذا المطلب المنهج المتبع في الدراسة وكيفية اختيار مجتمع وعينة الدراسة.

الفرع الأول: مصادر المعلومات

فقد تم الإعتماد على مصدرين أساسيين للمعلومات في هذه الدراسة وهما كالتالي:

1. **المصادر الأولية:** بهدف معالجة الجانب التطبيقي تم إختيار ETUO لأن مقرها الرئيسي موجود في ورقلة ولأننا قد وجدنا تعاون منقطع النظير من إطاراتها وهذا يمكننا من الوقوف على كامل التصريحات الجبائية عكس المؤسسات المركزية التي يوجد مقرها على مستوى العاصمة وتصريحاتها تقريبا كلها لدى DGE وبالتالي هذا يمكننا من الوصول إلى نتائج تدعم دراستنا.
2. **المصادر الثانوية:** وهي عبارة عن الجانب النظري الذي تمت معالجته بناء على مراجع باللغة العربية والأجنبية المتمثلة في رسائل الدكتوراه والماجستير، المداخلات، المقالات، المجلات، النصوص التشريعية ،التنظيمية وكتب.

الفرع الثاني:مجتمع وعينة الدراسة

نظرا لكون إشكالية دراستنا تتمحور حول أثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية، ونظرا للصعوبة التي وجدناها في إسقاط هذا الموضوع على المؤسسات، حيث واجهتنا مشاكل أثناء إختيار المؤسسة نظرا لكون كل المؤسسات الكبرى تصرح في العاصمة لدى DGE هذا من جهة وعدم التعاون من جهة أخرى، فقد اقتصرت دراستنا على ETUO مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري ورقلة، أولا لأن تصريحاتها الجبائية تتـــم بورقلة، ثانيا لأن إطـاراتها قد تعاونوا معـنا فقد قاموا بإظهار أي وثيقــة أو معلومة قد قمنا بطلبها.

أولا: تقديم المؤسسة

مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري ورقلة ETUO هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري أنشئت بقرار تنفيذي رقم 10/91 المؤرخ في 2010/03/14، دخلت الإستغلال الفعلي بعد تدشين وزير النقل في 2011/06/20 نشاطها الإساسي هو النقل في المناطق الحضرية وشبه الحضرية ولديها أنشطة ثانوية تتمثل في الجر والإشهار والكراء، حيث لديها 30 حافلة مقسمة بين وحدة الإستغلال الأساسية والمتمثلة في وحدة ورقلة (20 حافلة) ووحدة الإستغلال الثانوية تقرت (10 حافلات).

ثانيا: الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة

من خلال الأنشطة التي تمارسها المؤسسة والنظام الجبائي الذي تخضع له (النظام الحقيقي الظاهر في القانون الأساسي للمؤسسة من أجل أغراض الرقابة) فإنها تخضع للضرائب التالية:

1. الرسم على النشاط المهني TAP؛
2. الرسم على القيمة المضافة TVA؛
3. الضريبة على الدخل الإجمالي صنف رواتب وأجور IRG SALAIR؛
4. حقوق الطابع (لأن دفع تذاكر النقل يتم نقدا)؛
5. الرسم على الإشهار (المؤسسة لا تخضع له حاليا لأنها لا تقوم بالإشهار بصفة مباشرة بل عن طريق وسيط هو مكاتب الإشهار)؛
6. الرسم على أملاك الدولة المؤسس في الجريدة الرسمية رقم 04 المؤرخة في 1993/01/20 في المادة 109 (المؤسسة تخضع له لأنها قامت بكراء مبنى لمؤسسة COTA)؛
7. الضريبة على أرباح الشركات.

ثالثا: الهيكل التنظيمي

يتضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة على مديريتين هما مديرية الإستغلال والصيانة ومديرية الإدارة والمالية وثلاثة مصالح تابعة لهما هي : مصلحة الإستغلال بتقرت وورقلة ،مصلحة الإدارة و المالية بورقلة ،مصلحة التموين وخلية للأمن،كما هو مبين في المخطط الموالي:

الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي للمؤسسة النقل الحضري والشبه الحضري ورقلة

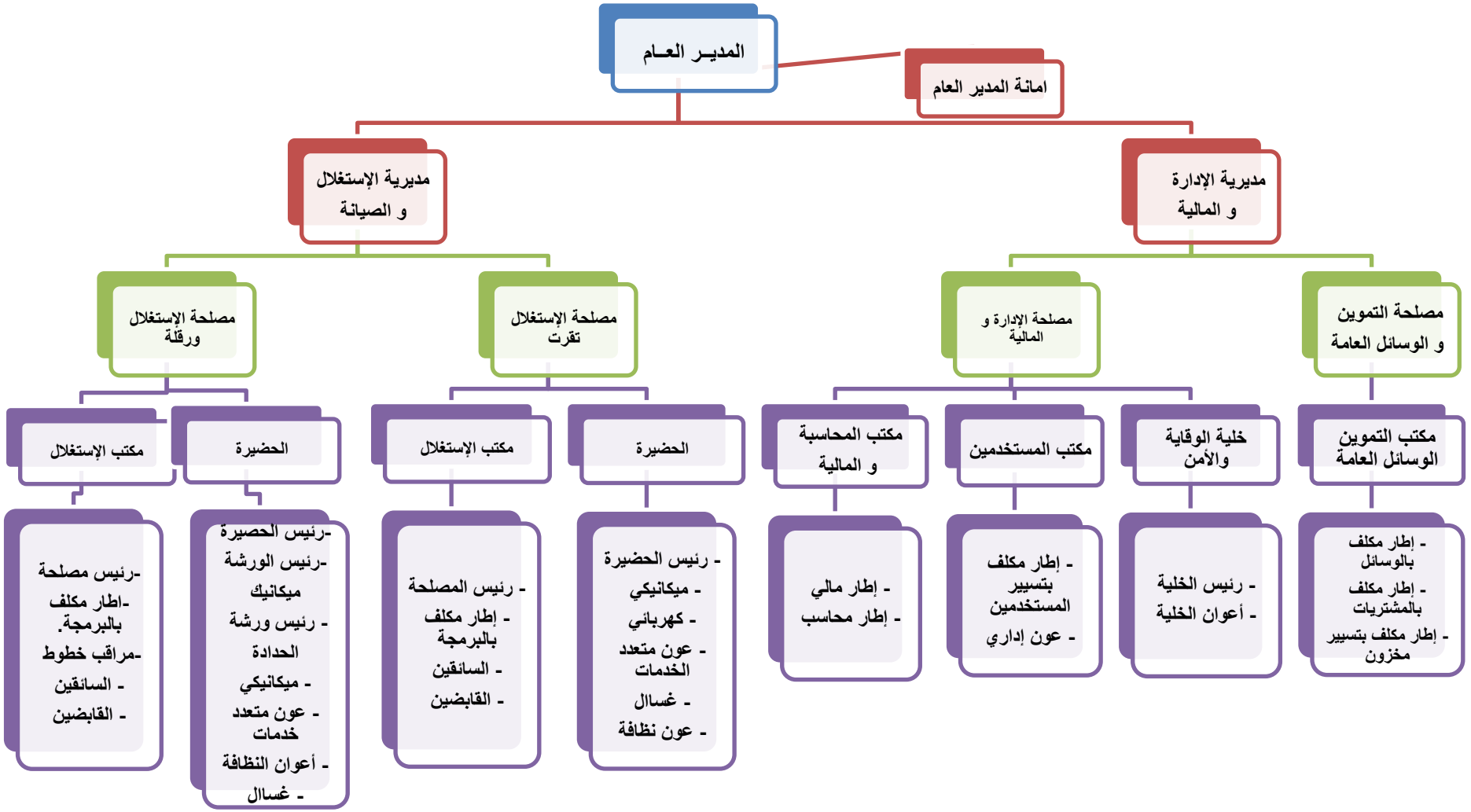

المصدر: من التقرير السنوي 2015 للمؤسسة النقل الحضري والشبه الحضري ورقلة

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من خلال المعلومات والمعطيات والظروف المكانية والزمنية المتوفرة لدينا، ومن أجل إجراء الدراسة الميدانية فقد تم الإعتماد على الأداتين التاليتين:

الفرع الأول: المقابلة الشخصية

فمن خلال المقابلة الشخصية مع المسؤولين في المؤسسة يمكننا معرفة الحقائق، والفهم الجيد لموضوع دراستنا، وذلك من خلال الإسئلة المطروحة حول سير الجباية في المؤسسة ومدى الإهتمام بها، وكذا كيفية متابعتها، حيث تتيح لنا هذه الأداة، فرصة أكبر لطرح الإسئلة التي ترتبط بالإشكالية المطروحة من أجل فك الإستفسار حولها ومناقشتها، وبالتالي الحكم على مدى مساهمة التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية في المؤسسة.

وعليه يمكن الإعتماد على أداة المقابلة الشخصية بهدف التوصل إلى الفهم الجيد لإشكالية البحث والحصول على الطرق والأساليب لمعالجة المشكل المطروح.

الفرع الثاني: وثائق المؤسسة

الأداة الثانية التي إعتمدنا عليها في دراستنا هي الوثائق التي تبين كيفية سيرورة الجباية في المؤسسة من تصريحات متمثلة في G50 ويومية الصندوق، الكشوف البنكية، حساب الزبائن وهذه الوثائق تمكننا من الحكم على مدى الإنتظام الجبائي في المؤسسة، وكذلك الإطلاع على الفواتير والميزانية الجبائية الذي يمكننا من الوقوف على مدى إحترام المؤسسة لشروط خصم العبء ومن ثمة يمكننا حساب المخطر الجبائي عند وجود عدم إحترام للقواعد، وهكذا يمكن أن نصل إلى نتائج مهمة ومفيدة.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تقييم الخطر الجبائي الناتج عن عدم إعطاء أهمية لأسس التسيير الجبائي في مؤسسة ETUO، من خلال الأدوات التي تم إختيارها، من أجل إستخلاص النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: نتائج الدراسة

سوف نقوم في هذا المطلب بعرض نتائج المقابلة من جهة، ومن جهة ثانية تحليل الوثائق المتوفرة في الدراسة، وذلك بتقييم الخطر المتعلق بالمصادر الداخلية للخطر الجبائي المتعلق بتسيير الجباية في مؤسسة النقل الحضري والشبه الحضري ورقلة.

الفرع الأول: تقييم الخطر المتعلق بالشخص المكلف بتسيير الجباية (المعارف الجبائية والمؤهلات)

وهدف هذا التقييم هو الإختبار الأولي للفرضية الأولى (تساهم المؤهلات والمعارف التي يملكها المسير في التحكم في المخاطر الجبائية) والتي سيتم التأكد منها عند قياس الخطر الجبائي في الفرع الرابع إذ بدأنا بتقييم هذه النقطة لأن التسيير الجبائي هو متعلق بشخص المسير أكثر من أي عوامل أخرى، وذلك في شكل أسئلة قمنا بطرحها على المسؤول الأول على التسيير الجبائي، حيث تمت المقابلة مع غالمي حميد رئيس مصلحة المحاسبة والمالية على الساعة الثالثة زوالا يوم 2016/04/20 والأسئلة والأجوبة ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 04: تقييم الخطر الجبائي المتعلق بكفاءات ومؤهلات الشخص المكلف بتسيير الجباية

الرقم	السؤال / الجواب	البيـــــــــــان
01	السؤال	ما هي الشهادة المتحصل عليها وفي أي إختصاص؟
	الجواب	ليسانس علوم التسيير تخصص محاسبة
02	السؤال	هل قمت بدورات تكوينية في المجال الجبائي؟
	الجواب	لا
03	السؤال	هل لديك برنامج عمل أو برنامج لإدارة وقتك؟
	الجواب	يتم إعداد برنامج عمل ويتم تسجيل ذلك في مفكرة
04	السؤال	في رأيك لكي يكون العمل أكثر إتقان ونجاحا ما هي شروطه؟
	الجواب	- التنظيم - إنجاز المهام في وقتها - على كل المستويات تكون هناك رقابة - التعاون بين الأفراد
05	السؤال	هل تقوم بإعداد ملخص لقانون المالية سنويا لأهم الضرائب أم لا؟
	الجواب	نعم تتم قراءة قانون المالية كل سنة مع تحديد الفقرات المهمة وكذلك المواد حيث يتم تعليمها بلون مخالف
06	السؤال	ما هي الضرائب المفروضة على مؤسستك؟
	الجواب	- الرسم على النشاط المهني - الضريبة على الدخل الإجمالي صنف رواتب وأجور - الرسم على القيمة المضافة - قسيمة السيارات
07	السؤال	ما هي الإمتيازات الجبائية التي يوفرها القانون؟
	الجواب	الإستثمار أو الشراء عن طريق أونساج أو لاندي أو أونجام

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق : نلاحظ من خلال أجوبته أن من أصحاب الإختصاص فهو متحصل على شهادة الليسانس في علوم التسيير تخصص محاسبة وأنه شخص منظم منضبط لأنه يستعمل مفكرة لتنظيم عمله وينجز أعماله في وقتها ويقوم بقراءة قانون المالية، حيث يقوم بتعليم الفقرات المهمة فيه بلون مخالف، وبالتالي نتوقع أن يكون إنتظام الجباية في مستوى جيد، وهذا ما سنثبته في الفرع الرابع من هذا المطلب.

أما من ناحية معرفته بالضرائب التي تخضع لها المؤسسة فهو لا يعرف أن المؤسسة تخضع لحقوق الطابع والرسم على أملاك الدولة وهكذا فإننا نتوقع وجود خطر جبائي في هذه النقطة وهذا ما سنثبته في قياس الخطر الجبائي في الفرع الرابع من هذا المطلب.

الجدول رقم 05: تقييم الخطر الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية للشخص المكلف بتسيير الجباية فيما يخص الرقابة الجبائية

الرقم	السؤال	الجواب	البيـــــــــــــان
01	السؤال		في رأيك ما هي الأمور التي تؤدي إلى تعرض المؤسسة لرقابة جبائية؟
	الجواب		- من خلال التصريحات الجبائية وكذلك الميزانية السنوية أي هناك فوارق بينها - النتائج المحققة في القطاعات التي تمتاز بالربحية - التعامل في قطاع يمتاز بلارسمية - حجم ثروة كبير لا تتناسب مع التصاريح الجبائية
02	السؤال		ما هي حقوق الإدارة الجبائية عند حدوث رقابة جبائية؟
	الجواب		- الإطلاع على الوثائق المالية والمحاسبية - التنقل في المصالح بحرية وسلاسة - مدة المهمة حسب حجم المؤسسة
03	السؤال		ما هي الضمانات الممنوحة لكم أثناء الرقابة الجبائية؟
	الجواب		- سرية التحقيق أو الرقابة

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق: نلاحظ من خلال إجابته في هذه النقطة أنه لا بأس به فيما يخص معرفته بالأمور التي تؤدي إلى وقوع رقابة جبائية، إلا أنه يجهل الضمانات الممنوحة للمكلف بالضريبة أثناء التحقيق الجبائي (الحق في الإستعانة بوكيل أو مستشار جبائي، عدم تجديد التحقيق المحاسبي، الحق في النقاش الشفوي ورؤية المسؤولين...إلخ) وبالتالي هذا قد يؤدي إلى تعرض المؤسسة للتعسف من طرف المراقب الجبائي في حالة تعرضها لرقابة جبائية.

الجدول رقم 06: تقييم الخطر الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخص شروط العبء الجبائي للشخص المكلف بتسيير الجباية

الرقم	السؤال	الجواب	البيـــــــــــــان
01	السؤال		ما هي الشروط العامة لخصم العبء الجبائي؟
	الجواب		- متعلقة بدورة المالية - متعلقة بنشاط المؤسسة - أن تكون مسجلة محاسبيا
02	السؤال		ما هي الشروط المتعلقة بخصم التكاليف المختلفة جبائيا (الحد الأعلى للعبء)؟
	الجواب		ــــــــــ

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق: نلاحظ أن إجابته كانت سطحية فيما يخـص الشروط العامة لخصم العبء الجبائي (أن يتعلق بدروة الإستغلال، أن يؤدي إلى إنخفاض في قيمة الإصول، أن يكون له وثائق إثبات، أن يكون مسجل وفقا لشروط المحاسبة المعمول بها...إلخ).

فهو يجهل أيضا الشروط المتعلقة بخصم التكاليف المختلفة (إهتلاك السيارة السياحية يكون في حدود تكلفة حيازة 1.000.000,00 دج، الهدايا ذات الطابع الإشهاري في حدود 500,00 دج للوحدة ...إلخ) وهنا نتوقع وجود خطر جبائي على مستوى حساب وعاء النتيجة الجبائية وهذا ما سيتم إثباته عند قياس الخطر الجبائي في الفرع الرابع من هذا المطلب.

الجدول رقم 07: تقييم الخطر الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخص TVA

الرقم	السؤال	الجواب	البيـــــــــــــان
01	السؤال		مما يتكون وعاء الرسم على القيمة المضافة؟
	الجواب		يتمثل في رقم أعمال خاضع أي ثمن البضاعة أو الأشغال أو الخدمات وفي الفاتورة هو مجموع عناصر مكونة لسعر البيع أو الخدمة المؤداة.
02	السؤال		ما هي العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة؟
	الجواب		عمليات البيع أو تقديم خدمات أو الإستيراد
03	السؤال		ما هو الحدث المنشئ وآجال دفع الرسم على القيمة المضافة؟
	الجواب		التحصيل وآجال الدفع هي العشرون يوم من الشهر الموالي G50
04	السؤال		ماهي عمليات التسوية المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة(التنازل،تلف المخزون،...)
	الجواب		ــــــــــ
05	السؤال		ما هي حالات إسترجاع الرسم على القيمة المضافة (REMBOURSEMENT)؟

	الجواب	- في حالة التوقف عن النشاط - تعذر الحسم الكلي للرسم على القيمة المضافة نتيجة رقم الأعمال وعدم إستفادته من نظام الشراء بالإعفاء
06	السؤال	متى يتم حسم الرسم على القيمة المضاقة (DEDUCTION)؟
	الجواب	- الخاضع يمتلك رصيد عن عمليات الشراء - الرسم على الشراء أكبر من الرسم المستحق على المبيعات

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق: نلاحظ أن إجابته كانت فيما يخص الرسم على القيمة المضافة جيدة (أي يكون لها أثر إيجابي على الإنتظام الجبائي) بالرغم من سطحيتها إلا فيما يخص عمليات التسوية لم يجب عليها، وهذا ما يعني جهله بها أي أن المؤسسة ستكون في مواجهة خطر جبائي مثلا عند بيعيها للتثبيتات التي حيازتها أقل من خمس سنوات.

وإجابته كذلك كانت ناقصة فيما يخص إسترجاع الرسم على القيمة المضافة (REMBOURSEMENT) حيث لم يذكر الحالة التي يبلغ فيها الرسم المسترجع 1.000.000,00 دج وهنا نتوقع أن يكون هناك سوء تسيير للرسم على القيمة المضافة المسترجع، وخصوصا أن المؤسسة حديثة النشأة أي يكون الرسم المسترجع مبلغ كبير نظرا لكثرة حيازة الإستثمارات في هذه المرحلة (مرحلة بداية النشاط)، فقمنا بالإطلاع على G50 لشهر ديسمبر 2015 فوجدنا أن قيمة الرسم المسترجع تبلغ 75.022.481 دج وهو مبلغ كبير يمكن أن يدعم خزينة المؤسسة، وخصوصا أنها في مرحلة نشأة وتحتاج لمصادر تمويل إذا قامت بطلب إسترجاعه، لكن المؤسسة لم تطالب به.

نلاحظ أيضا أنه يجهل شروط إسترجاع الرسم على القيمة المضافة، فقررنا إنطلاقا من هذه الإجابة فحص قائمة فواتير الرسم على القيمة المضافة المسترجع لسنة 2015 لأننا نتوقع وجود فواتير غير قابلة للحسم قد قام بإسترجاع رسمها وهذا لقياس الخطر الجبائي في هذه النقطة، حيث سنقوم بإثبات هذا في الفرع الرابع من هذا المطلب.

الجدول رقم 08: تقييم الخطر الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي صنف روات وأجور

الرقم	السؤال	الجواب	البيـــــــــــــان
01	السؤال		كيف يتم حساب وعاء IRG صنف رواتب وأجور؟
	الجواب		يساوي الأجر الخاضع= أجرة المنصب+السلة+الصندوق+النقل- 9% إشتراك الضمان الإجتماعي-تعويض المنطقة
02	السؤال		ما هو السلم المستعمل في حسابها؟
	الجواب		سلم معتمد من طرف المديرية العامة للضرائب حيث يبدأ إحتساب الضريبة إبتداء من 15.000 للأجر الخاضع

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق: ما يمكن أن نستنتجه من إجابته في هذه النقطة أنه لا توجد مشاكل على مستوى الضريبة على الدخل الإجمالي صنف رواتب وأجور وهذا راجع لأنه قام بدورات تكوين في مجال إعداد الأجرة عن طريق برنامج PC COMPTE PAIE .

الجدول رقم 09: تقييم الخطر الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخص IBS

الرقم	السؤال	الجواب	البيـــــــــــــان
01	السؤال		من هم الأشخاص الخاضعون للضريبة على أرباح الشركات؟
	الجواب		الشركات الأجنبية أو المؤسسات العمومية أو الخاصة التي تنشط في التراب الوطني
02	السؤال		كيف يتم حساب النتيجة الجبائية؟
	الجواب		ــــــــــــــــــ

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق: ما يسترعي الإنتباه هو عدم إجابته عن كيفية حساب النتيجة الجبائية، وهو ما يؤكد وجود خطر جبائي متصل بوعاء النتيجة الجبائية (سنثبته في الفرع الرابع من هذا المطلب) سبق الإشارة إليه في النقطة المتعلقة بتقييم الخطر الجبائي المتعلق بشروط العبء الجبائي.

الجدول رقم 10: تقييم الخطر الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخص الأعباء المقدرة

الرقم	السؤال	الجواب	البيـــــــــــــان
01	السؤال		هل هناك تعليمة تحدثت عن الإهتلاك وإقترحت معدلات للإهتلاك؟
	الجواب		نعم توجد تعليمة صادرة عن المديرية العامة ربما رقمها 246 صدرت مع الإصلاح الجبائي 1992
02	السؤال		ما هي شروط خصم الإهتلاك؟
	الجواب		الإستثمار المهتلك إشتغل في دورة الإستغلال
03	السؤال		ما هي أنواع الإهتلاك المرخص بها قانونا؟
	الجواب		- إهتلاك خطي - إهتلاك متناقص - إهتلاك متصاعد
04	السؤال		ما هي شروط خصم المؤونات؟
	الجواب		ــــــــــــــــــ

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق: إجابته كانت جيدة إلا أنه يلاحظ جهله بشروط خصم المؤونات، إنطلاقا من هذه النقطة قمنا بالإطلاع على الميزانية الجبائية فوجدنا أن المؤسسة لم تكون المؤونات أصلا، وبالتالي لا يوجد خطر جبائي من هذه الناحية.

الجدول رقم 11: تقييم الخطر الجبائي المتعلق بالمعارف الجبائية فيما يخص العقوبات الجبائية

الرقم	السؤال	الجواب	البيـــــــــــــان
01	السؤال		من هم الأشخاص الخاضعون للضريبة على أرباح الشركات؟
	الجواب		الشركات الأجنبية أو المؤسسات العمومية أو الخاصة التي تنشط في التراب الوطني
02	السؤال		كيف يتم حساب النتيجة الجبائية؟
	الجواب		ــــــــــــــــ

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق: نلاحظ من خلال إجابته أن معرفته بالعقوبات سطحيه حيث لم يجب أصلا عن السؤال الأول أما الثاني فهو لا يعرف مستويات عقوبة الوعاء، وإنما يعرف فقط المستوى الأعلى، هذا ما سينعكس على مستوى التسيير الجبائي بالسلب لأنه لا يدرك تمام الإدراك العواقب التي تنجر عن سوء التسيير الجبائي.

التعليق العام على الجداول سابقة الذكر الخاصة بتقييم الخطر الجبائي المتصل بالعامل البشري

نلاحظ من خلال أجوبة الشخص المكلف بتسيير الجباية أنه شخص منظم منضبط لأنه يستعمل مفكرة لتنظيم عمله، وينجر أعماله في وقتها ويقوم بقراءة قانون المالية، حيث يقوم بتعليم الفقرات المهمة فيه بلون مخالف وبتالي نتوقع أن يكون إنتظام الجباية في مستوى جيد، وهذا ما سنثبته في الفرع الرابع من هذا المطلب.

أما من ناحية الكم المعرفي فقد كانت أجوبته سطحيه، وهذا لغياب التكوين في المجال الجبائي على مستوى المؤسسة حيث لاحظنا في بعض الأحيان أن أجويته تكون ناقصة كإجابته عن سؤال الخاص بالضرائب التي تخضع لها المؤسسة حيث أنه لا يعرف أن المؤسسة تخضع لحقوق الطابع والرسم على أملاك الدولة، وهكذا فإننا نتوقع وجود خطر جبائي في هذه النقطة، وهذا ما سنثبته في قياس الخطر الجبائي في الفرع الرابع من هذا المطلب.

وكذلك عدم إجابته عن السؤال الخاص بحالات إسترجاع الرسم من الإدارة الجبائية، فهذا يمكن أن يؤدي إلى سوء في تسيير الجباية، خصوصا إذا كانت المؤسسة لديها حقوق الرسم الذي يحسم كبيرة جدا (لأن هذا متوقع فالمؤسسة حديثة النشأة فتكون حيازة الأستثمارات كبيرة)، وبالنسبة كذلك للنتيجة الجبائية نتوقع وجود خطر على مستواها وهذا ماسنثبته في الفرع الرابع من هذا المطلب.

الفرع الثاني: تقييم الخطر المتعلق بنظام المعلومات في المجال الجبائي

والهدف من هذا الفرع هو الإختبار الأولي للفرضية الثانية (يدعم نظام المعلومات التحكم في المخاطر الجبائية) والتي يتم التأكد من صحتها من خلال الفرع الرابع، حيث قمنا بتقييم هذا العامل لأنه يعتبر من المخاطر الداخلية في المؤسسة ولأنه كذلك عامل مساعد للعنصر البشري في التقليل من الأخطاء، حيث قمنا بمقابلة مع غالمي حميد رئيس مصلحة المحاسبة والمالية على الساعة التاسعة صباحا يوم 2016/04/21 والأسئلة والأجوبة ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 12: تقييم الخطر المتعلق بنظام المعلومات في المجال الجبائي

الرقم	السؤال	الجواب	البيـــــــــــــان
01	السؤال		ما هو البرنامج المستعمل في المحاسبة؟
	الجواب		البرنامج المستعمل PC COMPTE
02	السؤال		هل في هذا البرنامج جزء خاص بتسيير التصريحات الجبائية؟
	الجواب		البرنامج لا يحتوي على جزء خاص بتسيير التصريحات الجبائية
03	السؤال		إن وجد هذا الجزء هل تسييره تلقائي؟
	الجواب		ــ
04	السؤال		هل يكفل البرنامج طريقة سريعة للإطلاع وإسترجاع المعلومات؟
	الجواب		برنامج فعال
05	السؤال		حسب رأيك هل طريقة إستعمال البرنامج بسيطة وسهلة(طريقة طريقة إعداد خصائصه...)؟
	الجواب		طريقة سهلة بعد المرافقة
06	السؤال		هل يتوقف البرنامج عن العمل أحيانا(BLOQUE)؟
	الجواب		لا
07	السؤال		هل البرنامج الذي تستعمله مزود بطرق لإكتشاف الإخطاء(إعادة تسجيل نفس القيد محاسبي مرتين، أخطاء الحساب مثلا بين HT و TVA ...)؟
	الجواب		خاصة فقط بتساوي الجانب المدين مع الدائن
08	السؤال		حسب رأيك هل البرنامج الآن قد تم إعداد خصائصه كما ينبغي (Paramétrage de logiciel)؟
	الجواب		إستغلال 80% أما الباقي يحتاج لتكوين
09	السؤال		هل تم إجراء دورات تكوينية لتحسين المستوى في إستخدام برامج المحاسبة (البرامج الخاصة بالمحاسبة، اكسل،اكسس...)

	الجواب	قمنا بتكوين في برنامج المحاسبة والأجرة تكوين قصير جدا
10	السؤال	هل هناك خادم (SERVEUR) إحتياطي لحفظ قاعدة المعطيات أو هناك وسائل أخرى مستعملة لحظ قاعدة المعطيات؟
	الجواب	لا يوجد خادم لكن هناك وسائل أخرى مثل قرص صلب خارجي وكذلك يتم أرشفة المعلومات في أقراص مضغوطة في كل مكتب
11	السؤال	هل هناك برامج لحماية قاعدة المعطيات؟
	الجواب	برامج عادية للحماية

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق: نلاحظ من خلال الإجابات أن نظام المعلومات في المؤسسة هو يلبي الإحتياجات المحاسبية فقط مهملا الإحتياجات الجبائية، وبالتالي ربما تكون هناك أخطاء في حساب وعاء الضريبة إذا لم تقم المؤسسة بتعويض هذا في إجراءاتها الداخلية بإعداد قوائم جبائية مساعدة وهذا ما نحاول التأكد منه في الفرع الموالي.

الفرع الثالث: تقييم الخطر المتعلق بالإجراءات والتنظيم في المجال الجبائي

والهدف من هذه النقطة هو الإختبار الأولي للفرضية الثالثة (وجود إجراءات جبائية داخلية في المؤسسة يقلل من المخاطر الجبائية) والتي سنتأكد من صحتها من خلال قياس الخطر الجبائي (الفرع الرابع من هذا الفصل) حيث يعتبر تقييم هذا العامل مهما لأنه يساهم في التقليل من الأخطاء ويساهم كذلك في مراقبتها وإكتشافها ويعوض النقص الموجود في العنصرين السابقين، حيث قمنا بمقابلة مع بن قوقة هشام إطار مالي على الساعة الثانية زوالا يوم 2016/04/21 والأسئلة والأجوبة ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 13: تقييم الخطر المتعلق بالإجراءات والتنظيم في المجال الجبائي

الرقم	السؤال	الإجابة	البيـــــان
01	السؤال		هل توجد في المؤسسة مصلحة أو قسم تنظيمي مسؤول عن التسيير الجبائي؟
	الجواب		لا هي ملحقة بالمحاسبة أي مصلحة المالية والمحاسبة
02	السؤال		كم عدد الأشخاص اللذين يشغلون هذه المصلحة؟
	الجواب		لا توجد مصلحة خاصة بالجباية وعدد اللذين يشغلون مصلحة المحاسبة والمالية 02
03	السؤال		هل أهداف هذه المصلحة حسب رأيك محدد بشكل جيد؟
	الجواب		لا توجد أصلا مصلحة جباية
04	السؤال		هل يوجد دليل خاص بإجراءات التسيير الجبائي في المؤسسة؟

	الجواب	لا يوجد
05	السؤال	هل يوجد مخطط محاسبي داخلي خاص بالمؤسسة (بسيط ويلبي الإحتياجات الجبائية)؟
	الجواب	لا يوجد مشكل مطبوع ومؤشر
06	السؤال	هل يتم تكوين ملف خاص بالتصريح الجبائي؟ وما هي هذه الوثائق؟
	الجواب	نعم يتم تكوين ملف يحتوي قائمة المداخيل، فواتير الكراء، فواتير الشراء أخر السنة
07	السؤال	هل يتم تكوين ملف جبائي خاص بالإمتيازات الجبائية في حالة حصول مؤسستكم على إمتيازات جبائية؟
	الجواب	لا يوجد إمتيازات جبائية أصلا
08	السؤال	حسب رأيك هل كل الضرائب المكلفة المؤسسة بدفعها تتم حسب الآجال؟
	الجواب	نعم
09	السؤال	هل هناك جدوال وقوائم جبائية داخلي مساعدة على إعداد التصريحات الجبائية (مثلا قائمة الرسم على القيمة المضافة المحسومة لشهر... على المشتريات...إلخ)؟
	الجواب	- قائمة المداخيل للحافلات - قائمة فواتير الكراء - قائمة فواتير الشراء المحسومة سنويا
10	السؤال	هل أنتم تتعاملون مع مكاتب خارجية؟ فإذا كانت الإجابة بنعم : هل المكتب يقوم بكل الأعمال الجبائية (الحكم على نوعية الخدمة المقدمة)؟ هل المكتب يقوم بإستشارات جبائية فقط؟
	الجواب	لا
11	السؤال	هل قامت المؤسسة بمراجعة جبائية ؟ فإذا كنت الإجابة بنعم هل إستفادة المؤسسة منها في تصويب وضعيتها الجبائية؟
	الجواب	لا لغياب المراجع الداخلي
12	السؤال	هل تعرضت المؤسسة لرقابة جبائية؟ فإذا كانت الإجابة بنعم كيف إستفادة المؤسسة منها في تصويب وضعيتها؟
	الجواب	لا

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق: نلاحظ من خلال الإجابات عدم وجود مصلحة أو خلية خاصة بالجباية على مستوى المؤسسة أو شخص مكلف فقط بالتسيير الجبائي أو وجود دليل خاص بإجراءات التسيير الجبائي، وبالتالي هذا يعكس عـدم إهتمام المؤسسة

بالجباية، وهـذا ما قد ينجر عنه مخاطر جبائية كبيرة لو كان حجم نشاط المؤسسة كبير، إلا أن حجم نشاطها ضئيل فقد عوضت المؤسسة هذا النقص بإعداد قوائم جبائية تساعد في إعداد التصريح الجبائي (قائمة مداخيل الحافلات،قائمة مداخيل الكراء،..) وتقوم بأرشفت هذه الملفات الجبائية شهريا، وبالتالي عند رغبة المؤسسة في إجراء مراجعة جبائية لتصويب الوضعية يكون الأمر سهل.

وقمنا كذلك في هذه النقطة بتقييم الأجراءات من ناحية توزيع المهام والهدف هو الإختبار الأولي للفرضية الرابعة (توزيع المهام في المؤسسة الإقتصادية يساهم في تدنية المخاطر الجبائية) وستم التأكد من صحتها خلال قياس الخطر الجبائي (الفرع الرابع من هذا المطلب) حيث قمنا بمقابلة المدير العام للشركة وذان محمد الحبيب على الساعة التاسعة صباحا يوم 2016/04/24 وهي ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: تقييم الخطر المتعلق بالإجراءات وتوزيع المهام في المجال الجبائي

	الشخص المكلف					
المكلف بها / المهمة	المحاسب	رئيس المصلحة	رئيس القسم	المدير العام	شخص أخر	الملاحظة
تسجيل العملية المحاسبية		×				
مراقبة جميع العمليات المحاسبية المسجلة		×				
تحديد النتيجة المحاسبية		×				
تحليل الحسابات		×				
المصادقة على النتيجة المحاسبية		×		×	محافظ الحسابات	
إعادة معالجة القوائم المحاسبية المعدة خارج المحاسبة		×			إطار مالي	
تحديد النتيجة الجبائية		×				
تحضير الوثائق المرفقة للتصريح		×			إطار مالي	
إعداد التصريح الجبائي		×				
الإمضاء على الشيك				×		
إرسال الضريبة للدفع					إطار مالي	
أرشفت الملف الجبائي		×				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

التعليق: نلاحظ تركز المهام في رئيس المصلحة سواء كانت محاسبية أو جبائية، وبالتالي ما يسبب له ضغط وقد ينجر عن هذا أخطاء في حساب الوعاء، لكن هذا الأخير مستعبد إلا أخطاء ضئيلة لأن حجم نشاطها صغير وإنما سينعكس هذا سلبا على إمكانية حصوله على دورات تكوينية لأن المؤسسة ستكون بحاجة إليه دوما لأن غالبية المهام تتركز عنده وهذا مثبت من خلال الفرع الأول(حيث لم يقم المكلف بتسيير الجباية بأي دورات تكوينية).

الفرع الرابع: قياس الخطر الجبائي المرتبط بالمصادر الداخلية

سنقوم بمحاولة قياس الخطر الجبائي المرتبط بالمصادر الداخلية على مستوى المؤسسة للتأكد من مدى صحة الفرضيات الخمسة، وهو يمر بالمراحل التالية:

1- التأكد من الإنتظام (أخذنا سنة 2015 كعينة)

قمنا في هذه النقطة بمراجعة التصريحات الخاصة بـ G50 و التصريح الخاص بـالضريبة على أرباح الشركات وهو بالطريقة التالية:

1-1- تصريحات الخاصة بـ G50

وهي ملخصة بالجدول التالي :

الجدول رقم 15: مدي توافق التصريحات الخاصة بـ G50 مع الآجال القانونية

الشهر	تاريخ الإيداع
جانفي	2015/02/11
فيفري	2015/03/12
مارس	2015/04/13
أفريل	2015/05/14
ماي	2015/06/17
جوان	2015/07/16
جويلية	2015/08/12
أوت	2015/09/14
سبتمبر	2015/10/18
أكتوبر	2015/11/17
نوفمبر	2015/12/15
ديسمبر	2015/01/18

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تصريحات G50

التعليق: نلاحظ أن المؤسسة تقوم بتصريح في الآجال أي إنتظام التصريحات جيد وقد توقعنا هذا من الفرع الأول من هذا المطلب من خلال إيجابات المكلف بالجباية على أسئلتنا فقد دلت على إنضباطه فهو له برنامج عمل يقوم بإعداده في مفكرة ويفضل القيام بالأعمال في وقتها وبالتالي هذا يعتبر دليل على صحة الفرضية الأولى (تساهم المؤهلات والمعارف

التي يملكها المسير في التحكم في المخاطر الجبائية) من الناحية الإيجابية أي الأثر الإيجابي للعامل في التقليل من الأخطار الجبائية الخاصة بالإنتظام.

1-2- التصريح بالضريبة على أرباح الشركات

التصريح بالقوائم الجبائية كان في تاريخ 2016/04/13 (أخذت المعلومة من تأشيرة إدارة الضرائب على الميزانية الجبائية) أما تسديدها فكان في 2016/04/18 بـ 10.000 لأن المؤسسة حققت خسارة، فهنا أيضا نلاحظ أن المؤسسة قامت بالتصريح السنوي للقوائم الجبائية والضريبة على أرباح الشركات في وقته وبالتالي فالمؤسسة من ناحية الإنتظام الجبائي هي في حالة جيدة وهذا عائد بطبيعة الحال إلى إنضباط المكلف بالتسيير الجبائي وهذا مالمسناه من خلال الحوار معه.

2- التأكد من أن الوعاء يتم التصريح به حسب الحدث المنشأ(سنة 2015)

G50فقد قمنا بهذه الخطوة من أجل التأكد من المؤسسة لن تواجه مخاطر عقوبات الوعاء الخاصة بتصريحات

الجدول رقم 16: الوعاء المصرح به في G50

الشهر	المبالغ المحصلة في بنك الإيرادات بكل الرسوم	المبالغ الظاهرة في صندوق الايرادات	المبلغ الظاهر في المحاسبة حساب الزبائن الجانب الدائن TTC	حساب الزبائن الجانب الدائن HT	المبلغ الظاهر في HT G50	المبلغ غير المصرح به
جانفي	1.561.000	2.813.970	4.374.970	3.739.291	3.739.291	0
فيفري	0	2.737.140	2.737.140	2.339.436	2.339.436	0
مارس	1.053.000	3.104.710	4.157.710	3.553.598	3.554.252	654 -
أفريل	23.000	2.818.365	2.841.365	2.428.517	2.428.517	0
ماي	0	2.918.005	2.918.005	2.494.021	2.494.017	4
جوان	0	2.370.215	2.389.235	2.042.081	2.025.829	16.252
جويلية	19.020	1.762.455	1.762.455	1.506.371	1.522.628	16.257 -
أوت	0	1.859.910	1.859.910	1.589.667	1.589.667	0
سبتمبر	0	2.902.575	2.902.575	2.480.833	2.480.833	0
أكتوبر	573.300	3.011.375	3.584.675	3.063.825	3.063.825	0
نوفمبر	647.420	3.430.620	4.078.040	3.485.504	3.485.504	0
ديسمبر	59.670	3.305.040	3.891.210	3.325.821	2.876.051	449.770

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تصريحات G50 والكشوفات البنكية الشهرية للمؤسسة ويومية الصندوق وحساب الزبائن

التعليق : نلاحظ أن في شهر مارس يوجد مبلغ غير مصرح به يقدر بـ654 دج خارج الرسم زائدة أي أنه بكل الرسوم يســـاوي 765 دج وعندنا بحثنا عن سبب الخلل وجدنا أن المحصل فعلا هو 3.105.475 دج، وهو مبلغ أقل من المبلغ

الظاهر في يومية صندوق الإيرادات والمقدر بـ3.104.710 وكذلك بالنسبة لماي فقد تم التصريح بـ 4 دج ناقصة لأن المبلغ المحصل فعلا 2.981.000 دج عوضا عن المبلغ الظاهر في صندوق الإيرادات 2.918.005 دج، وسبب هذا الخلل أن قابض الصندوق لا يستعمل برنامج مربوط بيومية صندوق الأيرادات في المحاسبة، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية (يدعم نظام المعلومات التحكم في المخاطر الجبائية)، ويدعم كذلك صحة الفرضية الرابعة (توزيع المهام في المؤسسة الإقتصادية يساهم في تدنية المخاطر الجبائية) لأن أغلب المهام المحاسبية والجبائية متركزة في شخص واحد، وبالتالي ليس له الوقت للقيام بالمقاربة بين المبالغ الموجودة في المحاسبة، والمبالغ المصرح بها بالرغم من أن المبالغ زهيدة (يعود صغر المبالغ غير المصرح بها لصغر حجم نشاط المؤسسة فلو كانت المؤسسة نشاطها كبير لظهر الخلل بشكل أكبر).

أما عن المبالغ الظاهرة غير المصرح به في شهر جوان والمقدر بـ16.252 دج وهو عبارة عن شيكات لم يتم تحصيلها فعليا (أي دخولها لبنك إيرادات المؤسسة) لكنها تظهر في حساب الزبائن وهذه الحالة عادية ولا يعتبر المبلغ غير مصرح به لأن المعيار هو دخول المبلغ فعليا إلى بنك إيرادات المؤسسة، والمبلغ الظاهر في شهر جويلية هي الحالة العكسية لشهر جوان وتعتبر حالة عادية من منظور جبائي هي الأخرى.

أما المبلغ الظاهر في شهر ديسمبر فهناك شيك لم يتم تحصيله فعليا (الدخول الفعلي لبنك الإيرادات) بقيمة خارج الرسم تقدر بـ450.000 دج، والمبلغ هو 449.770 دج أي فارق 230 دج ناقصة غير مصرح بها لان التحصيل الفعلي 3.305.310 دج عوضا عن 3.305.040 دج الظاهرة في يومية إيرادات الصندوق (نفس التفسير بالنسبة لفروقات شهر مارس وماي).

3- قياس الخطر الجبائي المتربط بعدم إحترام الشروط الجبائية وعدم التصريح

قمنا بقياس هذا الخطر إنطلاقا من إجابات المكلف بتسيير الجباية حيث لم يجب عن الشروط الخاصة بحسم التكاليف المختلفة وهي تنصب على النتيجة الجبائية، وكذلك لم يجب إجابة كاملة عن الضرائب التي تخضع لها المؤسسة فلم يذكر حقوق الطابع والرسم على أملاك الدولة.

3-1- قياس الخطر المرتبط بعدم إحترام شروط العبء الجبائي

المؤسسة لديها سيارة سياحية وقد قام المحاسب بحسم الرسم على القيمة المضافة لهذه السيارة السياحية حيث تكلفة حيازتها خارج الرسم تقدر بـ 1.888.888,89 دج والرسم على القيمة المضافة هو 321.111,13 دج وبالتالي تكلفة حيازتها حسب القانون الجبائي هي 2.210.000,02 دج وبالتالي الإهتلاك الذي يجب أن يدمج هو 342.000 دج.

فالخطر الناتج عن حسم TVA للسيارة السياحية هو 321.111.13 دج ×1.25 = 401.389 دج لان المبلغ أكبر من 200.000 دج وبالتالي تطبق زيادة 25 % وهذا يدعم الفرضية الأولى (تساهم المؤهلات والمعارف التي يملكها المسير في التحكم في المخاطر الجبائية) .

ولدراسة بقيت الأعباء المختلفة ومدى معالجتها جبائيا قمنا بتلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 17: فحص حساب النتيجة الجبائية

الوحدة: دج

طبيعة النفقة	هل قام المحاسب بمعالجة النفقة جبائيا	المبلغ الظاهر في المحاسبة	المبلغ الذي يجب أن يكون حسب القانون الجبائي	الخطر الجبائي	الملاحظة
الهدايا ذات الطبيعة الإشهارية	لا	0	0	0	لأن نتيجة المؤسسة خسارة
الرعايات الرياضية	لا	0	0	0	لأن نتيجة المؤسسة خسارة
مصاريف البحث والتطوير	لا	0	0	0	لأن نتيجة المؤسسة خسارة
إهتلاك السيارة السياحية	لا	377.777,78	200.000,00	342.000,00	لأن الإهتلاك المقبول جبائيا هو 200.000,00
مصاريف الأستقبال والتنقل	لا	0	0	0	/
كراء مباني إجتماعية	لا	0	0	0	/
المؤونات	لا	0	0	0	/
المخالصات المدفوعة عن طريق وصلات الإستلام (لسيت عن طريق فاتورة)	لا	550.000,00	0	550.000,00	لأن العبء المقبول جبائيا يجب أن يكون مثبت بفاتورة
خسائر سنوات سابقة	لا	0	0	0	لان المؤسسة أصلا محققة لخسارة وبالتالي لا يتم خصم خسائر سنوات سابقة

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد الميزانية الجبائية للمؤسسة ويومية المصاريف المختلفة

التعليق: فتصبح الخسارة الجبائية هي 60.338.234 دج عوضا عن 61.235.234 دج، وهناك خطر مرتبط بإسترجاع الرسم على القيمة المضافة الخاص بالسيارة السياحية وهو مقدر كما سبق الذكر بـ 401.389 دج.

هذا الخطأ ناتج عن عدم معرفة الشخص المكلف بالتسيير الجبائي بهذه المعلومات نظرا لأنه لا يقوم بدورات تكوينية في مجال الجباية.

وقد تم فحص أيضا قائمة الرسم على القيمة المضافة الخاص بالفواتير المسترجعة للسنة 2015 من الناحية الشكلية فقد كانت تحتوي على المعلومات الجبائية التي ينص عليها القانون الجبائي، وقد كانت حساباتها صحيحة إلا أنه تم ملاحظة إسترجاع الرسم على القيمة المضافة الخاص بمصاريف الصيانة للسيارة السياحية، وهذا يشكل خطر جبائي على المؤسسة والرسم الخاص بهذه المصاريف ملخص في الجدول التالي:

الجدول رقم 18: الرسم على القيمة المضافة المسترجع لفواتير الصيانة للسيارة السياحية

الوحدة:دج

مبلغ الفاتورة	الرسم على القيمة المضافة
4.038,48	686,54
4.011,33	681,92
7.610,55	1.293,79
2.675,74	454,88
4.432,92	753,60
2.765,74	470,18
13.719,49	2.332,31
2.844,18	483,00
4.678,68	795,38
2.715,20	461,59
44.235,96	7.520,11
28.985,00	4.927,45

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على قائمة الفواتير المسترجعة لسنة 2015

التعليق: وبالتالي يكون الخطر الجبائي هو عبارة عن المجموع السنوي للرسم على القيمة المضافة للفواتير، وهو مقدر بـ 20.860,75 دج مضروب في 1.10 وبالتالي يساوي 22.947,00 دج أي زيادة 10 % لأن مبلغ الحقوق المغفلة لا يتجاوز 50.000 دج.

3-2- قياس الخطر الجبائي المرتبط بعدم التصريح

وقد تم إستنتاج وجود هذا الخطر من خلال تصريح المكلف بتسيير الجباية وهذا الخطر مرتبط بحقوق الطابع وبالرسم على أملاك الدولة، وهذا الخطر ملخص في الجدولين التاليين:

الجدول رقم 19: قياس الخطر المرتبط بوعاء حقوق الطابع

الوحدة: دج

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
عدد التذاكر	517524	1776203	1592969	1736663	1882300
ثمن التذكرة	15,00	15,00	15,00	15,00	15,00
المبلغ	7.762.860,00	26.643.045,00	23.894.535,00	26.049.945,00	28.234.500,00
حقوق الطابع 1%	77.629,00	266.431,00	238.945,00	260.500,00	282.345,00
نسبة الزيادة	% 15	% 25	% 25	% 25	% 25
الخطر الجبائي	89.273,00	333.039,00	298.681,00	325.625,00	352.931,00
المجموع	**1.399.549,00**				

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير النشاط للسنوات 2011 و2012 و2013 و2014 و2015

التعليق: نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الخطر الجبائي لحقوق الطابع هو يتطور من سنة إلى أخرى أي أنه كلما زاد رقم أعمال المؤسسة كلما زاد الخطر الجبائي المرتبط بحقوق الطابع .

حيث نلاحظ أن الخطر الجبائي كان في سنة 2011 مقدر بـ 89.273,00 دج لأن المؤسسة كانت في بداية النشاط ليقفز سنة 2012 الخطر الجبائي إلى 333.039,00 دج ثم يعاود النزول إلى 298.681,00 دج سنة 2013 ثم من جديد يعاود الصعود سنة 2014 إلى 325.625,00 دج ليستمر في الصعود سنة 2015 إلى 352.931,00 أي أن الخطر الجبائي هو دالة تابعة لحجم نشاط المؤسسة هذا يثبت صحة الفرضية الخامسة (حجم نشاط المؤسسة يساهم في زيادة الخطر الجبائي).

الجدول رقم 20:قياس الخطر المرتبط بالمداخيل المتأتية من كراء المباني

الوحدة: دج

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع المداخيل	0,00	1.579.500,00	2.106.000,00	0,00	3.159.000,00
الرسم على أملاك الدولة 10%	0,00	157.950,00	210.600,00	0,00	315.900,00
نسبة الزيادة	0,00	%15	%25	0,00	%25
الخطر الجبائي	0,00	181.643,00	263.250,00	0,00	394.875,00
المجموع	**839.768,00**				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على حساب الزبائن للسنوات 2011 و2012 و2013 و2014 و2015

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن الخطر الجبائي المرتبط بالرسم على أملاك الدولة يساوي الصفر لأن المؤسسة مازالت في بداية النشاط ولم تستلم تخصيص الملكية من مديرية أملاك الدولة.

أما في سنة 2012 فقد كان الخطر الجبائي مساوي لـ 181.643,00 دج بسبب حصول المؤسسة على عقد كراء مع شركة COTA ثم تطور إلى 263.250,00 دج سنة 2013، لكن نلاحظ أنه في سنة 2014 أصبح مساوي للصفر لتأخر الأمضاء على العقود مع COTA، وفي سنة 2015 مع إمضاء عقد الكراء من جديد مع COTA أصبح الخطر الجبائي يساوي 394.875,00 دج أي أن الخطر الجبائي دالة تابعة لنشاط المؤسسة فهذا إثبات ثاني للفرضية الخامسة (حجم نشاط المؤسسة يساهم في زيادة الخطر الجبائي).

ويمكن تلخيص الخطر الأجمالي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 21: قياس الخطر الجبائي الإجمالي

الوحدة: دج

نوع الخطر الجبائي	إسترجاع TVA إستغلال	إسترجاع TVA إستثمار	حقوق الطابع	الرسم على أملاك الدولة
المبالغ	22.947,00	401.389	1.399.549,00	839.768,00
المجموع	2.663.653,00			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدولين

التعليق: إن المبلغ الظاهر في الجدول أعلاه (2.663.653,00 دج) هو عبارة عن مقدار الخطر الجبائي الإجمالي الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة في حالة تعرضها لرقابة جبائية، إذ يعكس مستوى التسيير الجبائي في هذه المؤسسة أي هو الجانب الملموس للتسيير الجبائي، فهذا المبلغ مقارنة بحجم نشاط المؤسسة يعتبر مبلغ كبير حيث يساوي بالتقريب 10% أي ضعف التسيير الجبائي أدى إلى إرتفاع المخطر الجبائي (البرهان بالفرضية النقيض) وهذا يؤكد صحة الفرضيات الخمس وهن كالتالي:

1. تساهم المؤهلات والمعارف التي يملكها المسير في التحكم في المخاطر الجبائية؛
2. يدعم نظام المعلومات التحكم في المخاطر الجبائية؛
3. وجود إجراءات جبائية داخلية في المؤسسة يقلل من المخاطر الجبائية؛
4. توزيع المهام في المؤسسة الإقتصادية يساهم في تدنية المخاطر الجبائية؛
5. حجم نشاط المؤسسة يساهم في زيادة الخطر الجبائي.

حيث يؤكد خصوصا صحة الفرضية 1 و3 لأن حجم نشاط المؤسسة صغير، فهو مربوط بالعامل البشري والإجراءات الداخلية أكثر من نظام المعلومات وتوزيع المهام لأن الخطأ الناشئ عنهما يظهر في المؤسسات الكبرى بشكل جلي إذ وجدنا الخطر الناتج عنهما ضئيل (مبين في الجدول رقم 16).

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

في هذا المطلب سوف نحاول تحليل ومناقشة نتائج الدراسة ومحاولة ربطها ومقارنتها بالفرضيات للخروج بأهم الإستنتاجات المتوصل إليها.

الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسة

إن مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري ورقلة هي مؤسسة فتية، وهذا هو سبب إختيارنا لها لأنه عادة ما تمتاز المؤسسات حديثة النشأة عامة بعدم التحكم في الأخطار الجبائية، وبالتالي توقعنا وجود مخاطر جبائية ذات مصدر داخلي في هذه المؤسسة، فقمنا بتحليل هاته المصادر (هي موضوع دراستنا) للوقوف على مدى صحة فرضيات دراستنا.

فبدأنا بدراسة العامل البشري في المؤسسة، بإعتباره العنصر الأساسي لأي عملية تسيير، فبما أن دراستنا تنصب على الجانب الجبائي قمنا بإجراء حوار مع الشخص المكلف بالتسيير الجبائي في هذه المؤسسة لتقييم أدائه الجبائي.

فوجدنا أنه شخص منضبط لأنه يستعمل مفكرة لتنظيم وقته، وينجز أعماله في وقتها، وبالتالي سيكون الإنتظام الجبائي جيد، وهذا ما أثبتناه في الجدول رقم 15، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى (تساهم المؤهلات والمعارف التي يملكها المسير في التحكم في المخاطر الجبائية) من الناحية الإيجابية، وكذلك هو متحصل على شهادة ليسانس علوم تسيير تخصص محاسبة، وبالتالي تعتبر عامل قوة، خصوصا إذا قامت المؤسسة بتعزيزها بدورات تكوينية في هذا المجال إلا أن المؤسسة لا تقوم بدورات تكوينية لمستخدميها في الجباية، وهذا ما جعلنا نشك بوجود نقص في الرصيد المعرفي فقمنا بإختبار معلوماته الجبائية.

فأهم النقاط التي إسترعت إنتباهنا أثناء تقييم الرصيد المعرفي لديه وبعد الإطلاع على الوثائق كانت كالتالي:

1. عدم معرفته بكامل الضرائب التي تخضع لها المؤسسة (إنظر الجدول رقم 4 الجواب عن السؤال السادس) فهو يجهل أن المؤسسة تخضع لحقوق الطابع والرسم على أملاك الدولة، فقمنا بقياس الخطر المرتبط بهما (أنظر الجدول رقم 19 و20)؛
2. عدم معرفته بالشروط الكاملة لإسترجاع TVA من الإدارة الجبائية (أنظر الجدول رقم 07 الإجابة عن السؤال رقم 05) حيث وجدنا أن قيمة رصيد الرسم المسترجع لـ TVA هي 75.022.481 دج بعد إطلاعنا على G50 شهر ديسمبر 2015، فالمؤسسة لم تطالب بإسترجاعه، وهذا ما يفوت عليها فرصة إستفادتها من دعم مالي لخزينتها، وخاصة وأنها في أمس الحاجة لمصادر تمويل؛
3. جهله بشروط حسم TVA نتج عنه حسمه لـ TVA الخصة بحيازة سيارة سياحية، وحسمه لـ TVA الخاصة بمصاريف الصيانة لها، وهذا ماينتج عنه خطر جبائي قمنا بقياسه (أنظر الجدول رقم 18 والجدول 21)؛
4. عدم معرفته بكيفية حساب النتيجة الجبائية (أنظر الجدول رقم 09 الإجابة عن السؤال 02) وشروط خصم العبء الجبائي (الجدول رقم 06 الإجابة عن السؤال 02) نتج عنه حدوث خطأ في حساب النتيجة الجبائية لسنة 2015 حيث كانت النتيجة الجبائية الصحيحة بخسارة بقيمة 60.338.234 دج عوضا عن 61.235.234 دج (أنظر الجدول رقم 17).

وهذه النقاط سابقة الذكر تثبت صحة الفرضية الأولى بما لا يدع مجالا للشك.

ثم إنتقلنا لتقييم الخطر المرتبط بنظام المعلومات للوقوف على صحة الفرضية الثانية (يدعم نظام المعلومات التحكم في المخاطر الجبائية)، فقد وجدنا أن نظام المعلومات يلبي الإحتياجات المحاسبية على حساب الإحتياجات الجبائية وهذا ما أدى إلى ظهور أخطاء في حساب الوعاء المصرح به وقد كانت ضئيلة (أنظر الجدول رقم 16 (شهر مارس،شهر ماي)) نظرا لصغر حجم المؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة (حجم نشاط المؤسسة يساهم في زيادة الخطر الجبائي)، إذ يكون المخطر الجبائي الناتج عن غياب نظام المعلومات يلبي الإحتياجات الجبائية في المؤسسات التي يكون حجم نشاطها كبير أكبر من المؤسسات الصغيرة.

ثم قمنا بدراسة الخطر المرتبط بالإجراءات والتنظيم، وهنا لمسنا غياب إهتمام المؤسسة في هذه النقطة، لأنها لا تتوفر على مصلحة جبائية أو خلية جبائية أو حتى شخص مكلف فقط بتسيير الجبائي، بل لا تتوفر حتى على دليل خاص بالإجراءات الجبائية، هذا ينجر عنه مخاطر جبائية كبيرة لو كان حجم نشاط المؤسسة كبير إلا أن حجم نشاطها صغير، ويكفيها تعويض ذلك بالقوائم الجبائية المساعدة، وهذا فعلا ما قامت به المؤسسة، حيث يتم إعداد قائمة مداخيل الحافلات، قائمة مداخيل الكراء،...وبالتالي فالمؤسسة في هذا الجانب هي جيدة لأن حجم نشاطها لا يحتاج لمصلحة خاصة أو شخص مكلف بالتسيير الجبائي، بل يكفيها القوائم المساعدة التي تعدها شهريا، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة (وجود إجراءات جبائية داخلية في المؤسسة يقلل من المخاطر الجبائية) لأن حجم الخطر المرتبط بهذا ضئيل (أنظر الجدول رقم 16 (شهر مارس،شهر ماي)).

بعد هذه النقطة سابقة الذكر قمنا بإختبار الفرضية الرابعة (توزيع المهام في المؤسسة الإقتصادية يساهم في تدنية المخاطر الجبائية) من خلال الجدول رقم 14 حيث لمسنا تركز المهام عند رئيس مصلحة المحاسبة والمالية، وهذا ما قد يؤدي لوقوع أخطاء في حساب وعاء الضريبة لكن حجم نشاط المؤسسة ضئيل، وإنما الأثر الوحيد السلبي لتركز المهام كان متمثل في عدم حصوله على دورت تكوينية، لأن المؤسسة دوما ستكون في حاجة لهـذا الشخص، وهذا ما إنعكس سلبا على الرصيد المعرفي لهذا الشخص، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

من خلال الجدولين رقم 19 و20 نلاحظ أنه كلما زاد حجم نشاط المؤسسة زاد الخطر الجبائي أي توجد علاقة طردية بين حجم نشاط المؤسسة، والخطر الجبائي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة (حجم نشاط المؤسسة يساهم في زيادة الخطر الجبائي).

الفرع الثاني: نتائج التحليل

من خلال الدراسة التي قمنا بها والوثائق التي إطلعنا عليها توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1. غياب الخبرة والتكوين للمكلف بالتسيير الجبائي أدى لنقص الرصيد المعرفي له في المجال الجبائي، فقد أدى إلى نشوء خطر جبائي متمثل في النقاط التالية:
   - خطر جبائي متعلق بعدم التصريح بحقوق الطابع مقداره 1.399.549 دج؛
   - خطر جبائي عن عدم التصريح بالرسم على أملاك الدولة مقداره 839.768 دج؛

- خطر جبائي متعلق بإسترجاع الرسم على القيمة المضافة لسيارة سياحية مقداره 401.389 دج
- خطر جبائي متعلق بإسترجاع الرسم على القيمة المضافة لمصاريف الصيانة للسيارة السياحية 22.947 دج.

2. سوء تسيير رصيد الرسم على القيمة المضافة المسترجع، حيث أن المؤسسة لم تطالب بإسترجاعه رغم أن وضعيتها المالية سيئة (تحقق خسائر)، حيث أن مبلغه كبير فهو مقدر بـ75.022.481 دج؛
3. وجود أخطاء ضئيلة في الوعاء المصرح به، ويظهر ذلك في شهر مارس حيث أن المبلغ المحصل فعلا هو 3.105.475 دج عوضا عن مبلغ 3.104.710 دج أي أن الفرق 765 دج (فرق ضئيل)، وكذلك نفس الشيء في شهر ماي حيث أن المبلغ المحصل فعلا هو 2.981.000 دج عوضا عن 2.981.005 دج وبالتـــالي هــناك 5 دج ناقصة (فرق ضئيل)؛
4. الخطر الجبائي يزيد مع حجم نشاط المؤسسة، وهذه النتيجة يمكن الوصول إليها من خلال الجدولين رقم 12 ورقم 13.

الفرع الثالث: ربط النتائج بالفرضيات

الفرضية الأولى: نظرا لحجم الخطر الجبائي الــذي قمنا بقياسه، حيث بلغ مقــدار الخــطر الجبائي الإجمالي 2.663.653 دج، والناتج عن نقص الرصيد المعرفي للشخص المكلف بالتسيير الجبائي في المؤسسة، وبذلك تكون الفرضية الأولى صحيحة (تساهم المؤهلات والمعارف التي يملكها المسير في التحكم في المخاطر الجبائية)؛

الفرضية الثانية: إن حجم نشاط المؤسسة الصغير لم يمكننا من لمس مقدار الخطر المرتبط بنظام المعلومات، فعند قياسنا لهذا الخطر وجدناه ضئيل ، حيث لم يتجاوز في كامل العام 1000 دج (أنظر الجدول رقم 16) إنما يظهر هذا النوع من الخطر في المؤسسات الكبرى ذات حجم النشاط الكبير، وبما أن الخطر موجود، ولو كان ضئيل فإنه يثبت صحة الفرضية الثانية (يدعم نظام المعلومات التحكم في المخاطر الجبائية)؛

الفرضية الثالثة:رغم غياب النقاط التالية: إنشاء مصلحة خاصة بالجباية، توظيف شخص مكلف بالجباية فقط، وضع دليل خاص بالإجراءات الجبائية، فقد عوضت المؤسسة ذلك بالقوائم المساعدة الخاصة بالجباية كقائمة مداخيل الحافلات و قائمة مداخيل الكراء مثلا تعتبر كافية بالنظر لصغر حجم المؤسسة وهذا إجراء ساهم في إنخفاض الأخطاء في حساب الوعاء الضريبي الذي أشرنا إليه في الفرضية الثانية، وبالتالي الفرضية الثالثة (وجود إجراءات جبائية داخلية في المؤسسة يقلل من المخاطر الجبائية) صحيحة، وتظهر صحة هذه الفرضية بشكل جلي في المؤسسات التي تمتاز بحجم نشاط كبير؛

الفرضية الرابعة: نلاحظ تركز المهام لدى الشخص المكلف بتسيير الجباية (أنظر الجدول رقم 14)، وهذا ما أثر بالسلب على تحصل هذا الشخص على دورات تكوينية، فهو لم يتحصل على دورات تكوينية منذ سنة 2013، ولم تكن أصلا في مجال الجباية، وبالتالي المؤسسة دوما في حاجة إليه، ولا تستطيع إرساله لدورات تكوينية، وهذا ما إنعكس بالسلب على رصيده المعرفي في مجال الجباية، وبالتالي الفرضية الرابعة صحيحة (توزيع المهام في المؤسسة الإقتصادية يساهم في تدنية المخاطر الجبائية)؛

الفرضية الخامسة: هي صحيحة (حجم نشاط المؤسسة يساهم في زيادة الخطر الجبائي)، وهي مثبته من خلال الجدولين رقم 19 ورقم 20، حيث نلاحظ أنه عندما يكون رقم أعمال المؤسسة مساوي لصفر يكون الخطر الجبائي مساوي لصفر، والعكس صحيح، وبالتالي فحجم نشاط المؤسسة هو الذي يتحكم في بعض العوامل الداخلية الأخرى، ففي المؤسسات الكبرى لابد أن يكون نظام المعلومات يلبي الإحتياجات الجبائية، وأن يكون هناك خلية خاصة بالتسيير الجبائي.

الفرع الرابع: الإستنتاجات المتوصل إليها

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها ومن خلال مقارنة النتائج بالفرضيات تم التوصل إلى الإستنتاجات التالية:

1. يعتبر العامل البشري العنصر الفاعل في عملية التسيير الجبائي لأن العوامل الداخلية الأخرى (نظام المعلومات، الإجراءات التنظيمية، فصل المهام...) ما هي إلا عوامل مساعدة للعامل البشري؛
2. يساهم ضعف الرصيد المعرفي للمسير الجبائي بسبب نقص التكوين في ضياع فرص على المؤسسة تدعم قدراتها المالية، مثلا المؤسسة محل الدراسة لديها رصيد الرسم المسترجع على القيمة المضافة بقيمة 75.022.481 دج ولم تطالب بإسترجاعه، حيث ننصح المؤسسة بالقيام بإستشارة جبائية قبل المطالبة بإسترجاعه، من أجل تسوية وضعيتها الجبائية؛
3. إجراء دورات تكوينية للشخص المكلف بالضريبة يعتبر الركيزة الأساسية للرفع من كفاءة المسير الجبائي، ومن ثمة تدنية المخاطر الجبائية إلى حدها الإدنى؛
4. حجم نشاط المؤسسة هو الذي يفرض على المؤسسة أن تنشئ مصلحة جبائية، وأن يكون لها شخص مكلف فقط بتسييرها، فمثلا بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة، بإفتراض أنها قامت بتوظيف شخص خاص بالتسيير الجبائي، وقامت بإجراء دورات تكوينية له، وجدنا أنه يكلفها من تاريخ نشأتها إلى سنة 2015 حوالي 2.463.960 دج، والمخطر الأجمالي لنفس المدة هو 2.663.653 دج، وبالتالي الفارق هو 199.693 دج وهو فارق ضئيل أي لا داعي لتوظيف شخص مكلف فقط بالجباية لأن تكلفة توظيفه مقارنة بالمخطر الجبائي هي متساوية ولا يوجد توفير في التكلفة، وإنما عليها إجراء دورا تكوينية فقط للشخص المكلف بالمالية والمحاسبة في مجال الجباية؛
5. إن فصل المهام يعطي مساحة كبيرة للمسيرين في المؤسسات الصغيرة، من أجل إجراء دورات تكوينية لموظيفها في مجال الجباية، ويساهم في المؤسسات الكبرى في تقليل أخطاء حساب الوعاء، أي أن فصل المهام يساهم بطريقة غير مباشرة في التقليل من المخاطر الجبائية؛
6. نظام المعلومات الذي يلبي الإحتياجات الجبائية يكون مهم كلما زاد حجم نشاط المؤسسة الإقتصادية والعكس صحيح، ففي المؤسسات الصغيرة يمكن تعويض ذلك من خلال إجراءات داعمة كالقوائم الجبائية المساعدة مثلا.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا الميدانية تبين لنا أن العامل البشري هو المسؤول الأول عن المخاطر الجبائية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، حيث لمسنا هذا بشكل واضح لأن حجم المؤسسة المدروسة كان صغير، أما العوامل الأخرى الداخلية من نظام معلومات يلبي الإحتياجات الجبائية، إجراءات تنظيمية داخلية، توزيع للمهام، تزداد أهميتها في تدنية المخاطر الجبائية مع إزدياد حجم نشاط المؤسسة، والتي لم نلمسها بشكل واضح في دراستنا لأن حجم المؤسسة المدروسة صغير.

فالمؤسسات الكبرى تحتاج لنظام معلومات يلبي إحتياجاتها الجبائية، أي يحتوي على ميزة التصريحات الآلية خصوصا إذا كانت لها فروع متعددة عبر الوطن (موبيليس على سبيل المثال)، لتقليل الأخطاء، ولتحكم في الوقت (الوقت من منظور إقتصادي هو تكلفة)، وإجراءات تنظيمية تبين بشكل دقيق خطوات إعداد التصريح الجبائي، وكيفية إعداد القوائم الجبائية المساعدة التي يجب أن تكون جاهزة قبل ملأ التصريحات الجبائية، وهذا من أجل تسهيل عملية الرقابة، والتي تساهم في إكتشاف الأخطاء وبالتالي تقليل المخطر الجبائي.

الخـــاتمـــة

الخاتمة

تسعى أي مؤسسة إلى تطوير قدراتها المالية من خلال تعظيم أرباحها، ولا يمكنها تحقيق ذلك إلا من خلال التحكم في تكاليفها المختلفة أي التحكم في المخاطر المختلفة، ومن أهمها المخاطر الجبائية التي إزداد الإهتمام بها من خلال سعي المؤسسات الكبرى إلى النشاط في الجنات الضريبية أو البحث عن الوسيلة المثلى لتقليل من المخاطر الجبائية.

فكانت هذه الأداة المثالية ما أصطلح على تسميته بالتسيير الجبائي، فالهدف الأساسي منها هو التحكم في المخاطر الجبائية أي جعل هذه الأخيرة في حدها الأدنى، حيث يعتبر التسيير الجبائي أداة إستباقية، وقائية تأتي قبل المراجعة الجبائية (تعتبر المراجعة الجبائية عبارة عن التغذية العكسية للنظام الجبائي داخل المؤسسة) تمكن المسير من التقليل من هذه المخاطر الجبائية الداخلية، ومن هنا جاءت الإشكالية المعالجة في بحثنا ألا وهي: **كيف يمكن للمسير في المؤسسة الإقتصادية الإستفادة من التسيير الجبائي لتقليل من المخاطر الجبائية الداخلية؟**

إن التسيير الجبائي لا يمكن أن يتم إستغلاله إلا إذا كان المكلف بتسيير الضريبة في المؤسسة يتميز بمستوى معرفي للنصوص الجبائية يتيح له الفهم الصحيح لها، وتطبيقها بطريقة صحيحة ومستوى من الإنضباط في العمل والتنظيم يساعد في زيادة الإنتظام الجبائي، وهذا غير كافي فلابد من عوامل مساعدة كتعاون والروح الجماعية بين أفراد المصلحة المكلفة بتسيير الضريبة، وباقي الفروع (هنا نقصد المؤسسات الكبرى التي لديها فروع)، نظام معلومات يلبي الإحتياجات الجبائية أي يحتوي على ميزة التسيير الآلي للتصريحات الجبائية من أجل تقليص الأخطاء البشرية، إجراءات تنظيمية تساعد على إكتشاف الأخطاء، توزيع المهام بشكل عادل حيث يساهم في الرفع من مستوى أداء المستخدمين.

وبالتالي فإن الحكم على أمثلية التسيير الجبائي لابد أن تمر بتحليل من داخل المؤسسة من وجهة نظر جبائية، للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف، والهدف من ذلك هو تجنب أو إستباق الرقابة الجبائية (مواجهة المخاطر الجبائية).

إنطلاقا من هذه الفكرة فإننا قمنا في دراستنا بتقييم أمثلية التسيير الجبائي داخل المؤسسة الإقتصادية، وإخترنا مؤسسة النقل الحضري وشبه حضري ورقلة، وذلك إنطلاقا من العامل البشري لأنه العنصر الفاعل في عملية التسيير مهما كان نوعها، وبما أن دراستنا كانت في الجانب الجبائي فقد ركزنا على المصلحة المحاسبية والمالية، وبالضبط رئيس المصلحة بإعتباره المكلف بتسيير الضريبة في المؤسسة فقد قمنا بإختبار رصيده المعرفي في الجباية، وإعتبرنا النقاط التي يجهلها مصدر مخطر جبائي، وقمنا بالتأكد منها بعد الإطلاع على الوثائق المختلفة من تصاريح جبائية شهرية أو سنوية وبالفعل وجدنا بها مخطر جبائي بعد قياسه، ثم قمنا بتقييم نظام المعلومات للمؤسسة، ووجدنا أنه لا يلبي الإحتياجات الجبائية، ثم إنتقلنا لدراسة الإجراءات التنظيمية للمؤسسة في المجال الجبائي ووجدناها كافية نظرا لصغر حجم المؤسسة.

لأثبات صحة الفرضيات قمنا بقياس المخطـر الجبائي وبالفعل وجدنا خطر جبـائي كبير يصل بالتقريب لـ 10% من رقم أعمال المؤسسة السنوي، حيث وجدنا أن العامل البشري هو المتسبب الرئيسي في هذا المخطر الجبائي وهذا لنقص الرصيد المعرفي للمكلف بتسيير الجباية أي أن العوامل المساعدة الأخرى (نظام معلومات، الإجراءات التنظيمية، فصل المهام) لم تساهم بشكل كبير في نشوء هذا المخطر لأن حجم المؤسسة صغير.

وبالتالي خلصنا إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها معالجة هذه الوضعية.

التوصيات:

1- على المؤسسة محل الدراسة (مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري نقل المسافرين ورقلة) القيام بإستشارة جبائية لدى أحد المكاتب المتخصصة من أجل تسوية وضعيتها الجبائية هذا من جهة، ومراجعة قائمة الرسم على القيمة المضافة المسترجعة قبل المطالبة بالرصيد المسترجع وهو 75.022.481 دج؛

2- لابد أن تخصص المؤسسة ميزانية خاصة لتكوين المستخدمين في المجال الجبائي من أجل تحسين مستواهم (الرصيد المعرفي، فهم النصوص الجبائية وتطبيقها)

3- على المؤسسة إقتناء برنامج يحتوي على ميزة التسيير الآلي للجباية؛

4- لابد من وضع دليل خاص بالإجراءات المحاسبية والجبائية حيث تظهر أهمية هذا الدليل في شرح دقيق لخطوات إعداد التصريحات الجبائية، فصل واضح بين المهام وهذا سيؤدي إلى تحسين المتابعة وإكتشاف الأخطاء، والرقابة على إنجاز المهام، وتظهر كذلك أهميته في ضمان تسجيل جميع العمليات المحاسبية (لأن الوعاء الجبائي يحسب على أساس معطيات محاسبية) وتحديد آجال داخلية خاصة بإعداد التصريحات الجبائية وتصفيتها؛

5- تكوين ملفات جبائية خاصة بالأحداث الجبائية المهمة لتسهيل متابعتها؛

6- إنشاء مصلحة خاصة بالجباية (هذه التوصية لا تخص المؤسسة التي تمتاز بحجم نشاط صغير كالمؤسسة محل الدراسة، وإنما تخص المؤسسات ذات الحجم الكبير) من أجل المهام التالية:

- تحديد إستراتيجية جبائية خاصة بالمؤسسة؛
- إكتشاف وتسيير المخاطر الجبائية الناتجة عن عدم الإلتزام بالقانون الجبائي المعمول به؛
- تكوين علاقة جبائية جيدة مع الإدارة الجبائية (الإنتظام الجبائي، التسوية التلقائية للأخطاء الجبائية...إلخ)؛
- السهر على حسن تبادل المعلومات الجبائية بين المؤسسة الأم وباقي الفروع.

آفاق الدراسة:

ما ظهر لنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع، أن هذا الموضوع كبير ومتشعب ويظهر أثره أكثر في المؤسسات الكبرى لذلك يمكن إقترح المواضيع التالية للخوض فيها:

1- دراسة تأثير التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية في المؤسسات الكبرى(سونطراك مثلا، موبيلس ...إلخ)؛

2- دراسة أسباب غياب ثقافة التسيير الجبائي في المؤسسات الإقتصادية.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: مراجع باللغة العربية

الكتب:

- شريف إسماعيل، **أساسيات حول النظام الجبائي الجزائري بين المفهوم القانوني والتطبيقي**، دار طليطة، الجزائر، 2015؛
- عوادي مصطفى، **الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري**، مطبعة مزوار، الجزائر، 2009؛
- يوسف مامش، ناصر دادي عدون، **آثر التشريع الجزائري على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي**، دار المحمدية للطباعة، الجزائر، 2008؛
- حميدة بوزيدة، **التقنيات الجبائية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007؛
- أمزيان عزيز، **المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري**، دار الهدى، الجزائر، 2005؛
- يحي محيوت، **قانون الإجراءات الجبائية**، دار الهومة، الجزائر، 2007؛
- محمد حمو، منور أوسرير، **محاضرات في جباية المؤسسات**، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009؛
- حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسة المالية**، الدار الجامعية ، مصر، 2002؛
- بوعون يحياوي نصيرة، **الضرائب الوطنية والدولية**، Pages Bleaus، الجزائر، 2010؛
- المديرية العامة للضرائب، **قوانين جبائية**، منشورات الساحل، الجزائر، 2010؛
- المديرية العامة للضرائب، **الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة**، منشورات الساحل، 2010.

البحوث الجامعية:

- محمد عادل عياض، **محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات**، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة، الجزائر 2002 /2003؛
- حميداتو صالح، **دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر 2012/2011؛
- قحموش سمية، **دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011؛
- شاوي إسماعيل، **أثر الجباية على التسيير المالي للمؤسسة**، مذكرة نهاية التخرج لنيل دراسات عليا في الجباية، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، 2005؛
- صابر عباسي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011؛
- جيلالي بلواضح، **التحكم في التسيير الجبائي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، المركز الجامعي تبسة، الجزائر،2008/2007؛
- حفادي عبد القادر، **تسيير الخطر الجبائي في المؤسسات حالة شركات الأموال في إطار التشريع الجبائي**، جامعة الأغواط، الجزائر، 2005؛

- رضا خلاصي، **المراجعة الجبائية، تقديمها ومنهجيتها مع دراسة حالة تطبيقية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2001.

القوانين والمراسيم:

- **القرار الوزاري المشترك** للجمهورية الجزائرية، المؤرخ بتاريخ 24 فيفري 2009؛
- **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجمهورية الجزائرية الديمراطية،2016؛
- **قانون التسجيل**، الجمهورية الجزائرية الديمراطية، 2015؛
- **قانون الرسم على رقم الأعمال**، الجمهورية الجزائرية الديمراطية، 2015؛
- **قانون المالية التكميلي**، الجمهورية الجزائرية الديمراطية،2011؛
- **القرار الوزاري المشترك** المؤرخ في 08 صفر عام 1427 الموافق لـ08 مارس 2006 المتضمن نموذج دفتر الشروط المتعلق بالإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي وأرباح الشركات المطبق على الأرباح الناجمة عن نشاطات إنجاز المساكن الإجتماعية والترقوية والريفية، الجريدة الرسمية، العدد 28 بتاريخ 30 أفريل 2006؛
- **الجـــريدة الرسمية** رقم 04، الجمهورية الجزائرية الديمراطية، المؤرخة في 1993/01/20.

المجلات:

- صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، **أثر التسيير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسات الأقتصادية** ، مجلة الباحث العدد 2013/12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة؛

الملتقيات والأيام الدراسية والمحاضرات:

- ولهي بوعلام، **التحكم في التسيير الجبائي لأعباء المؤسسة للمساهمة في إتخاذ القرار، الملتقى الدولي**، صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، 15/14 أفريل 2009؛
- زواق الحواس، **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار الملتقى الدولي**، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 15/14،أفريل 2009؛
- قزون محمد العربي، **محاضرة ألقاها في مقياس التشريع الجبائي**، بتاريخ: 2016/01/05.

المواقع الإلكترونية:

- موقع المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz يوم 2016/04/20؛
- موقع الجريدة الرسمية www.joradp.dz يوم 2016/04/21

المقابلة الشخصية:

- غالمي حميد، رئيس مصلحة المحاسبة والمالية، مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري ورقلة، يوم 2016/04/20 ويوم 2016/04/21؛
- بن قوقة هشام، إطار مالي، مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري ورقلة، يوم 2016/04/21؛

وذان محمد الحبيب،المدير العام، مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري ورقلة، يوم 2016/04/24.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

Les livres:

- FRANCOISE FERRE, FABRICE ZARKA, **Gestion juridique, fiscale et sociale**, EYROLLES, Paris, 2015-2016 ;
- ELISABETH BERTIN, CHRISTOPHE GODOWSKI, REDHA KHALASSI, **Manuel comptabilité et audit**, Berti Editions, Alger, 2013 ;
- REDHA KHELASSI, **Précis d'audit fiscale de l'entreprise**, BERTI Edition, Alger, 2013 ;
- JAQUES DUHEM, MICHEL JAMMES, **audit et gestion fiscale de l'entreprise**, édition EFE, Paris, 1996 ;
- M.H.PINARD-FABRO, **Audit fiscal**, édition Francis Lefebvre, Paris, 2008 ;
- CHRISTINE COLLETE ,**Gestion fiscale des entreprise**, Ellips, Paris,1998 ;
- VERONIQUE ROY, HERVE JAHIER, PASCALE LEPINE, **Gestion juridique, fiscale et sociale** , édition Francis Lefebvre, Paris, 2013
- AHMED TESSA, IBRAHIM HAMMADOU, **Fiscalité de l'entreprise**, Pages Bleues, Algérie, 2015 ;
- EMMANUEL DISLE, JAQUES SARAF, **Gestion fiscale**, DUNOD, Paris, 2014.

Les thèse :

- ANIS MOUELHI, **La gestion fiscale de l'entreprise (cas de la Tunisie)**, Mémoire de fin d'étudier de troisième cycle spécialisé en finance publique option Fiscalité, IEDF, 2006 ;
- MOHAMED BEN HADJ SAAD, **L'audit fiscal dans les PME**, Proposition d'une Démarche pour l'expert comptable, Université Sfax, 2008 ;

الملاحق

الملـحق رقم 1

ENTREPRISE TRANSPORT URBIN **EXTRAIT GRAND-LIVRE** PAGE:1

ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA EDITION DU 21/04/2016 16: 6

OUARGLA EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE:411000 -Clients **Exercice 2015**

DATE	COMPTE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
			REOUVERTURE...	3 167 825,00	0,00
03/01/15	411000	BR N01/2015	ENC DU 01/01/2015 AU 03/01/2015 OGX		100 035,00
03/01/15	411000	BR N01/2015	ENC DU 01/01/2015 AU 03/01/2015 OGX	100 035,00	
06/01/15	411000	BR N02/2015	ENC DU 04/01/2015 AU 06/01/2015 OGX		185 880,00
06/01/15	411000	BR N02/2015	ENC DU 04/01/2015 AU 06/01/2015 OGX	185 880,00	
10/01/15	411000	BR N03/2015	ENC DU 01/01/2015 AU 10/01/2015 TGT		383 730,00
10/01/15	411000	BR N04/2015	ENC DU 07/01/2015 AU 09/01/2015 OGX		136 695,00
10/01/15	411000	BR N03/2015	ENC DU 01/01/2015 AU 10/01/2015 TGT	383 730,00	
10/01/15	411000	BR N04/2015	ENC DU 07/01/2015 AU 09/01/2015 OGX	136 695,00	
12/01/15	411000	BR N05/2015	ENC DU 10/01/2015 AU 12/01/2015 OGX		152 880,00
12/01/15	411000	BR N05/2015	ENC DU 10/01/2015 AU 12/01/2015 OGX	152 880,00	
12/01/15	411000	FAC 01/2015	CONST FAC ASSOCIATION CULTURE SIDI OMRAN	8 000,00	
15/01/15	411000	BR N06/2015	ENC DU 13/01/2015 AU 15/01/2015 OGX		196 710,00
15/01/15	411000	BR N06/2015	ENC DU 13/01/2015 AU 15/01/2015 OGX	196 710,00	
18/01/15	411000	BR N07/2015	ENC DU 16/01/2015 AU 18/01/2015 OGX		115 305,00
18/01/15	411000	BR N07/2015	ENC DU 16/01/2015 AU 18/01/2015 OGX	115 305,00	
21/01/15	411000	BR N08/2015	ENC DU 19/01/2015 AU 21/01/2015 OGX		188 010,00
21/01/15	411000	BR N08/2015	ENC DU 19/01/2015 AU 21/01/2015 OGX	188 010,00	
24/01/15	411000	BR N09/2015	ENC DU 22/01/2015 AU 24/01/2015 OGX		133 875,00
24/01/15	411000	BR N10/2015	ENC DU 11/01/2015 AU 20/01/2015 TGT		433 470,00
24/01/15	411000	BR N09/2015	ENC DU 22/01/2015 AU 24/01/2015 OGX	133 875,00	
24/01/15	411000	BR N10/2015	ENC DU 11/01/2015 AU 20/01/2015 TGT	433 470,00	
27/01/15	411000	VIR	REGLEMENT FAC18/2014 SOLDARITE NATIONAL		500 000,00
27/01/15	411000	BR N11/2015	ENC DU 25/01/2015 AU 27/01/2015 OGX		208 035,00
27/01/15	411000	BR N11/2015	ENC DU 25/01/2015 AU 27/01/2015 OGX	208 035,00	
28/01/15	411000	CHQ 0508664	REGLEMENT FAC14/2014 LOYER SIEGE COTA SP		526 500,00
28/01/15	411000	CHQ 0508664	REGLEMENT FAC13/2014 LOYER SIEGE COTA SP		526 500,00
28/01/15	411000	CHQ 5904693	REGLEMENT FAC N01/2015 ELGUIWARI MKHADMA		8 000,00
31/01/15	411000	BR N12/2015	ENC DU 28/01/2015 AU 31/01/2015 OGX		163 905,00
31/01/15	411000	BR N13/2015	ENC DU 21/01/2015 AU 31/01/2015 TGT		415 440,00
31/01/15	411000	BR N12/2015	ENC DU 28/01/2015 AU 31/01/2015 OGX	163 905,00	
31/01/15	411000	BR N13/2015	ENC DU 21/01/2015 AU 31/01/2015 TGT	415 440,00	
03/02/15	411000	BR N14/2015	ENC DU 01/02/2015 AU 03/02/2015 OGX		198 210,00
03/02/15	411000	BR N14/2015	ENC DU 01/02/2015 AU 03/02/2015 OGX	198 210,00	
06/02/15	411000	BR N15/2015	ENC DU 04/02/2015 AU 06/02/2015 OGX		179 130,00
06/02/15	411000	BR N15/2015	ENC DU 04/02/2015 AU 06/02/2015 OGX	179 130,00	
10/02/15	411000	BR N16/2015	ENC DU 01/02/2015 AU 10/02/2015 TGT		460 980,00
10/02/15	411000	BR N17/2015	ENC DU 07/02/2015 AU 09/02/2015 OGX		163 035,00
			TOTAL A REPORTER	6 367 135,00	5 376 325,00

COMPTE:411000 -Clients **Exercice 2015**

DATE	COMPTE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
			REPORT	**6 367 135,00**	**5 376 325,00**
10/02/15	411000	BR N16/2015	ENC DU 01/02/2015 AU 10/02/2015 TGT	460 980,00	
10/02/15	411000	BR N17/2015	ENC DU 07/02/2015 AU 09/02/2015 OGX	163 035,00	
12/02/15	411000	BR N18/2015	ENC DU 10/02/2015 AU 12/02/2015 OGX		212 625,00
12/02/15	411000	BR N18/2015	ENC DU 10/02/2015 AU 12/02/2015 OGX	212 625,00	
15/02/15	411000	BR N19/2015	ENC DU 13/02/2015 AU 15/02/2015 OGX		123 615,00
15/02/15	411000	BR N19/2015	ENC DU 13/02/2015 AU 15/02/2015 OGX	123 615,00	
18/02/15	411000	BR N20/2015	ENC DU 16/02/2015 AU 18/02/2015 OGX		196 710,00
18/02/15	411000	BR N20/2015	ENC DU 16/02/2015 AU 18/02/2015 OGX	196 710,00	
20/02/15	411000	BR N21/2015	ENC DU 11/02/2015 AU 20/02/2015 TGT		391 305,00
20/02/15	411000	BR N21/2015	ENC DU 11/02/2015 AU 20/02/2015 TGT	391 305,00	
21/02/15	411000	BR N22/2015	ENC DU 19/02/2015 AU 21/02/2015 OGX		104 475,00
21/02/15	411000	BR N22/2015	ENC DU 19/02/2015 AU 21/02/2015 OGX	104 475,00	
24/02/15	411000	BR N23/2015	ENC DU 22/02/2015 AU 24/02/2015 OGX		204 825,00
24/02/15	411000	BR N23/2015	ENC DU 22/02/2015 AU 24/02/2015 OGX	204 825,00	
28/02/15	411000	BR N24/2015	ENC DU 25/02/2015 AU 28/02/2015 OGX		181 380,00
28/02/15	411000	BR N25/2015	ENC DU 21/02/2015 AU 28/02/2015 TGT		320 850,00
28/02/15	411000	BR N24/2015	ENC DU 25/02/2015 AU 28/02/2015 OGX	181 380,00	
28/02/15	411000	BR N25/2015	ENC DU 21/02/2015 AU 28/02/2015 TGT	320 850,00	
03/03/15	411000	BR N26/2015	ENC DU 01/03/2015 AU 03/03/2015 OGX		212 340,00
03/03/15	411000	BR N26/2015	ENC DU 01/03/2015 AU 03/03/2015 OGX	212 340,00	
06/03/15	411000	BR N27/2015	ENC DU 04/03/2015 AU 06/03/2015 OGX		161 325,00
06/03/15	411000	BR N27/2015	ENC DU 04/03/2015 AU 06/03/2015 OGX	161 325,00	
09/03/15	411000	BR N28/2015	ENC DU 07/03/2015 AU 09/03/2015 OGX		185 130,00
09/03/15	411000	BR N29/2015	ENC DU 01/03/2015 AU 10/03/2015 OGX		463 185,00
09/03/15	411000	BR N30/2015	ENC DU CARTE ABONEMENT SCOLAIRE 2015 TGT		12 950,00
09/03/15	411000	BR N28/2015	ENC DU 07/03/2015 AU 09/03/2015 OGX	185 130,00	
09/03/15	411000	BR N29/2015	ENC DU 01/03/2015 AU 10/03/2015 OGX	463 185,00	
09/03/15	411000	BR N30/2015	ENC DU CARTE ABONEMENT SCOLAIRE 2015 TGT	12 950,00	
12/03/15	411000	BR N31/2015	ENC DU 10/03/2015 AU 12/03/2015 OGX		254 370,00
12/03/15	411000	BR N31/2015	ENC DU 10/03/2015 AU 12/03/2015 OGX	254 370,00	
15/03/15	411000	BR N32/2015	ENC DU 12/03/2015 AU 15/03/2015 OGX		137 745,00
15/03/15	411000	BR N32/2015	ENC DU 12/03/2015 AU 15/03/2015 OGX	137 745,00	
18/03/15	411000	CHQ 8940210	REGLEMENT LOYER SIEGE 3-TRIM 2014 COTA		526 500,00
18/03/15	411000	CHQ 8940168	REGLEMENT LOYER SIEGE 4-TRIM 2014 COTA		526 500,00
18/03/15	411000	BR N33/2015	ENC DU 16/03/2015 AU 18/03/2015 OGX		212 805,00
18/03/15	411000	BR N33/2015	ENC DU 16/03/2015 AU 18/03/2015 OGX	212 805,00	
20/03/15	411000	BR N34/2015	ENC DU 11/03/2015 AU 20/03/2015 TGT		438 005,00
			TOTAL A REPORTER	10 366 785,00	10 242 965,00

COMPTE:411000 -Clients **Exercice 2015**

DATE	COMPTE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
			REPORT	**10 366 785,00**	**10 242 965,00**
20/03/15	411000	BR N34/2015	ENC DU 11/03/2015 AU 20/03/2015 TGT	438 005,00	
21/03/15	411000	BR N35/2015	ENC DU 19/03/2015 AU 21/03/2015 OGX		130 770,00
21/03/15	411000	BR N35/2015	ENC DU 19/03/2015 AU 21/03/2015 OGX	130 770,00	
24/03/15	411000	BR N36/2015	ENC DU 22/03/2015 AU 24/03/2015 OGX		148 860,00
24/03/15	411000	BR N36/2015	ENC DU 22/03/2015 AU 24/03/2015 OGX	148 860,00	
27/03/15	411000	BR N37/2015	ENC DU 25/03/2015 AU 27/03/2015 OGX		118 320,00
27/03/15	411000	BR N37/2015	ENC DU 25/03/2015 AU 27/03/2015 OGX	118 320,00	
31/03/15	411000	BR N38/2015	ENC DU 28/03/2015 AU 31/03/2015 OGX		176 085,00
31/03/15	411000	BR N39/2015	ENC DU 21/03/2015 AU 31/03/2015 TGT		452 820,00
31/03/15	411000	BR N38/2015	ENC DU 28/03/2015 AU 31/03/2015 OGX	176 085,00	
31/03/15	411000	BR N39/2015	ENC DU 21/03/2015 AU 31/03/2015 TGT	452 820,00	
03/04/15	411000	BR N40/2015	ENC DU01/04/2015 AU 03/04/2015 OGX		124 440,00
03/04/15	411000	BR N40/2015	ENC DU01/04/2015 AU 03/04/2015 OGX	124 440,00	
06/04/15	411000	BR N41/2015	ENC DU04/04/2015 AU 06/04/2015 OGX		155 940,00
06/04/15	411000	BR N41/2015	ENC DU04/04/2015 AU 06/04/2015 OGX	155 940,00	
09/04/15	411000	BR N43/2015	ENC DU07/01/2015 AU 09/04/2015OGX		195 630,00
09/04/15	411000	BR N43/2015	ENC DU07/01/2015 AU 09/04/2015OGX	195 630,00	
10/04/15	411000	BR N42/2015	ENC DU04/01/2015 AU 10/04/2015 TGT		327 435,00
10/04/15	411000	BR N42/2015	ENC DU04/01/2015 AU 10/04/2015 TGT	327 435,00	
12/04/15	411000	BR N44/2015	ENC DU10/01/2015 AU 12/04/2015OGX		126 705,00
12/04/15	411000	BR N44/2015	ENC DU10/01/2015 AU 12/04/2015OGX	126 705,00	
15/04/15	411000	VE2-0343	VIREMENT CHIFFRE D'AFFAIRE MAHJOUBI ALI		23 000,00
15/04/15	411000	BR N45/2015	ENC DU13/01/2015 AU 15/04/2015OGX		185 250,00
15/04/15	411000	BR N45/2015	ENC DU13/01/2015 AU 15/04/2015OGX	185 250,00	
18/04/15	411000	BR N46/2015	ENC DU16/01/2015 AU 18/04/2015OGX		124 710,00
18/04/15	411000	BR N46/2015	ENC DU16/01/2015 AU 18/04/2015OGX	124 710,00	
20/04/15	411000	BR N47/2015	ENC DU11/01/2015 AU 20/04/2015TGT		441 645,00
20/04/15	411000	BR N47/2015	ENC DU11/01/2015 AU 20/04/2015TGT	441 645,00	
21/04/15	411000	BR N48/2015	ENC DU19/01/2015 AU 21/04/2015OGX		195 975,00
21/04/15	411000	BR N48/2015	ENC DU19/01/2015 AU 21/04/2015OGX	195 975,00	
21/04/15	411000	FAC 02/2015	CONST FAC LICEE SECONDER BELAMKAAOUCHANE	23 000,00	
22/04/15	411000	BR N49/2015	ENC DU22/01/2015 AU 24/04/2015OGX		159 765,00
22/04/15	411000	BR N49/2015	ENC DU22/01/2015 AU 24/04/2015OGX	159 765,00	
27/04/15	411000	BR N50/2015	ENC DU25/01/2015 AU 27/04/2015OGX		163 305,00
27/04/15	411000	BR N50/2015	ENC DU25/01/2015 AU 27/04/2015OGX	163 305,00	
30/04/15	411000	BR N51/2015	ENC DU28/01/2015 AU 30/04/2015OGX		192 975,00
30/04/15	411000	BR N52/2015	ENC DU21/01/2015 AU 30/04/2015 TGT		424 590,00
			TOTAL A REPORTER	14 055 445,00	14 111 185,00

COMPTE:411000 -Clients **Exercice 2015**

DATE	COMPTE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
			REPORT	**14 055 445,00**	**14 111 185,00**
30/04/15	411000	BR N52/2015	ENC DU21/01/2015 AU 30/04/2015 TGT	424 590,00	
30/04/15	411000	BR N51/2015	ENC DU28/01/2015 AU 30/04/2015OGX	192 975,00	
03/05/15	411000	BR N 53/2015	ENC DU 01/05/2015 AU 03/05/2015OGX		139 050,00
03/05/15	411000	BR N 53/2015	ENC DU 01/05/2015 AU 03/05/2015OGX	139 050,00	
06/05/15	411000	BR N 54/2015	ENC DU 04/05/2015 AU 06/05/2015OGX		209 280,00
06/05/15	411000	BR N 54/2015	ENC DU 04/05/2015 AU 06/05/2015OGX	209 280,00	
09/05/15	411000	BR N 55/2015	ENC DU 07/05/2015 AU 09/05/2015OGX		155 175,00
09/05/15	411000	BR N 55/2015	ENC DU 07/05/2015 AU 09/05/2015OGX	155 175,00	
10/05/15	411000	BR N 56/2015	ENC DU 10/05/2015 AU 12/05/2015 OGX		205 200,00
10/05/15	411000	BR N 56/2015	ENC DU 10/05/2015 AU 12/05/2015 OGX	205 200,00	
13/05/15	411000	BR N 57/2015	ENC DU 01/05/2015 AU 13/05/2015 TGT		499 825,00
13/05/15	411000	BR N 57/2015	ENC DU 01/05/2015 AU 13/05/2015 TGT	499 825,00	
14/05/15	411000	BR N 61/2015	ENC DU12/03/2015 AU14/05/2015 OGX		7 700,00
14/05/15	411000	BR N 61/2015	ENC DU12/03/2015 AU14/05/2015 OGX	7 700,00	
15/05/15	411000	BR N 58/2015	ENC DU13/05/2015 AU 15/05/2015 OGX		175 290,00
15/05/15	411000	BR N 58/2015	ENC DU13/05/2015 AU 15/05/2015 OGX	175 290,00	
18/05/15	411000	BR N 59/2015	ENC DU16/05/2015 AU 18/05/2015 OGX		161 850,00
18/05/15	411000	BR N 59/2015	ENC DU16/05/2015 AU 18/05/2015 OGX	161 850,00	
20/05/15	411000	BR N 60/2015	ENC DU14/05/2015 AU 20/05/2015 TGT		258 075,00
20/05/15	411000	BR N 60/2015	ENC DU14/05/2015 AU 20/05/2015 TGT	258 075,00	
21/05/15	411000	BR N 62/2015	ENC DU19/05/2015 AU21/05/2015 OGX		193 440,00
21/05/15	411000	BR N 62/2015	ENC DU19/05/2015 AU21/05/2015 OGX	193 440,00	
24/05/15	411000	BR N 63/2015	ENC DU22/05/2015 AU24/05/2015 OGX		137 250,00
24/05/15	411000	BR N 63/2015	ENC DU22/05/2015 AU24/05/2015 OGX	137 250,00	
27/05/15	411000	BR N 64/2015	ENC DU25/05/2015 AU27/05/2015 OGX		197 190,00
27/05/15	411000	BR N 64/2015	ENC DU25/05/2015 AU27/05/2015 OGX	197 190,00	
31/05/15	411000	BR N 65/2015	ENC DU28/05/2015 AU31/05/2015 OGX		190 590,00
31/05/15	411000	BR N 66/2015	ENC DU21/05/2015 AU31/05/2015 TGT		388 090,00
31/05/15	411000	BR N 65/2015	ENC DU28/05/2015 AU31/05/2015 OGX	190 590,00	
31/05/15	411000	BR N 66/2015	ENC DU21/05/2015 AU31/05/2015 TGT	388 090,00	
02/06/15	411000	FAC 03/2015	CONST FAC ASS CULTURE DES JUENES NEZLA	12 000,00	
02/06/15	411000	FAC 04/2015	CONST FAC ASSOCIATION DANI PROXIMITE	7 020,00	
03/06/15	411000	BR N67/2015	ENC DU01/06/2015 AU 03/06/2015 OGX		204 660,00
03/06/15	411000	BR N67/2015	ENC DU01/06/2015 AU 03/06/2015 OGX	204 660,00	
05/06/15	411000	FAC 05/2015	CONST FAC COTA SPA LOYER SIEGE 1ere TRIM	526 500,00	
06/06/15	411000	BR N68/2015	ENC DU04/06/2015 AU 06/06/2015 OGX		153 525,00
06/06/15	411000	BR N68/2015	ENC DU04/06/2015 AU 06/06/2015 OGX	153 525,00	
			TOTAL A REPORTER	18 494 720,00	17 387 375,00

COMPTE:411000 **-Clients** **Exercice 2015**

DATE	COMPTE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
			REPORT	**18 494 720,00**	**17 387 375,00**
09/06/15	411000	BR N70/2015	ENC DU07/06/2015 AU 09/06/2015 OGX		215 730,00
09/06/15	411000	BR N70/2015	ENC DU07/06/2015 AU 09/06/2015 OGX	215 730,00	
10/06/15	411000	BR N69/2015	ENC DU01/06/2015 AU 10/06/2015 TGT		361 335,00
10/06/15	411000	BR N69/2015	ENC DU01/06/2015 AU 10/06/2015 TGT	361 335,00	
12/06/15	411000	BR N71/2015	ENC DU10/06/2015 AU 12/06/2015 OGX		164 835,00
12/06/15	411000	BR N71/2015	ENC DU10/06/2015 AU 12/06/2015 OGX	164 835,00	
15/06/15	411000	BR N72/2015	ENC DU13/06/2015 AU 15/06/2015 OGX		204 060,00
15/06/15	411000	BR N72/2015	ENC DU13/06/2015 AU 15/06/2015 OGX	204 060,00	
18/06/15	411000	BR N74/2015	ENC DU16/06/2015 AU 18/06/2015 OGX		201 735,00
18/06/15	411000	BR N74/2015	ENC DU16/06/2015 AU 18/06/2015 OGX	201 735,00	
20/06/15	411000	BR N73/2015	ENC DU11/06/2015 AU 20/06/2015 TGT		282 015,00
20/06/15	411000	BR N73/2015	ENC DU11/06/2015 AU 20/06/2015 TGT	282 015,00	
21/06/15	411000	BR N75/2015	ENC DU17/06/2015 AU 21/06/2015 OGX		82 230,00
21/06/15	411000	BR N75/2015	ENC DU17/06/2015 AU 21/06/2015 OGX	82 230,00	
24/06/15	411000	BR N77/2015	ENC DU22/06/2015 AU 24/06/2015 OGX		123 000,00
24/06/15	411000	BR N77/2015	ENC DU22/06/2015 AU 24/06/2015 OGX	123 000,00	
27/06/15	411000	BR N78/2015	ENC DU25/06/2015 AU 27/06/2015 OGX		79 260,00
27/06/15	411000	BR N78/2015	ENC DU25/06/2015 AU 27/06/2015 OGX	79 260,00	
30/06/15	411000	BR N76/2015	ENC DU 1ERE SEMESTRE 2015 OGX		10 400,00
30/06/15	411000	BR N79/2015	ENC DU28/06/2015 AU 30/06/2015 OGX		109 965,00
30/06/15	411000	BR N80/2015	ENC DU21/06/2015 AU 30/06/2015 TGT		177 465,00
30/06/15	411000	CHQ 0482307	ENC CHQ FAC N04/2015 ASSOCIATION DANI PR		7 020,00
30/06/15	411000	CHQ 2413021	ENC CHQ FAC N03/2015 ASS CULTURE DES JEU		12 000,00
30/06/15	411000	BR N76/2015	ENC DU 1ERE SEMESTRE 2015 OGX	10 400,00	
30/06/15	411000	BR N79/2015	ENC DU28/06/2015 AU 30/06/2015 OGX	109 965,00	
30/06/15	411000	BR N80/2015	ENC DU21/06/2015 AU 30/06/2015 TGT	177 465,00	
03/07/15	411000	BR N81/2015	ENC DU01/07/2015 AU 03/07/2015 OGX		106 470,00
03/07/15	411000	BR N81/2015	ENC DU01/07/2015 AU 03/07/2015 OGX	106 470,00	
10/07/15	411000	BR N82/2015	ENC DU01/07/2015 AU 10/07/2015 TGT		170 415,00
10/07/15	411000	BR N83/2015	ENC DU04/07/2015 AU 06/07/2015 OGX		57 675,00
10/07/15	411000	BR N84/2015	ENC DU07/07/2015 AU 09/07/2015 OGX		117 300,00
10/07/15	411000	BR N82/2015	ENC DU01/07/2015 AU 10/07/2015 TGT	170 415,00	
10/07/15	411000	BR N84/2015	ENC DU07/07/2015 AU 09/07/2015 OGX	117 300,00	
10/07/15	411000	BR N83/2015	ENC DU04/07/2015 AU 06/07/2015 OGX	57 675,00	
12/07/15	411000	BR N85/2015	ENC DU10/07/2015 AU 12/07/2015 OGX		82 680,00
12/07/15	411000	BR N85/2015	ENC DU10/07/2015 AU 12/07/2015 OGX	82 680,00	
15/07/15	411000	BR N86/2015	ENC DU13/07/2015 AU 15/07/2015 OGX		132 345,00
			TOTAL A REPORTER	21 041 290,00	20 085 310,00

DATE	COMPTE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
			REPORT	**21 041 290,00**	**20 085 310,00**
15/07/15	411000	BR N86/2015	ENC DU13/07/2015 AU 15/07/2015 OGX	132 345,00	
20/07/15	411000	BR N87/2015	ENC DU11/07/2015 AU 20/07/2015 TGT		232 590,00
20/07/15	411000	BR N88/2015	ENC DU16/07/2015 AU 19/07/2015 OGX		111 765,00
20/07/15	411000	BR N88/2015	ENC DU16/07/2015 AU 19/07/2015 OGX	111 765,00	
20/07/15	411000	BR N87/2015	ENC DU11/07/2015 AU 20/07/2015 TGT	232 590,00	
20/07/15	411000	FAC 06/2015	CONST FAC COTA SPA LOYER SEIGE 2eme TRIM	526 500,00	
22/07/15	411000	BR N89/2015	ENC DU20/07/2015 AU 22/07/2015 OGX		137 835,00
22/07/15	411000	BR N89/2015	ENC DU20/07/2015 AU 22/07/2015 OGX	137 835,00	
25/07/15	411000	BR N90/2015	ENC DU23/07/2015 AU 25/07/2015 OGX		102 435,00
25/07/15	411000	BR N90/2015	ENC DU23/07/2015 AU 25/07/2015 OGX	102 435,00	
26/07/15	411000	FAC 07/2015	CONST FAC MINISTERE SOLDARITE 1ere SEM	500 000,00	
28/07/15	411000	BR N91/2015	ENC DU26/07/2015 AU 28/07/2015 OGX		157 170,00
28/07/15	411000	BR N91/2015	ENC DU26/07/2015 AU 28/07/2015 OGX	157 170,00	
31/07/15	411000	BR N92/2015	ENC DU21/07/2015 AU 31/07/2015 TGT		242 805,00
31/07/15	411000	BR N93/2015	ENC DU29/07/2015 AU 31/07/2015 OGX		110 970,00
31/07/15	411000	BR N92/2015	ENC DU21/07/2015 AU 31/07/2015 TGT	242 805,00	
31/07/15	411000	BR N93/2015	ENC DU29/07/2015 AU 31/07/2015 OGX	110 970,00	
03/08/15	411000	BR N94/2015	ENC DU01/08/2015 AU 03/08/2015 OGX		109 710,00
03/08/15	411000	BR N94/2015	ENC DU01/08/2015 AU 03/08/2015 OGX	109 710,00	
06/08/15	411000	BR N95/2015	ENC DU04/08/2015 AU 06/08/2015 OGX		132 510,00
06/08/15	411000	BR N95/2015	ENC DU04/08/2015 AU 06/08/2015 OGX	132 510,00	
09/08/15	411000	BR N96/2015	ENC DU07/08/2015 AU 09/08/2015 OGX		79 815,00
09/08/15	411000	BR N96/2015	ENC DU07/08/2015 AU 09/08/2015 OGX	79 815,00	
10/08/15	411000	BR N97/2015	ENC DU01/08/2015 AU 10/08/2015 TGT		216 120,00
10/08/15	411000	BR N97/2015	ENC DU01/08/2015 AU 10/08/2015 TGT	216 120,00	
12/08/15	411000	BR N98/2015	ENC DU10/08/2015 AU 12/08/2015 OGX		134 235,00
12/08/15	411000	BR N98/2015	ENC DU10/08/2015 AU 12/08/2015 OGX	134 235,00	
15/08/15	411000	BR N99/2015	ENC DU13/08/2015 AU 15/08/2015 OGX		88 695,00
15/08/15	411000	BR N99/2015	ENC DU13/08/2015 AU 15/08/2015 OGX	88 695,00	
18/08/15	411000	BR N100/2015	ENC DU16/08/2015 AU 18/08/2015 OGX		128 460,00
18/08/15	411000	BR N100/2015	ENC DU16/08/2015 AU 18/08/2015 OGX	128 460,00	
20/08/15	411000	BR N101/2015	ENC DU11/08/2015 AU 20/08/2015 TGT		221 070,00
20/08/15	411000	BR N101/2015	ENC DU11/08/2015 AU 20/08/2015 TGT	221 070,00	
21/08/15	411000	BR N102/2015	ENC DU19/08/2015 AU 21/08/2015 OGX		110 775,00
21/08/15	411000	BR N102/2015	ENC DU19/08/2015 AU 21/08/2015 OGX	110 775,00	
24/08/15	411000	BR N103/2015	ENC DU22/08/2015 AU 24/08/2015 OGX		111 315,00
24/08/15	411000	BR N103/2015	ENC DU22/08/2015 AU 24/08/2015 OGX	111 315,00	
			TOTAL A REPORTER	24 628 410,00	22 513 585,00

COMPTE:411000 -Clients **Exercice 2015**

DATE	COMPTE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
			REPORT	**24 628 410,00**	**22 513 585,00**
27/08/15	411000	BR N104/2015	ENC DU25/08/2015 AU 27/08/2015 OGX		128 370,00
27/08/15	411000	BR N104/2015	ENC DU25/08/2015 AU 27/08/2015 OGX	128 370,00	
31/08/15	411000	BR N105/2015	ENC DU28/08/2015 AU 31/08/2015 OGX		140 190,00
31/08/15	411000	BR N106/2015	ENC DU21/08/2015 AU 31/08/2015 TGT		258 645,00
31/08/15	411000	BR N105/2015	ENC DU28/08/2015 AU 31/08/2015 OGX	140 190,00	
31/08/15	411000	BR N106/2015	ENC DU21/08/2015 AU 31/08/2015 TGT	258 645,00	
03/09/15	411000	BR N107/2015	ENC DU01/09/2015 AU 03/09/2015 OGX		161 775,00
03/09/15	411000	BR N107/2015	ENC DU01/09/2015 AU 03/09/2015 OGX	161 775,00	
06/09/15	411000	BR N108/2015	ENC DU04/09/2015 AU 06/09/2015 OGX		121 230,00
06/09/15	411000	BR N108/2015	ENC DU04/09/2015 AU 06/09/2015 OGX	121 230,00	
09/09/15	411000	BR N109/2015	ENC DU07/09/2015 AU 09/09/2015 OGX		226 365,00
09/09/15	411000	BR N109/2015	ENC DU07/09/2015 AU 09/09/2015 OGX	226 365,00	
10/09/15	411000	BR N110/2015	ENC DU01/09/2015 AU 10/09/2015 TGT		330 165,00
10/09/15	411000	BR N110/2015	ENC DU01/09/2015 AU 10/09/2015 TGT	330 165,00	
12/09/15	411000	BR N111/2015	ENC DU10/09/2015 AU 12/09/2015 OGX		116 190,00
12/09/15	411000	BR N111/2015	ENC DU10/09/2015 AU 12/09/2015 OGX	116 190,00	
15/09/15	411000	BR N112/2015	ENC DU13/09/2015 AU 15/09/2015 OGX		206 850,00
15/09/15	411000	BR N112/2015	ENC DU13/09/2015 AU 15/09/2015 OGX	206 850,00	
20/09/15	411000	BR N113/2015	ENC DU11/09/2015 AU 20/09/2015 TGT		361 995,00
20/09/15	411000	BR N114/2015	ENC DU16/09/2015 AU 18/09/2015 OGX		182 655,00
20/09/15	411000	BR N113/2015	ENC DU11/09/2015 AU 20/09/2015 TGT	361 995,00	
20/09/15	411000	BR N114/2015	ENC DU16/09/2015 AU 18/09/2015 OGX	182 655,00	
20/09/15	411000	FAC 08/2015	CONST FAC ECOLE OFFICIER DOUANE	10 530,00	
21/09/15	411000	BR N115/2015	ENC DU19/09/2015 AU 21/09/2015 OGX		236 460,00
21/09/15	411000	BR N115/2015	ENC DU19/09/2015 AU 21/09/2015 OGX	236 460,00	
24/09/15	411000	BR N116/2015	ENC DU21/09/2015 AU 24/09/2015 OGX		188 265,00
24/09/15	411000	BR N116/2015	ENC DU21/09/2015 AU 24/09/2015 OGX	188 265,00	
30/09/15	411000	BR N117/2015	ENC DU21/09/2015 AU 30/09/2015 TGT		327 615,00
30/09/15	411000	BR N118/2015	ENC DU25/09/2015 AU 27/09/2015 OGX		144 660,00
30/09/15	411000	BR N119/2015	ENC DU28/09/2015 AU 30/09/2015 OGX		298 350,00
30/09/15	411000	BR N117/2015	ENC DU21/09/2015 AU 30/09/2015 TGT	327 615,00	
30/09/15	411000	BR N118/2015	ENC DU25/09/2015 AU 27/09/2015 OGX	144 660,00	
30/09/15	411000	BR N119/2015	ENC DU28/09/2015 AU 30/09/2015 OGX	298 350,00	
03/10/15	411000	BR N120/2015	ENC DU01/10/2015 AU 03/10/2015 OGX		154 095,00
03/10/15	411000	BR N120/2015	ENC DU01/10/2015 AU 03/10/2015 OGX	154 095,00	
06/10/15	411000	BR N121/2015	ENC DU04/10/2015 AU 06/10/2015 OGX		265 965,00
06/10/15	411000	BR N121/2015	ENC DU04/10/2015 AU 06/10/2015 OGX	265 965,00	
			TOTAL A REPORTER	28 488 780,00	26 363 425,00

COMPTE:411000 -Clients **Exercice 2015**

DATE	COMPTE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
			REPORT	**28 488 780,00**	**26 363 425,00**
09/10/15	411000	BR N122/2015	ENC DU07/10/2015 AU 09/10/2015 OGX		148 215,00
09/10/15	411000	BR N122/2015	ENC DU07/10/2015 AU 09/10/2015 OGX	148 215,00	
10/10/15	411000	BR N123/2015	ENC DU01/10/2015 AU 10/10/2015 TGT		335 070,00
10/10/15	411000	BR N123/2015	ENC DU01/10/2015 AU 10/10/2015 TGT	335 070,00	
12/10/15	411000	BR N124/2015	ENC DU10/10/2015 AU 12/10/2015 OGX		174 585,00
12/10/15	411000	BR N124/2015	ENC DU10/10/2015 AU 12/10/2015 OGX	174 585,00	
12/10/15	411000	FAC 09/2015	CONST FAC ECOLE OFFICIER DOUANE	32 760,00	
14/10/15	411000	CHQ 8940777	ENCAISSEMENT CHQ FAC 06/2015 COTA		526 500,00
15/10/15	411000	BR N125/2015	ENC DU13/10/2015 AU 15/10/2015 OGX		167 415,00
15/10/15	411000	BR N125/2015	ENC DU13/10/2015 AU 15/10/2015 OGX	167 415,00	
18/10/15	411000	BR N126/2015	ENC DU16/10/2015 AU 18/10/2015 OGX		155 370,00
18/10/15	411000	VIR	VIREMENT REGLEE FAC N16/2014 METRO BUS		46 800,00
18/10/15	411000	BR N126/2015	ENC DU16/10/2015 AU 18/10/2015 OGX	155 370,00	
20/10/15	411000	BR N127/2015	ENC DU11/10/2015 AU 20/10/2015 TGT		388 050,00
20/10/15	411000	BR N127/2015	ENC DU11/10/2015 AU 20/10/2015 TGT	388 050,00	
21/10/15	411000	BR N128/2015	ENC DU19/10/2015 AU 21/10/2015 OGX		264 660,00
21/10/15	411000	BR N128/2015	ENC DU19/10/2015 AU 21/10/2015 OGX	264 660,00	
24/10/15	411000	BR N129/2015	ENC DU22/10/2015 AU 24/10/2015 OGX		128 315,00
24/10/15	411000	BR N129/2015	ENC DU22/10/2015 AU 24/10/2015 OGX	128 315,00	
26/10/15	411000	BR N130/2015	ENC DU25/10/2015 AU 27/10/2015 OGX		251 205,00
26/10/15	411000	BR N130/2015	ENC DU25/10/2015 AU 27/10/2015 OGX	251 205,00	
28/10/15	411000	FAC 10/2015	CONST FAC ECOLE AGENT DES DOUANE	98 280,00	
28/10/15	411000	FAC 11/2015	CONST FAC COTA SPA 3eme TRIM	526 500,00	
28/10/15	411000	FAC 12/2015	CONST FAC AGENCE DE BASSIN HYDROGRAPHIQ	147 420,00	
29/10/15	411000	FAC 13/2015	CONST FAC ECOLE OFFICIER DE DOUANE	16 380,00	
31/10/15	411000	BR N131/2015	ENC DU28/10/2015 AU 31/10/2015 OGX		206 910,00
31/10/15	411000	BR N132/2015	ENC DU21/10/2015 AU 31/10/2015 TGT		371 520,00
31/10/15	411000	BR N131/2015	ENC DU28/10/2015 AU 31/10/2015 OGX	206 910,00	
31/10/15	411000	BR N132/2015	ENC DU21/10/2015 AU 31/10/2015 TGT	371 520,00	
01/11/15	411000	BR N133/2015	ENC DU 01/11/2015 AU 03/11/2015 OGX		160 215,00
01/11/15	411000	BR N133/2015	ENC DU 01/11/2015 AU 03/11/2015 OGX	160 215,00	
03/11/15	411000	CHQ 09515773	REGLEMENT FAC 12/2015 BUPLICITE BASSIN H		147 420,00
05/11/15	411000	FAC N07/2015	REGLEMENT FAC SOLDARITE 1er SEMESTRE2015		500 000,00
06/11/15	411000	BR N134/2015	ENC DU 04/11/2015 AU 06/11/2015 OGX		173 895,00
06/11/15	411000	BR N134/2015	ENC DU 04/11/2015 AU 06/11/2015 OGX	173 895,00	
09/11/15	411000	BR N135/2015	ENC DU 07/11/2015 AU 09/11/2015 OGX		196 200,00
09/11/15	411000	BR N135/2015	ENC DU 07/11/2015 AU 09/11/2015 OGX	196 200,00	
			TOTAL A REPORTER	32 431 745,00	30 705 770,00

COMPTE:411000 -Clients **Exercice 2015**

DATE	COMPTE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
			REPORT	**32 431 745,00**	**30 705 770,00**
12/11/15	411000	BR N136/2015	ENC DU 10/11/2015 AU 12/11/2015 OGX		232 650,00
12/11/15	411000	BR N137/2015	ENC DU 01/11/2015 AU 10/11/2015 TGT		478 830,00
12/11/15	411000	BR N137/2015	ENC DU 01/11/2015 AU 10/11/2015 TGT	478 830,00	
12/11/15	411000	BR N136/2015	ENC DU 10/11/2015 AU 12/11/2015 OGX	232 650,00	
15/11/15	411000	BR N138/2015	ENC DU 13/11/2015 AU 15/11/2015 OGX		158 220,00
15/11/15	411000	BR N138/2015	ENC DU 13/11/2015 AU 15/11/2015 OGX	158 220,00	
18/11/15	411000	BR N139/2015	ENC DU 16/11/2015 AU 18/11/2015 OGX		228 945,00
18/11/15	411000	BR N139/2015	ENC DU 16/11/2015 AU 18/11/2015 OGX	228 945,00	
20/11/15	411000	BR N140/2015	ENC DU 11/11/2015 AU 20/11/2015 TGT		464 175,00
20/11/15	411000	BR N140/2015	ENC DU 11/11/2015 AU 20/11/2015 TGT	464 175,00	
21/11/15	411000	BR N141/2015	ENC DU 19/11/2015 AU 21/11/2015 OGX		163 950,00
21/11/15	411000	BR N141/2015	ENC DU 19/11/2015 AU 21/11/2015 OGX	163 950,00	
24/11/15	411000	BR N142/2015	ENC DU 22/11/2015 AU 24/11/2015 OGX		251 670,00
24/11/15	411000	BR N142/2015	ENC DU 22/11/2015 AU 24/11/2015 OGX	251 670,00	
27/11/15	411000	BR N143/2015	ENC DU 25/11/2015 AU 27/11/2015 OGX		189 780,00
27/11/15	411000	BR N143/2015	ENC DU 25/11/2015 AU 27/11/2015 OGX	189 780,00	
30/11/15	411000	BR N144/2015	ENC DU 28/11/2015 AU 30/11/2015 OGX		174 735,00
30/11/15	411000	BR N145/2015	ENC DU 21/11/2015 AU 30/11/2015 TGT		557 355,00
30/11/15	411000	BR N145/2015	ENC DU 21/11/2015 AU 30/11/2015 TGT	557 355,00	
30/11/15	411000	BR N144/2015	ENC DU 28/11/2015 AU 30/11/2015 OGX	174 735,00	
03/12/15	411000	BR N146/2015	ENC DU 01/12/2015 AU 03/12/2015 OGX		221 925,00
03/12/15	411000	BR N146/2015	ENC DU 01/12/2015 AU 03/12/2015 OGX	221 925,00	
06/12/15	411000	FAC 14/2015	CONST FAC MINISTERE SOLDARITE 2eme SEM	500 000,00	
06/12/15	411000	BR N147/2015	ENC DU 04/12/2015 AU 06/12/2015 OGX		146 055,00
06/12/15	411000	FAC 15/2015	CONST FAC DROITS LOYER 4TRIM COTA SPA	526 500,00	
06/12/15	411000	BR N147/2015	ENC DU 04/12/2015 AU 06/12/2015 OGX	146 055,00	
09/12/15	411000	BR N148/2015	ENC DU 07/12/2015 AU 09/12/2015 OGX		222 015,00
09/12/15	411000	BR N148/2015	ENC DU 07/12/2015 AU 09/12/2015 OGX	222 015,00	
10/12/15	411000	BR N149/2015	ENC DU 01/12/2015 AU 10/12/2015 TGT		559 995,00
10/12/15	411000	BR N149/2015	ENC DU 01/12/2015 AU 10/12/2015 TGT	559 995,00	
12/12/15	411000	BR N150/2015	ENC DU 10/12/2015 AU 12/12/2015 OGX		146 205,00
12/12/15	411000	BR N150/2015	ENC DU 10/12/2015 AU 12/12/2015 OGX	146 205,00	
15/12/15	411000	BR N151/2015	ENC DU 13/12/2015 AU 15/12/2015 OGX		253 875,00
15/12/15	411000	BR N152/2015	ENC DU 16/12/2015 AU 18/12/2015 OGX		197 970,00
15/12/15	411000	BR N151/2015	ENC DU 13/12/2015 AU 15/12/2015 OGX	253 875,00	
15/12/15	411000	BR N152/2015	ENC DU 16/12/2015 AU 18/12/2015 OGX	197 970,00	
20/12/15	411000	BR N153/2015	ENC DU 11/12/2015 AU 20/12/2015 TGT		452 475,00
			TOTAL A REPORTER	38 106 595,00	35 806 595,00

ENTREPRISE TRANSPORT URBIN **EXTRAIT GRAND-LIVRE** PAGE:10

ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA EDITION DU 21/04/2016 16: 6

OUARGLA EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE:411000 -Clients **Exercice 2015**

DATE	COMPTE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
			REPORT	**38 106 595,00**	**35 806 595,00**
20/12/15	411000	BR N153/2015	ENC DU 11/12/2015 AU 20/12/2015 TGT	452 475,00	
21/12/15	411000	BR N154/2015	ENC DU 19/12/2015 AU 21/12/2015 OGX		171 960,00
21/12/15	411000	BR N154/2015	ENC DU 19/12/2015 AU 21/12/2015 OGX	171 960,00	
23/12/15	411000	VIR	VIREMENT DOUANE REG FAC N08 ET 09 ET 13		10 530,00
23/12/15	411000	VIR	VIREMENT DOUANE REG FAC N08 ET 09 ET 13		32 760,00
23/12/15	411000	VIR	VIREMENT DOUANE REG FAC N08 ET 09 ET 13		16 380,00
24/12/15	411000	BR N155/2015	ENC DU 22/12/2015 AU 24/12/2015 OGX		152 475,00
24/12/15	411000	BR N155/2015	ENC DU 22/12/2015 AU 24/12/2015 OGX	152 475,00	
27/12/15	411000	BR N156/2015	ENC DU 25/12/2015 AU 27/12/2015 OGX		101 310,00
27/12/15	411000	BR N156/2015	ENC DU 25/12/2015 AU 27/12/2015 OGX	101 310,00	
31/12/15	411000	CHQ 8940983	VIREMENT COTA REG FAC 05/2015 LOYER		526 500,00
31/12/15	411000	BR N157/2015	ENC DU 21/12/2015 AU 31/12/2015 TGT		444 570,00
31/12/15	411000	BR N158/2015	ENC DU 28/12/2015 AU 31/12/2015 OGX		234 210,00
31/12/15	411000	BR N157/2015	ENC DU 21/12/2015 AU 31/12/2015 TGT	444 570,00	
31/12/15	411000	BR N158/2015	ENC DU 28/12/2015 AU 31/12/2015 OGX	234 210,00	
			TOTAL (348) MOUVEMENTS du 01/01/15 au 31/12/15	36 495 770,00	37 497 290,00
			CUMULS AU 31/12/15	39 663 595,00	37 497 290,00
			SOLDE AU 31/12/15	**2 166 305,00**	

الملـحق رقم 2

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE : **OUARGLA**

INSPECTION DES IMPOTS DE : **SIDI BOUGHOUFALA**

RECETTE DES IMPOTS DE : **OUARGLA**

COMMUNE DE : **OUARGLA**

0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7 N. I. S.

ARTICLE D'IMPOSITION
3 0 0 1 0 3 3 9 8 8 0

MOIS DE : **Decembre 2015**

TRIMESTRE

A RAPPELER OBLIGATOIREMENT

IMPOTS ET TAXES PERCUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE

DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

Série G. N° 50 (2004)

M. **ETU OUARGLA**
(Nom et Prénom - raison sociale)

Activité/Professior **Transport Urbain de Voyageurs**

Adresse **Zone industrielle Route de Ghardaia - Ouargla**

F. J. **0 0**

CODE ACTIVITE

A T T E N T I O N

La présente déclaration doit être déposée à la recette des Impôts dans les **VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS.**

Nature des Impôts	Code	Opérations Imposables	Chiffre d'affaires brut	Chiffre d'affaires Imposable / Recettes Professionnelles Imposables	Taux	Montant à payer (en D.A.)	
TAP	C I A 11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50 %			2,00%		
	C I A 12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30 %			2,00%		
	C I A 13	Affaires sans réfaction	**2 876 051**	**2 876 051**	2,00%	**57 521**	
	C I A 14	Affaires exonérées					
	C I A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)					
1		**Préciser autres taux de réfaction le cas échéant** **TOTAL**	**2 876 051**	**2 876 051**		**57 521**	1

		Acomptes et Solde I.B.S.	Détermination des acomptes et du solde de liquidation	Montant à payer (en D.A.)	
AP/IBS	E I M 10	Acompte Provisionnel			
	E I M 10	Solde de liquidation			
2			**TOTAL**		2

		Catégories de revenus soumis à une retenue à la source I.R.G. ou I.B.S.	Revenus nets imposables	Taux	Montant à payer (en D.A.)	
IRG/Salaires	E I L 20	IRG/Traitements salaires, pensions et rentes viagères	**3 445 459**	Barème	**331 818**	
Autres retenues à la source I.R.G.	E I L 30	IRG/Revenus des Créances, dépôts et Cautionnements (Titres nominatifs)		10%		
	E I L 40	IRG/Bénéfices distribués par les Sociétés de Capitaux et assimilées		15%		
	E I L 60	IRG/Revenus des bons de caisse-anonymes		30%		
	E I L 80	IRG/Autres retenues à la source				
Retenues à la source I.B.S.	E I M 30	IBS/Revenus des Entreprises Etrangères non installées en Algérie (Prest. De Services) (1)		24%		
	E I M 40	IBS/Autres retenues à la source				
4		**(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise** **TOTAL**	**3 445 459**		**331 818**	4

		Opérations Imposables	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en D.A.)	
DROIT DE TIMBRE SUR ETAT	E 2 E 00			1%		
5		TOTAL				5

		Opérations Imposables	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en D.A.)	
IMPOTS ET TAXES NON REPRIS CI-DESSUS						
6		TOTAL				6

RECAPITULATION (EN DA)		
1 - TAP	C/500026/A	**57 521**
2 - AP / IBS		
3 - VF	C/500026/C	
4/1 - IRG / Salaires	C/201001/100	**331 818**
4/2 - IRG / Autres Ret. Source	C/201001/101/A/B/C	
4/3 - IBS / Retenues à la source		
- TIC	C/201003/303/A/B	
5 - Droit de timbre	C/201002/201	
6 -	C/	
7 - TVA	C/201003/300/A/B/C	
MONTANT TOTAL A PAYER		**389 339**

Cadre réservé au contribuable

Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables.

A **OUARGLA** le **18/01/2016**

CACHET. SIGNATURE

Cadre réservé à la recette des impôts

Reçu - ce jour la présente déclaration enregistrée sous le numéro :

Payée - par chèque bancaire N° du : tirée sur l'agence :

- par chèque postal N du

- en numéraire :

Prise en recette par quittance N° de ce jour

A **OUARGLA** le

Le Receveur des Impôts,

CACHET. SIGNATURE

Cadre réservé à l'inspection des impôts

Déclaration enregistrée le :

Observations éventuelles :

TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

ETU OUARGLA

0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7
3 0 0 1 0 3 3 9 8 8 0

Decembre 2015

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro (exemple : 325.626 D.A. ⟶ 325.620 D.A.)

A/ Chiffres d'affaires Imposables

Code	Opérations assujettie à la TVA	Chiffre d'Affaires Total	Chiffre d'Affaires Exonéré	Chiffre d'Affaires Imposable	Taux	Montant des Droits (en D.A.)
E 3 B 11	Biens produits et denrées visées par l'article 23 du C/TCA				7%	
E 3 B 12	Prestations de Services visées par l'article 23 du C/TCA				"	
E 3 B 13	Opérations Immobilières visées par l'article 23 du C/TCA				"	
E 3 B 14	Actes médicaux				"	
E 3 B 15	Commissionnaires et Courtiers				"	
E 3 B 16	Fourniture d'énergie				"	
E 3 B 21	Production : biens, produits, denrées visées par l'article 21 du C/TCA				17%	
E 3 B 22	Revente en l'état : biens, produits, denrées visées par l'article 21 du C/TCA				17%	
E 3 B 23	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 7%				7%	
E 3 B 24	Professions Libérales				"	
E 3 B 25	Opérations de Banques et d'Assurances				"	
E 3 B 26	Prestations de Téléphone et de Télex				"	
E 3 B 28	Autres Prestations de Services	**2 876 051**		**2 876 051**	0	**488 929**
E 3 B 31	Débit de Boissons				"	
E 3 B 32	Production : biens, produits, denrées visées à l'article 21 du C/TCA				"	
E 3 B 33	Revente en l'état : biens, produits, denrées visées à l'article 21 du C/TCA				"	
E 3 B 34	Tabac et allumettes				"	
E 3 B 35	Spectacles, jeux divertissements autres que ceux de l'article 21 C/TCA				"	
E 3 B 36	Autres prestations de Services visées à l'article 21 du C/TCA				"	
E 3 B 37	Consommations sur place				"	
	TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES	**2 876 051**		**2 876 051**		**488 929**

B/ Déductions à Opérer

	NATURE DES DEDUCTIONS	MONTANT
E 3 B91	Précompte antérieur (mois précédent)	**62 332 252**
E 3 B92	T.V.A. sur achats de biens, matières et services (art. 29 C/ T.C.A.)	**4 452 263**
E 3 B93	T.V.A. sur achats de biens amortissables (art. 38 C/ T.C.A.)	**8 237 967**
E 3 B94	Régularisation du prorata (déduction complémentaire) (art. 40 C/ T.C.A)	
E 3 B95	T.V.A. à récupérer sur factures annulées ou impayées (art. 18 C/ T.C.A)	
E 3 B96	Autres déductions (Notification du précompte, etc...)	
		75 022 481

C/ TVA à Payer

C	- Total des droits dûs	**488 929**
E 3 B97	Régularisation du prorata (art. 40 C/ T.C.A) (+) (déduction excedentaire)	
E 3 B98	- Reversement de la déduction (art. 37 C/ T.C.A.) (+)	
	TOTAL A RAPPELER (C)	**488 929**
B	- Total des déductions à opérer (B) (-)	**75 022 481**
E 3 B 00	**TVA à payer au titre du mois (C - B)** (A reporter dans le cadre " Récapitulation " ligne 10)	7
E 3 B 99	Précompte à reporter sur le mois suivant (B - C)	**74 533 553**

الملـحق رقم 3

...N GENERALE DES IMPOTS
...IRECTION DES IMPOTS DE LA
...AYA DE : OUARGLA
INSPECTION DES IMPOTS
DE : SIDI BOUGHOUFALA
RECETTE DES IMPOTS
DE : OUARGLA
COMMUNE DE : OUARGLA

0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7 — N. I. S.

ARTICLE D'IMPOSITION
3 0 0 1 0 3 3 9 8 8 0

MOIS DE : Mars 2015
TRIMESTRE

A RAPPELER OBLIGATOIREMENT

IMPOTS ET TAXES PERCUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE

DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

Série G. N° 50 (2004)

M. ETU OUARGLA
(Nom et Prénom - raison sociale)
Activité/Professior : Transport Urbain de Voyageurs
Adresse : Zone industrielle Route de Ghardaia - Ouargla

F. J. 0 0

CODE ACTIVITE

ATTENTION

La présente déclaration doit être déposée à la recette des Impôts dans les VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS.

Nature des Impôts	Code	Opérations Imposables	Chiffre d'affaires brut	Chiffre d'affaires Imposable / Recettes Professionnelles Imposables	Taux	Montant à payer (en D.A.)	
TAP	C I A 11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50 %			2,00%		
	C I A 12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30 %			2,00%		
	C I A 13	Affaires sans réfaction			2,00%		
	C I A 14	Affaires exonérées					
	C I A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)					
1		Préciser autres taux de réfaction le cas échéant — TOTAL					1

		Acomptes et Solde I.B.S.	Détermination des acomptes et du solde de liquidation	Montant à payer (en D.A.)	
AP/IBS	E I M 10	Acompte Provisionnel			
	E I M 10	Solde de liquidation			
2			TOTAL		2

		Catégories de revenus soumis à une retenue à la source I.R.G. ou I.B.S.	Revenus nets imposables	Taux	Montant à payer (en D.A.)	
IRG/Salaires	E I L 20	IRG/Traitements salaires, pensions et rentes viagères		Barême		
Autres retenues à la source I.R.G.	E I L 30	IRG/Revenus des Créances, dépôts et Cautionnements (Titres nominatifs)		10%		
	E I L 40	IRG/Bénéfices distribués par les Sociétés de Capitaux et assimilées		15%		
	E I L 60	IRG/Revenus des bons de caisse-anonymes		30%		
	E I L 80	IRG/Autres retenues à la source				
Retenues à la source I.B.S.	E I M 30	IBS/Revenus des Entreprises Etrangères non installées en Algérie (Prest. De Services) (1)		24%		
	E I M 40	IBS/Autres retenues à la source	10 000		10 000	
4		(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise — TOTAL	10 000		10 000	4

		Opérations Imposables	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en D.A.)	
DROIT DE TIMBRE SUR ETAT 5	E 2 E 00			1%		
		TOTAL				5

		Opérations Imposables	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en D.A.)	
IMPOTS ET TAXES NON REPRIS CI-DESSUS 6						
		TOTAL				6

RECAPITULATION (EN DA)			**Cadre réservé au contribuable**	**Cadre réservé à la recette des impôts**	**Cadre réservé à l'inspection des impôts**
1 - TAP	C/500026/A		Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables.	**Reçu** - ce jour la présente déclaration enregistrée sous le numéro :	
2 - AP / IBS				**Payée** - par chèque bancaire N°	Déclaration enregistrée le :
3 - VF	C/500026/C			du :	
4/1 - IRG / Salaires	C/201001/100			tirée sur l'agence :	
4/2 - IRG / Autres Ret. Source	C/201001/101/A/B/C		A **OUARGLA** le **28/04/2015**	- par chèque postal N du	Observations éventuelles :
4/3 - IBS / Retenues à la source		**10 000**		- en numéraire :	
- TIC	C/201003/303/A/B		CACHET SIGNATURE	**Prise en recette par quittance N°** du ce jour	
5 - Droit de timbre	C/201002/201			A **OUARGLA** le	
6 -	C/			Le Receveur des Impôts,	
7 - TVA	C/201003/300/A/B/C			CACHET. SIGNATURE	
MONTANT TOTAL A PAYER		**10 000**			

الملـحق رقم 4

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7

Désignation de l'entreprise: ENTREPRISE TRANSPORT URBIN

Activité: TRANSPORT COLICTIVE

Adresse: ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA OUARGLA

Exercice clos le 31/12/15

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments	119 040 985	4 960 041	114 080 943	116 461 763
Autres immobilisations corporelles	432 676 413	286 710 626	145 965 787	176 475 034
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	551 717 398	291 670 667	260 046 731	292 936 797
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	40 072 730		40 072 730	30 714 609
Créances et emplois assimilés				
Clients	2 166 305		2 166 305	3 167 825
Autres débiteurs	55 913 606		55 913 606	52 484 702
Impôts et assimilés	74 686 737		74 686 737	67 215 727
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	68 241 814		68 241 814	46 063 863
TOTAL ACTIF COURANT	241 081 192		241 081 192	199 646 728
TOTAL GENERAL ACTIF	792 798 591	291 670 667	501 127 923	492 583 526

مديرية الضرائب لولاية ورقلة
مفتشية الضرائب سيدي بوغفالة
التاريخ 13 AVR. 2016
البريد الوارد

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7

Désignation de l'entreprise: ENTREPRISE TRANSPORT URBIN

Activité: TRANSPORT COLICTIVE

Adresse: ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA OUARGLA

Exercice clos le 31/12/15

BILAN (PASSIF)

	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	251 960 985	251 960 985
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	(-61 250 234)	(-38 992 117)
Autres capitaux propores - Report à nouveau	(-267 927 720)	(-228 935 603)
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**(-77 216 969)**	**(-15 966 735)**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	542 032 314	481 293 350
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**542 032 314**	**481 293 350**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	29 037 837	19 887 938
Impôts	435 976	498 428
Autres dettes	6 838 765	6 870 544
Trésorerie passif		
TOTAL III	**36 312 578**	**27 256 910**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**501 127 923**	**492 583 526**

مديرية الضرائب لولاية ورقلة
مفتشية الضرائب سيدي بوخلوة
التاريخ 13 AVR. 2016
السيد السوارد

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états finan

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7

Désignation de l'entreprise: ENTREPRISE TRANSPORT URBIN

Activité: TRANSPORT COLICTIVE

Adresse: ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA OUARGLA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		31 192 965		31 017 367
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			31 192 965		31 017 367
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation			74 260 103		81 716 272
I-Production de l'exercice			105 453 069		112 733 639
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		9 932 143		6 145 886	
Autres approvisionnements		1 794 299		2 482 124	
Variations des stocks		360 850			
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		6 176 335		6 802 879	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance	1 210 629		276 052	
	Primes d'assurances	2 643 244		3 885 133	
	Personnel extérieur à l'entreprise	218 300		131 400	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	97 600		6 800	
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions	143 800		184 724	
Autres services		438 727		504 106	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		23 015 929		20 419 106	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			82 437 140		92 314 532

/. la suite sur la page suivante

المديرية الضرائب لولاية ورقلة
مفتشية الضرائب سبدي بوغفالة
التاريخ 13 AVR. 2016
البريد الوارد

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7

Désignation de l'entreprise: ENTREPRISE TRANSPORT URBIN

Activité: TRANSPORT COLICTIVE

Adresse: ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA OUARGLA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	61 728 003		52 201 264	
Impôts et taxes et versements assimilés	1 374 197		1 378 207	
IV-Excédent brut d'exploitation		19 334 940		38 735 060
Autres produits opérationnels		896 520		602 861
Autres charges opérationnelles	1 476 800		251 742	
Dotations aux amortissements	79 987 894		78 029 297	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	61 235 234		39 043 117	
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	61 235 234		39 043 117	
Eléments extraordinaires (produits) (*)				56 000
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				56 000
Impôts exigibles sur résultats	15 000		5 000	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	61 250 234		38 992 117	

مديرية الضرائب لولاية ورقلة
مكتب الضرائب لمقاطعة ورقلة
التاريخ 13 AVR. 2016
البريد الوارد

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7

Désignation de l'entreprise: ENTREPRISE TRANSPORT URBIN

Activité: TRANSPORT COLICTIVE

Adresse: ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA OUARGLA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

1/Tableau des mouvements des stocks

Rubrique	Solde de début d'exercice	Mouvements de la période		Solde de fin d'exercice
		Débit	Crédit	
Stocks de marchandises				
Matières et fournitures	90 613	337 900	130 633	297 880
Autres approvisionnements	30 623 995	21 218 891	12 068 036	39 774 850
Encours de production de biens				
Encours de production de services				
Stocks de produits				
Stocks provenant d'immobilisations				
Stocks à l'extérieur				
TOTAL	30 714 609	21 556 791	12 198 670	40 072 730

2°/Tableau de la fluctuation de la production stockée

Débit	Crédit	Solde de fin d'exercice	
		Débiteur	Créditeur

NEANT

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7

Désignation de l'entreprise: ENTREPRISE TRANSPORT URBIN

Activité: TRANSPORT COLICTIVE

Adresse: ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA OUARGLA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

3/Charges de personnel, impôts, taxes et versements assimilés, autres services :

Rubrique		Montants
Autres services		
Charges locatives et charges de copropriété		
Etudes et recherches		
Documentation et divers		600
Transports de biens et transport collectif du personnel		167 114
Frais postaux et de télécommunications		228 478
Services bancaires et assimilés		42 534
Cotisations et divers		
	TOTAL (1)	438 727
Charges de personnel		
Rémunération du personnel		50 413 044
Rémunération de l'exploitant individuel		
Cotisations aux organismes sociaux		10 326 917
Charges sociales de l'exploitant individuel		
Autres charges sociales		988 041
Autres charges de personnel		
	TOTAL (2)	61 728 003
Impôts, taxes et versements assimilés		
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations		
Impôts et taxes non récupérables sur chiffre d'affaires		
Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)		1 374 197
	TOTAL (3)	1 374 197
	TOTAL (1)+(2)+(3)	63 540 927

4/Autres charges et produits opérationnels :

Autres charges opérationnelles	Montants
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels, droits et valeurs similaires	
Moins values sur sortie d'actifs immobilisés non financiers	1 476 800
Jetons de présence	
Pertes sur créances irrécouvrables	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Amendes et pénalités, subventions accordés, dons et libéralités	2 000
Charges exceptionnelles de gestion courante	
Autres charges de gestion courante	
TOTAL	1 478 800

Autres produits opérationnels	Montants
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	
Plus values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présences et rémunérations d'administrateurs ou de gérant	
Quotes-parts de subventions d'investissement virées au résultat de l'exercice	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Rentrées sur créances amorties	
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	896 520
Autres produits de gestion courante	
TOTAL	896 520

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7

Désignation de l'entreprise: ENTREPRISE TRANSPORT URBIN

Activité: TRANSPORT COLICTIVE

Adresse: ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA OUARGLA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

5/Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubriques et Postes	Dotations Cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecarts (1)-(2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles	177 000		177 000			
Immobilisations corporelles	212 102 172	79 987 894	419 400	291 670 667	79 987 894	
Participations						
Autres actifs financiers non courants						
TOTAL	212 279 172	79 987 894	596 400	291 670 667	79 987 894	

6/Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations (créees ou acquises à détailler)	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles	48 736 628		48 736 628
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL	48 736 628		48 736 628

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7

Désignation de l'entreprise: ENTREPRISE TRANSPORT URBIN

Activité TRANSPORT COLICTIVE

Adresse ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA OUARGLA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

7/Tableau des immobilisations cédées (plus ou moins values) au cours de l'exercice

Nature des Immobilisations cédées	Date acquisition	Montant net figurant à l'actif	amortissements pratiqués	Valeur nette comptable	Prix de cession	Plus ou moins value	
						Plus value	Moins value
LOGICIEL PCCOMPTA	06/12/11	80 000	80 000				
LOGICIEL PCPAIE	06/12/11	67 000	67 000				
LOGICIEL PCSTOCK	06/12/11	30 000	30 000				
DISQUE DUR EXTERNE 500GO	17/07/11	9 500	9 500				
ONDULEUR APC 500 VIA	17/07/11	5 800	5 800				
ONDULEUR APC 500 VIA	17/07/11	5 800	5 800				
IMPRIMANTE LASER CANON 3010	17/07/11	13 000	13 000				
IMPRIMANTE LASER CANON 3010	17/07/11	13 000	13 000				
MICRO-ORDINATEUR HP	17/07/11	49 500	49 500				
IMPRIMANTE LASER CANON 3050	06/08/11	13 400	13 400				
IMPRIMANTE LASER CANON 3050	06/08/11	13 400	13 400				
IMPRIMANTE MATRICIEL EPSON 2090	06/08/11	51 000	51 000				
[illegible]	06/08/11	51 000	51 000				
[illegible]	06/08/11	32 500	32 500				
[illegible]	06/08/11	32 500	32 500				
[illegible]	06/08/11	32 500	32 500				
[illegible]	06/08/11	58 000	58 000				
IMPRIMANTE LASER 2900	07/02/12	16 500	16 500				
ONDULEUR APC 500 VIA	07/02/12	5 500	5 500				
ONDULEUR APC 500 VIA	07/02/12	5 500	5 500				
ONDULEUR APC 500 VIA	07/02/12	5 500	5 500				
ONDULEUR APC 500 VIA	07/02/12	5 500	5 500				
	TOTAL	596 400	596 400				

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7

Désignation de l'entreprise: ENTREPRISE TRANSPORT URBIN

Activité: TRANSPORT COLICTIVE

Adresse: ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA OUARGLA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

8/Tableau des provisions et pertes de valeurs:

Rubriques et postes	Provisions cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice	Reprises sur l'exercice	Provisions cumulées en fin d'exercice
-Pertes de valeurs sur stocks (à détailler pour chaque catégorie de stock sur état annexes				
-Pertes de valeurs sur créances (1)				
-Pertes de valeurs sur actions et parts sociales (2)				
-Provisions pour pensions et obligations similaires				
-Provisions sur litiges				
-Autres provisions liées au personnel				
-Provisions pour impôts				
-Autres provisions à détailler sur états annexes				
TOTAL				

NEANT

(1) A détailler en tableau 8/1

(2) A détailler en tableau 8/2

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7

Désignation de l'entreprise: ENTREPRISE TRANSPORT URBIN

Activité: TRANSPORT COLICTIVE

Adresse: ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA OUARGLA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

8/1 Relevé des pertes de valeurs sur créances:

Désignation des débiteurs	Valeur de la créance	Provision constituée
NEANT		
TOTAL		

8/2 Relevé des pertes de valeurs sur actions et parts sociales:

Filiales	Valeur nominale au début de l'exercice	Perte de valeur constituée	Valeur nette comptable
NEANT			
TOTAL			

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7

Désignation de l'entreprise: ENTREPRISE TRANSPORT URBIN

Activité: TRANSPORT COLICTIVE

Adresse: ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA OUARGLA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:

Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice / Perte	61 250 234
I. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote- part du sponsoring et parrainage non déductibles		
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		
Amortissements non déductibles		
Quote - part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf art 27 de LFC2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat	15 000
	Impôts différé (variation)	
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		
Autres réintégrations *		
	Total des réintégrations	**15 000**
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf art 173 du CIDTA)		
Les produits et les plus valus de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf art 147 bis du CIDTA)		
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions *		
	Total des déductions	
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf art 147 du CIDITA)		
Déficit de l'année 2011		
Déficit de l'année 2012		47 769 570
Déficit de l'année 2013		67 883 125
Déficit de l'année 2014		38 992 117
	Total des déficits à déduire	154 644 812
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	
	Déficit	215 880 047

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 001030019011167

Désignation de l'entreprise: ENTREPRISE TRANSPORT URBIN

Activité: TRANSPORT COLICTIVE

Adresse: ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA OUARGLA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

10/Tableau d'affectation du résultat et des réserves (N-1) :

		Montants
Origine	Report à nouveau de l'exercice N-1 (à détailler)	
	Resultat de l'exercice N-1	
	Prelèvements sur réserves (à détailler)	
	TOTAL	
Affectation	Reserves (à détailler)	
	Augmentation du capital	
	Dividendes	
	Report à nouveau (à détailler)	
	TOTAL	

NEANT

11/Tableau des participations (filiales et entités associées):(suite)

filiales et entités associées	capitaux propres	dont capital	Quote-part de capital détenu %	Résultat dernier exercice	Prêts et avances accordées	Dividendes encaissés	Valeur comptables des titres détenus
FILIALES							
NEANT							
ENTITES ASSOCIEES							
NEANT							

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 1 0 3 0 0 1 9 0 1 1 1 6 7

Désignation de l'entreprise: ENTREPRISE TRANSPORT URBIN

Activité: TRANSPORT COLICTIVE

Adresse: ZONE INDUSTRIELE RUE GHARDAIA OUARGLA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

12/ Commissions et courtages, redevances, honoraires, sous-traitance, rémunérations diverses et frais de siège :

Désignation des personnes Bénéficiaires	Numéro d'identifiant fiscal	Adresse	Montant perçu
NEANT			
		TOTAL	

13/ Taxe sur l'activité professionnelle :

Lieu de payement de la TAP	Chiffre d'affaires Imposable Par commune	Chiffre d'affaires Exonéré	TAP acquittée
NEANT			
TOTAL			

الملـحق رقم 5

Entreprise : Entreprise Publique de Transport Urbain de Ouargla

Activité : Transport Urbain de voyageurs

Adresse : Zone industrielle - Ouargla

NIF : 001030019011167

Article d'imposition : 30010339880

RELEVE DE LA TVA DEDUITE

joint à la dècalaration G-50 du mois de: DECEMBRE 2015

[LF-2003-Art. 45-Art. 29 duC/TCA]

1.Produits -Matières et fournitures -Services

2.biens amortissables

Numero d'identification Statistique (NIF) 1	Nom et Prénom Raison sociale 2	Adresse 3	Registre de Commerce 4	Facture		Montant H.T De la facture 7	Montant De la TVA Déduite 8
				Numéro 5	Date 6		
099230019084711	ACTEL OUARGLA	OUARGLA		501C-032413	02/03/2015	1 649,00	280,33
099230019084711	ACTEL OUARGLA	OUARGLA		502C-035950	03/05/2015	3 352,40	569,91
099230019084711	ACTEL OUARGLA	OUARGLA		503C-035454	05/07/2015	1 879,00	319,43
099230019084711	ACTEL OUARGLA	OUARGLA		504C-035710	02/09/2015	1 859,00	316,03
298207010320347	ZKIRI IBTISAM	1 AVENU KODSE TAZEGRARAT	30-01-05898	018/2014	22/01/2015	24 150,00	4 105,50
298207010320347	ZKIRI IBTISAM	2 AVENU KODSE TAZEGRARAT	30-01-05899	188/2014	22/01/2015	19 600,00	3 332,00
298207010320347	ZKIRI IBTISAM	3 AVENU KODSE TAZEGRARAT	30-01-05900	22/2015	31/03/2015	16 050,00	2 728,50
298207010320347	ZKIRI IBTISAM	3 AVENU KODSE TAZEGRARAT	30-01-05900	85/2015	24/05/2015	15 000,00	2 550,00
000116001563586	DJEEZY	ALGERIE	01/B/ 0015635	171873065	08/01/2015	17 692,31	3 007,69
000116001563586	DJEEZY	ALGERIE	01/B/ 0015635	175314970	08/02/2015	17 692,31	3 007,69
000116001563586	DJEEZY	ALGERIE	01/B/ 0015635	178385015	08/03/2015	17 692,31	3 007,69
000116001563586	DJEEZY	ALGERIE	01/B/ 0015635	182004748	08/04/2015	17 998,34	3 059,72
000116001563586	DJEEZY	ALGERIE	01/B/ 0015635	185947981	08/05/2015	18 029,91	3 065,09
000116001563586	DJEEZY	ALGERIE	01/B/ 0015635	190775758	08/06/2015	17 948,72	3 051,28
000116001563586	DJEEZY	ALGERIE	01/B/ 0015635	194468990	08/07/2015	18 029,91	3 065,09
000116001563586	DJEEZY	ALGERIE	01/B/ 0015635	198359687	08/08/2015	17 948,72	3 051,28
000116001563586	DJEEZY	ALGERIE	01/B/ 0015635	202671324	08/09/2015	17 948,72	3 051,28
000116001563586	DJEEZY	ALGERIE	01/B/ 0015635	206473195	08/10/2015	17 948,72	3 051,28
000116001563586	DJEEZY	ALGERIE	01/B/ 0015635	210050730	08/11/2015	17 948,72	3 051,28
000609019000163	SONELGAZ	TOUGGOURT	01/30-06/B/0805455	881412000158	08/01/2015	19 535,74	1 367,50
000609019000163	SONELGAZ	OUARGLA	01/30-06/B/0805455	811501002517	09/02/2015	32 340,27	2 263,82
000609019000163	SONELGAZ	OUARGLA	01/30-06/B/0805456	811502003883	09/03/2015	29 176,04	2 042,32
000609019000163	SONELGAZ	OUARGLA	01/30-06/B/0805456	811503001120	09/04/2015	25 368,39	1 775,79
000609019000163	SONELGAZ	OUARGLA	01/30-06/B/0805456	811504000612	09/05/2015	23 243,95	1 627,08
000609019000163	SONELGAZ	TOUGGOURT	01/30-06/B/0805455	881503000156	07/04/2015	25 553,50	1 788,74

0609019000163	SONELGAZ	OUARGLA	01/30-06/B/0805455	811505000619	04/06/2015	26 725,99	1 870,82
000609019000163	SONELGAZ	OUARGLA	01/30-06/B/0805455	811506001183	07/07/2015	30 425,71	2 129,80
000609019000163	SONELGAZ	TOUGGOURT	01/30-06/B/0805455	881506000155	06/07/2015	12 686,36	888,04
000609019000163	SONELGAZ	OUARGLA	01/30-06/B/0805455	811506001185	06/08/2015	34 813,36	2 436,94
000609019000163	SONELGAZ	OUARGLA	01/30-06/B/0805455	811508001190	30/09/2015	36 748,80	2 572,42
000609019000163	SONELGAZ	OUARGLA	01/30-06/B/0805455	811509001189	11/10/2015	30 906,01	2 163,42
000609019000163	SONELGAZ	OUARGLA	01/30-06/B/0805455	811510001196	09/11/2015	25 655,43	1 795,88
000609019000163	SONELGAZ	TOUGGOURT	01/30-06/B/0805455	881509000198	08/10/2015	28 666,86	2 006,68
000609019000163	SONELGAZ	OUARGLA	01/30-06/B/0805455	811411001153	07/12/2015	23 501,03	1 645,07
000116180807261	ADE	OUARGLA	122442/B/98	048/2012-05	29/01/2015	5 506,86	385,48
000116180807261	ADE	OUARGLA	122442/B/98	048/2012-06	29/01/2015	9 808,28	686,58
000116180807261	ADE	OUARGLA	122442/B/98	048/2012-09	29/01/2015	19 888,71	1 392,21
000116180807261	ADE	OUARGLA	122442/B/98	0438/2014-12	29/01/2015	4 855,00	339,85
000116180807261	ADE	OUARGLA	122442/B/98	0438/2015-03	28/04/2015	4 855,00	339,85
000116180807261	ADE	OUARGLA	122442/B/98	0966/2015-03	16/04/2015	29 708,40	2 079,59
000116180807261	ADE	OUARGLA	122442/B/98	0966/2015-06	01/07/2015	901,14	63,08
000116180807261	ADE	OUARGLA	122442/B/98	1104/2015-06	02/07/2015	5 724,00	400,68
000116180807261	ADE	OUARGLA	122442/B/98	438/2015-06	14/09/2015	4 855,00	339,85
000116180807261	ADE	OUARGLA	122442/B/98	0966/2015-09	01/10/2015	510,00	35,70
000116180807261	ADE	OUARGLA	122442/B/98	1104/2015-09	01/10/2015	510,00	35,70
000116180807261	ADE	OUARGLA	122442/B/98	0438/2015-09	19/10/2015	4 855,00	339,85
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	003/2015	01/02/2015	5 140,56	873,90
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	008/2015	17/03/2015	1 285,14	218,47
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	062/2015	30/04/2015	3 855,42	655,42
000116429235735	COTA	TOUGGOURT	01/B/15439	025/2015	30/04/2015	5 140,56	873,90
000116429235735	COTA	TOUGGOURT	01/B/15439	058/2015	23/05/2015	7 389,56	1 256,23
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	0109/2015	12/07/2015	3 855,42	655,42
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	0122/2015	14/07/2015	1 285,14	218,47
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	0125/2015	20/07/2015	1 285,14	218,47
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	0128/2015	22/07/2015	1 285,14	218,47
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	0140/2015	27/07/2015	1 285,14	218,47
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	0171/2015	27/07/2015	1 285,14	218,47
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	0193/2015	16/08/2015	963,86	163,85
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	0205/2015	27/08/2015	1 285,14	218,47
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	0242/2015	30/09/2015	3 855,42	655,41
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	0255/2015	13/10/2015	2 570,28	436,94
000116429235735	COTA	TOUGGOURT	01/B/15439	100/2015	09/11/2015	10 281,12	1 747,79
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	0312/2015	10/11/2015	2 570,28	436,94
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	0326/2015	23/11/2015	7 710,84	1 310,84
000116429235735	COTA	OUARGLA	01/B/15439	0348/2015	03/12/2015	1 285,14	218,47
000016001346720	TOYOTA ALGERIE	OUARGLA	00 B 0013467	715089	05/01/2015	4 038,48	686,54
000016001346720	TOYOTA ALGERIE	OUARGLA	00 B 0013467	738644	24/02/2015	4 011,33	681,92
TOTAL..... 02						413 771,19	36 130,35

16001346720	TOYOTA ALGERIE	OUARGLA	00 B 0013467	748511	23/03/2015	7 610,55	1 293,79
016001346720	TOYOTA ALGERIE	OUARGLA	00 B 0013467	748511	23/03/2015	2 675,74	454,88
00016001346720	TOYOTA ALGERIE	OUARGLA	00 B 0013467	763755	10/05/2015	4 432,92	753,60
000016001346720	TOYOTA ALGERIE	OUARGLA	00 B 0013467	776522	16/06/2015	2 765,74	470,18
000016001346720	TOYOTA ALGERIE	OUARGLA	00 B 0013467	783875	20/07/2015	13 719,49	2 332,31
000016001346720	TOYOTA ALGERIE	OUARGLA	00 B 0013467	801341	07/09/2015	2 844,18	483,00
000016001346720	TOYOTA ALGERIE	OUARGLA	00 B 0013467	810879	04/10/2015	4 678,68	795,38
196739300033921	BEN YAYA FOR SERVICE	BP 62 EL MEKHADMA OUARGLA	0613357/A/98	002/2015	07/01/2014	7 200,00	1 224,00
196739300033921	BEN YAYA FOR SERVICE	BP 62 EL MEKHADMA OUARGLA	0613357/A/98	015/2015	10/03/2014	15 000,00	2 550,00
196739300033921	BEN YAYA FOR SERVICE	BP 62 EL MEKHADMA OUARGLA	0613357/A/98	041/2015	12/10/2014	6 350,00	1 079,50
197905430006925	MAYOUF MAAMAR	Sidi boughoufala ouargla	03 A 0624899	012/2015	24/01/2015	121 000,00	20 570,00
197905430006925	MAYOUF MAAMAR	Sidi boughoufala ouargla	03 A 0624899	013/2015	24/01/2015	59 400,00	10 098,00
197905430006925	MAYOUF MAAMAR	Sidi boughoufala ouargla	03 A 0624899	003/2015	13/01/2015	246 600,00	41 922,00
198639010098516	BEN OMAR BACHIR	CITE BOUGHOUFALA-OUARGLA	30/00-0636251 A 10	001/2015	08/07/2015	134 160,00	22 807,20
198639010098516	BEN OMAR BACHIR	CITE BOUGHOUFALA-OUARGLA	30/00-0636251 A 10	002/2015	08/07/2015	130 000,00	22 100,00
198039010098516	ETS ADAIKA NADHIR	Beni thour ouargla	02/A/0622518	020/2015	02/03/2015	179 000,00	30 430,00
197930010135634	MANAA IBRAHIM	CITE BOUGHOUFALA-OUARGLA	05/A/0627481	056/2015	06/12/2015	427 000,00	72 590,00
001430019009843	SARL IDAGHTOUR	BOUR AICHA-OUARGLA	14/A/01249518	007/2015	07/12/2015	85 470,09	14 529,91
097216019116430	C,R,M,A OUARGLA	BP 465 SOUK ESSEBT OUARGLA		049/2015	08/07/2015	93 555,42	15 904,41
097216019116430	C,R,M,A OUARGLA	BP 465 SOUK ESSEBT OUARGLA		091/2015	08/07/2015	2 294 760,65	390 109,44
001530019011652	EURL PNEU SUD	MARCHE HABDOMADAIRE OUARGLA	15/B/0125228	009/2015	04/10/2015	220 200,00	37 434,00
001530019011652	EURL PNEU SUD	MARCHE HABDOMADAIRE OUARGLA	15/B/0125228	029/2015	25/11/2015	2 656 800,00	451 656,00
001530019011652	EURL PNEU SUD	MARCHE HABDOMADAIRE OUARGLA	15/B/0125228	012/2015	17/10/2015	190 400,00	32 368,00
000216002005532	ETUSA Alger	21, Rue Alfred de Musset Blouazdad Alger	0020055 B 02	2301/015	12/03/2015	29 870,43	5 077,97
000216002005532	ETUSA Alger	21, Rue Alfred de Musset Blouazdad Alger	0020055 B 02	2302/015	12/03/2015	44 788,55	7 614,05
198839010466320	SOULAMI ATEF	KOUINNIN OUED SOUF	2739112 A 11	002/2015	02/11/2015	186 000,00	31 620,00
198839010466320	SOULAMI ATEF	KOUINNIN OUED SOUF	2739112 A 11	001/2015	23/02/2015	420 000,00	71 400,00
197830010026441	BOUAICHA MOURAD	CITE 16 LOGEMENT MKHADMA OUARGLA		001/2015	22/01/2015	138 300,00	23 511,00
197830010026441	BOUAICHA MOURAD	CITE 16 LOGEMENT MKHADMA OUARGLA		002/2015	23/04/2015	80 000,00	13 000,00
099630010051538	TRANS BAOUCHI	BP 501 HASSI MESSAOUD	0122360 B 98	1484/2015	01/06/2015	48 000,00	8 160,00
099630010051538	TRANS BAOUCHI	BP 501 HASSI MESSAOUD	0122360 B 98	1485/2015	01/06/2015	48 000,00	8 160,00
098135030024541	SNVI ALGER	ALGERIE	0013581 B 00	391/2015	14/07/2015	170 634,00	29 007,78
000305019003951	SARL COMFER OUARGLA	OUARGLA	0223070 B 03	005/2015	07/01/2015	337 900,09	57 443,02
198039110089323	OUARI MED TAHAR	OUARGLA	0631334 A 07	012/2015	23/01/2015	126 500,00	21 505,00
196119490031236	VENTE PIECE DE RECHANGE	CITE 148 LOGEMENT OUARGLA	4857288 A 07	002/2015	03/03/2015	420 000,00	71 400,00
197630010045930	BABA HAMOU MUSTAFA	CITE 148 LOGEMENT OUARGLA	0630697 A 07	013/2015	08/02/2015	425 000,00	72 250,00
000147019008154	EURL LE KSAR	BENI THOUR OUARGLA	0862601 B 01	009/2015	09/02/2015	362 000,00	61 540,00
099916000969164	NAFTAL	OUARGLA	99/B/9691	0303205	09/02/2015	1 602 374,40	272 403,65
000616097125749	ENERGIE ALGERIE	DAR BAIDA ALGER	0971257 B 06	150167	26/02/2015	260 968,40	44 364,63
197630150069236	LAGGOUN MESSAOUD	CITE SOUKRA ROUISSAT OUARGLA	0637945 A 11	001/2015	12/02/2015	14 000,00	2 380,00
197330010111354	HERROUZ DIESEL SERVICE	CITE CHORFA OUARGLA	0620846 A 01	010/2015	23/02/2015	48 000,00	8 160,00
196930010072436	CHAOULI MOSTAFA	CITE 72 LOGS ROUTE TGT OUARGLA	0624357 A 03	020/2015	18/02/2015	8 800,00	1 496,00
298531010975225	ECOLE ABOURA	RUE LARBI BEN MHIDI ORAN	572937 A 09	038/2015	19/03/2015	68 000,00	4 760,00

830019166902	BATI SUD UMPS	BP 270 OUARGLA	0122173 B 98	065/2015	09/04/2015	2 200,00	374,00
98244040053827	S.O.T.R.A.M.A.T SPA	KHEMIS MILIANA AIN DEFLA	0762363 B 99	074/2015	30/04/2015	1 285 000,00	218 450,00
198230010033642	DEKKICHE ABDESSLAM	OUARGLA	0643366 A 13	001/2015	06/03/2015	29 914,53	5 085,47
099823036224193	SARL MIROITERIE EL-KODS	13 RUE EL-KODS ANNABA	0362241 B 98	202/2015	29/06/2015	420 833,00	71 541,61
198330130005935	BACHI ABDELGHANI	SIDI BOUAZIZE TOUGOURT	30/00-0638501A11	003/2015	05/04/2015	91 800,00	15 606,00
197430010273338	KOIDRI SLIMAN	CITE CHORFA OUARGLA	0612576 A 98	007/2015	14/04/2015	394 000,00	66 980,00
298030010211646	KHAROUBI MARIAM	OUARGLA		006/2013	18/04/2015	20 600,00	3 502,00
000330010151567	SARL DJEGHILOU	SIDI BOUGHOUFALA OUARGLA	0123282 B 03	019/2015	22/04/2015	147 000,00	24 990,00
197930010135634	MANAA IBRAHIM	CITE BOUGHOUFALA-OUARGLA	05/A/0627481	001/2015	30/03/2015	176 000,00	29 920,00
000630019006160	SARL MAMKA TRANS	OUARGLA	0123857 B 06	016/2015	27/04/2015	423 000,00	71 910,00
199239010040632	ETS BEN AOUN	CITE SOKRA ROUISSAT OUARGLA	0642431 A 13	019/2015	28/06/2015	14 000,00	2 380,00
000016001294328	LINDE GAZ ALGERIE	OUARGLA	0012943 B 00	10715/2015	02/07/2015	22 000,00	3 740,00
186390103911129	SOULAMI MOHIEDDINE	ZONE D'EQUIPEMENT OUARGLA	1851763 A 11	001/2015	14/10/2015	25 000,00	4 250,00
194316370018732	IKRAMED	13 RUE EL HAOUAS OUARGLA	0629139 A 06	140/2015	29/10/2015	20 200,00	2 006,00
198230010259336	BABA HAMOU ALI	RUE DE PALISTINE OUARGLA	0645476 A 14	019/2015	16/12/2015	13 500,00	2 295,00
198039020039530	SAHARA MOTORS	SITE SOUKRA ROUISSAT OUARGLA	0640213 A 11	348/2015	05/11/2015	399 000,00	67 830,00
098135030024541	SNVI ALGER	ALGERIE	0013581 B 00	DECHARG 36	24/03/2015	2 611 030,00	443 875,10
098135030024541	SNVI ALGER	ALGERIE	0013581 B 00	DECHARG	21/04/2015	46 282 878,00	7 868 089,26
098135030024541	SNVI ALGER	ALGERIE	0013581 B 00	DECHARG 09	24/03/2015	2 670 109,92	453 918,69
098135030024541	SNVI ALGER	ALGERIE	0013581 B 00	DECHARG 69	13/10/2015	3 728 086,68	633 774,73
000016001346720	TOYOTA ALGERIE	OUARGLA	00 B 0013467	850567	02/12/2015	2 715,20	461,59
000016001346720	TOYOTA ALGERIE	OUARGLA	00 B 0013467	02383	13/12/2015	44 235,96	7 520,11
000016001346720	TOYOTA ALGERIE	OUARGLA	00 B 0013467	768236	20/12/2015	28 985,00	4 927,45
000609019000163	SONELGAZ	OUARGLA	01/30-06/B/0805455	811511001194	06/12/2015	22 717,04	1 590,19
000609019000163	SONELGAZ	OUARGLA	01/30-06/B/0805455	811512001291	31/12/2015	27 196,56	1 903,76
000116180807261	ADE	OUARGLA	122442/B/98	1104/2015-12	09/12/2015	1 335,55	93,49
000116180807261	ADE	OUARGLA	122442/B/98	0966/2015-12	09/12/2015	901,05	63,08
099230019084711	ACTEL OUARGLA	OUARGLA		506C-036432	03/01/2015	3 662,00	622,54
000116001563586	DJEEZY	ALGERIE	01/B/ 0015635	213853390	08/12/2015	17 948,72	3 051,28
099825019244414	GEB	RUE KERROUCHE ABDELHAMID CONSTANTINE	62198 B 98	201/2016	14/01/2016	226 500,00	38 505,00
196747100014144	DAOUDI MOHAMED	BENNI THOUR OUARGLA	0632249 A 08	001/2016	03/01/2016	289 400,00	49 198,00
196747100014144	DAOUDI MOHAMED	BENNI THOUR OUARGLA	0632249 A 08	002/2016	10/01/2016	29 750,00	5 057,50
198039280063030	SAIGHI ABDELKADER	BENNI THOUR OUARGLA	0629924 A 06	048/2015	31/12/2015	42 000,00	7 140,00
198039280063030	SAIGHI ABDELKADER	BENNI THOUR OUARGLA	0629924 A 06	040/2015	31/12/2015	207 600,00	35 292,00
197607010418340	CHAOUI ABDELHAFID	CITE BOUMADA ABDELMADJID	30/00-03866	006/2015	29/12/2015	100 000,00	17 000,00
000316096243942	ZF ALGERIE	ROUIBA ALGER	0962439 A 03	0268/2015	31/12/2015	353 294,60	60 060,08
000907024284090	SARL SOFRAMIMEX	ROUIBA ALGER	0242840 B 09	0107/2015	27/12/2015	852 000,00	144 840,00
000330010151567	SARL DJEGHILOU	SIDI BOUGHOUFALA OUARGLA	0123282 B 03	063/2015	28/04/2015	316 000,00	53 720,00
796339019005904	ETS BENAMARA KHALIFA	Z.I HMD OUARGLA	0625866 B 04	002/2016	12/01/2016	660 000,00	112 200,00
198330010052050	LGEO LABORATOIRE	ROUISSAT OUARGLA	0633372 A 09	012/2015	23/12/2015	427 000,00	72 590,00
TOTAL..... 04						62 429 393,81	10 606 353,93
TOTAL			01+02+03+04			75 023 560,31	12 690 229,30

الفهـــرس

الإهداء..... III
الشكر..... IV
الملخص..... V
قائمة المحتويات VI
قائمة الأشكال..... VII
قائمة الجداول..... VIII
قائمة الملاحق..... IX
قائمة الإختصارات والرموز..... X
المقدمة..... ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية..... 2
تمهيد..... 2
المبحث الأول:الأديبات النظرية..... 3
المـطلب الأول: أساسيات حول الخطر الجبائي..... 3
الفرع الأول: مفهوم الخطر الجبائي..... 3
الفرع الثاني: مصادر الخطر الجبائي..... 3
الفرع الثالث: أنواع الخطر الجبائي..... 5
الفرع الرابع: تقييم الخطر الجبائي..... 13
المـطلب الثاني: أساسيات في التسيير الجبائي..... 14
الفرع الأول: مفهوم التسيير الجبائي..... 14
الفرع الثاني: مميزات التسيير الجبائي وأهدافه..... 14
الفرع الثالث: مبادئ وحدود التسيير الجبائي..... 16
الفرع الرابع: تسيير الخطر الجبائي..... 18
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية..... 20
المـطلب الأول: قراءة لبعض الدراسات السابقة..... 20
الفرع الأول: دراسة محمد عادل عياض..... 20
الفرع الثاني: دراسة حميداتو صالح..... 20
الفرع الثالث: دراسة صابر عباسي..... 21

الفرع الرابع: دراسة أ.زواق الحواس..... 21
الفرع الخامس: دراسة أنيس مويلحي..... 21
الفرع السادس: دراسة محمد بن حاج ساعد..... 21
المـطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة..... 22
الفرع الأول: أوجه التشابه..... 22
الفرع الثاني: أوجه الأختلاف..... 22
خلاصة الفصل..... 23
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية..... 25
تمهيد..... 25
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة..... 26
المـطلب الأول: طريقة الدراسة..... 26
الفرع الأول: مصادر المعلومات..... 26
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة..... 26
المـطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة..... 29
الفرع الأول: المقابلة الشخصية..... 29
الفرع الثاني: وثائق المؤسسة..... 29
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة..... 29
المـطلب الأول: نتائج الدراسة..... 29
الفرع الأول: تقييم الخطر المتعلق بالشخص المكلف بتسيير الجباية..... 30
الفرع الثاني: تقييم الخطر المتعلق بنظام المعلومات في المجال الجبائي..... 36
الفرع الثالث: تقييم الخطر المرتبط بالإجراءات والتنظيم في المجال الجبائي..... 37
الفرع الرابع: قياس الخطر الجبائي المرتبط بالمصادر الداخلية..... 40
المـطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة..... 47
الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسة..... 47
الفرع الثاني: نتائج الدراسة..... 48
الفرع الثالث: ربط النتائج بالفرضيات..... 49
الفرع الرابع: الإستنتاجات المتوصل إليها..... 50
خلاصة الفصل..... 51
الخاتمة..... 53

قائمة المراجع والمصادر..... 56
الملاحق..... 59
الملحق رقم 1..... 60
الملحق رقم 2..... 71
الملحق رقم 3..... 75
الملحق رقم 4..... 78
الملحق رقم 5..... 92
الفهرس..... 97